

فإن كان البيع المسمى بالبيع بالعلم بالعيب بالان يرجع بالنقصان والاصل انه قد روي في كل بضع من جنس
المشترى يستحق الرجوع بالنقصان ولو كان لا يبيع من جنس المشتري لا يبيعه حقيقة في الرجوع اذا ثبت فقوله اذا باع بعد
ما وطئها بطل حقه في الرجوع لان المبيع ان يتبين بعد وطئها فقد ان كان يصنع خلافا اذا وطئها غيره لا يبيعه له بل
على ما ذكرنا ولا يشتري فوافقه او فطعه وخاطه او طعن المحطة اولت السوقي بالسهم لا يملك الرد فان باع له ان يرجع
بالنقصان والقطع بدون الخطا ولو باع بطل حقه الرجوع لان المبيع من المانع من وجه الاصل البطلان رجل اشترى
خفين او عشرين او مائة على ما لم يحدد ما عيبا بعد ماله الاخر لم يكن له ان يرد القام لانها كثر ولعدة الاستغناء ما
ولو كان ثمانين ليس له ان يرجع بطلان المبيع فاصدق بطلان ما لم يمسكه او في المحطة ولا يشتري من وجه ثم وجد له احد
خاصة ظاهرا لحياته ان ذلك قال ما نحن اليه من احد ما العلم مع هذا يجب ان لا يبيع الا مع صاحبه لا يرد للعيبة
وفي الجماع الكيفية الباطنية من البيع من ان المانع مع المشتري جده البيع ثانيا باق من الثمن الاول لو كان ثمرة
يعيب لم يكن له ان يرد على ما في الاول لو كان جديا مثلا او لا يحدد له رجل اشترى عمدا وابعده من ثمرة ثمرة عليه عيب
بغير قصد ليس له ان يرد على ما في الاول لو كان جديا مثلا او لا يحدد له رجل اشترى عمدا وابعده من ثمرة ثمرة عليه عيب
يكون قاله ولا يكون من رجل اشترى غائبا من ثمرة وابعده من غير نجد المشتري الثاني الشراء وحلفه عند التفتي في المشتري
الاول فوجبه عيبا لان يرد بالعيب وكذا لو صادف المانع بطلان ولو كان بطلان فاعلم خيار الروية المشتري بخلافه
على علم بكنهه البيع خيار ثم جعل الحد ما صاحب الخيار وصار كالامانة للمشتري الا ان العيب فاقام المانع البينة على الرد
المشتري بالبيع بطلان الرد بالعيب الكلي للجماع وفي شرح الطحا والمشتري عيبا بعد ماله المشتري فان باءه لا يتحمل ان يكون
مستفلا او مستفلا من كل واحد منهما لا يقول ما ان كانت مستفلا من الاصل او من متولين ولا يقول ما ان كان حذو متاميل
او بعد التفتي فان كان قبل التفتي فالزيادة مستفلا من الاصل كما ذكر الحسن والشمس لا يبيع الرد بالعيب ولا يبيعه
مستفلا غير متولين من الاصل كما اصبح والشمس والشمس قالوا بطلان المشتري قابضا باسلاف هذه الزيادة وصار كما يبيع بعد التفتي
فيمن الرد يرجع بالنقصان ولو كانت الزيادة مستفلا من كل واحد من المتولين والمتولين والمتولين ولا يبيعه ولا يبيعه الرد
وهو كذا في الزيادة ولو كانت رضى ما يبيع الفرض ولو لم يجد بالاصح عيبا لكن وجد بالزيادة عيبا ليس له ان يرد الزيادة
الا ان كان حذو من كل الزيادة قبل التفتي يرد نقض ما في البيع فيجوز له حذو الزيادة لاجل النقصان في البيع ولو قبضها ثم وجد
بالمبيع عيبا لان يرد البيع خاصة بحصة من الثمن بعد ما تم الفرض على قيمة البيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت التفتي في
بان باءه عيبا دون البيع لان زيدا خاصة بحصة من الثمن لانه صار لها حصة من الثمن بعد التفتي بخلاف الاول لو كانت الزيادة
مستفلا غير متولين من الاصل كالهبة والصدقة ولكن لا يبيع الرد فاذا رد الزيادة للمشتري غير الثمن لكن لا يبيعه الرد عند
ايجته ولا يصح عند ان الزيادة في البيع البات للمشتري ثم البيع والافصح في البيع مع الخيار من فقه ان تم البيع للمشتري وان

فبيع يكون للبائع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض اما اذا حدثت بعد القبض لم يلزم له ان يبيع ما كان عليه من الباع
الزيادة متصلة متولدة من الاصل منعت الرد والبيع عند الحنفية وابو يوسف ويرجع بالنقصا ولو كانت متصلة
غير متولدة من الاصل منعت الرد والبيع ولو كانت متصلة متولدة من الاصل منعت الرد ويرجع بحصة العيب الا
اذا تراضيا على الرد فصلا كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة فائضة بالمشتري فان كانت مأكلة ينظر اليه كانت مأكلة باذنه سا
جعل كان لم يكن وله ان يرد المشتري ملكه ملكه بفعل المشتري ملكه شاء البائع قبله ويرجع الثمن وانما لم يقبل منه حصة العيب
سواء كان حديث الزيادة حدثت فصلا في الاصل او لو كان الفوات بفعل العيب ليس له ان يرد ويبيع البضائع على العيب
وقيام العمل كقيام العين ويرجع بحصة العيب ولو لم يرد ولا يبيع بعد القبض ان كان النقصا باقة متساوية ليعمل
المعقود عليه بفعل المشتري ليس له ان يرد لانه لم يرد به بعين ويرجع بالنقصا الا اذا رضوا بالبائع حينئذ يرد ويرضى المشتري
بجميع الثمن وان كان النقصان بفعل العيب فيبطل البائع يمنع الرد ويرجع بحصة العيب الكل شرع الحكم ولو هم حابطا
واحد من الطرفين بناءً فهذا يمنع الرد بالعيب لا يتصل به مسألة للضرر وصحة ما في شرح الطحاوي من ان المشتري
على ما يكون من قبله بانه بعد مدة فحينئذ لا ينقصان لهما ما مضى وهو ان يجعل البائع ضربا في ضربه يساوي بهما الحق
اجمع لهما ومثله ضربا ويرجع على بائعها بالنقصان وليس له ان يرد ما مضى الدين ولا يرد الدين لان الدين زيادة
متولدة من الاصل ولكن يمنع الرد بالعيب فاذا كان بعد القبض واجمع انه لو وجد بهما عيبا او دون نصبة بهما عيبا
ويرجع بالنقصا ولا يشتري بغيره من ثمنه الفرض وهو ان يكون بغيره من ثمنه فحينئذ لا ينقصان لهما ما مضى
وهذا مستقيم على ان الكفر لا يفسد الطهارة وقد ذكرنا ان المشتري على ما يكون لا يجوز له ان يبيع النقصان بالعيب اقيم
وبه العيب ثم ينظر كم انقص من قيمة العمل العيب ان كان النقصان قد غش القيمة فحصة العيب من الثمن فلا يكون ربحا فربح
والعيب ما ينقص من الثمن فحينئذ لا ينقصان لهما ما مضى فحينئذ لا ينقصان لهما ما مضى فحينئذ لا ينقصان لهما ما مضى
انما ينقص ما مضى وجعل احد بهما عيبا ان قبض العيب لهما ان العيب لا يرضى بهما والاخرى عيب بها وان قبض غير العيب
ان يرد ما ليس له ان يرد احد بهما ولو بلغ القوت فيرد الى العيب بها ولم ينقصا لكنه اعتقه لانه الاخرى يرد ولا يرضى
الصفقة ولو قبضها من واحد بهما ان واحد بهما عيبا وادفع احد بهما ولو لم يبع احدهما لانه يرد العيب ولو كان قبل قبضها
او يحسبها وليس له ان يرد العيب خاصة وكذا لو قبض احد بهما دون الاخرى فهذا يرد ما لم ينقصا من الثمن ان كان المشتري
عبد واحد فبلغ بغيره من ثمنه عيبا ليرد ويرجع بحصة نقصا انما يبيع منها بطلان في وجه ويرجع بحصة باقيه ظاهر
احدا بنا ليرجع من الثمن ولا يشتري طوعا او كراهة من واحد عيبا من ثمنه عيبا من ثمنه عيبا من ثمنه عيبا من ثمنه عيبا
على السبع والزيادة ولا يرجع بنقصا عيبا من ثمنه عيبا من ثمنه عيبا من ثمنه عيبا من ثمنه عيبا من ثمنه عيبا من ثمنه عيبا
ان الذي كان ما يرد ما بقي حصته من الثمن ويرجع بنقصان العيب حصته المستهلك وهذا هو الحكم وبه اخذ الفقهاء واليه

في قاضي القاضى الامام جلال الدين جلال الدين فاسد لا ينفق ولا ينفق له ان يرد ما في ويستر ذلك ان كان
الفاقد ما يقع بوجه فيمنع ذلك الناس فانه يرجع بقصا ان العيب فيما كسر ولا يرد المكسور الا اذا اقام البينة
على ان البينة معيب من غير شرب بغيره فبعضه فلما دخل ارم سقط فذبحه انان فنظر في المعانة فادنى فاسد فساد
فدعا ان ذبح فليعلم المشتري لا يرجع لا شربا ولا نقلا لان لا يرد بعض القصة وان وقع بامر يرجع عند ما يرد ما لا يشتري طعنا
فانكلمه وجعل فاسدا يرجع بالنقصا عندها واقرى على في ما وكذا في مسئلة الطعم اذا اكل البعض وفيه البينة الفتوى على قوله
محمدا في مسئلة الدابة اذا علم بالعيب ثم غرها ليس لان يرجع شي رجلا اشتري بها او لا يرد الا بالبيع بالبيع لا يشتري عبدا ورجل
فان رد الدابة فليست لغيره ان يرد وقيل ينبغي ان يرد كما في جميع السن اذا رد او لا ان اصابه العيب فليست لغيره ان يرد
فوجد بها عيبا فانه ان يرد صيدا لا يكون هذا رضا لان الامر بالارضاع استخراجه وان لا يكون رضا المار ولو حبل من لبنا
فكل ارباع من رضا لان الدين جرح من اداء الرضا بالبيع ولو حبل لبنا ولم يبع فكذلك الجواب في صلح القاضى جلال الدين
يرد وبالله عينا بعد ان يفسد في ذلك ان يفسد ثم وجد عيبا لان يرد ولا يرد صفة من رضا ولو احدث من عرف الفرس لا يكون رضا
لان جرحه لكن ليس بمقصود ولو حبل من لبنا فهو رضا بجل اشتري دابة او غلاما فوجد به عيبا فلم يجد البائع له
فاطعمه واسكه ولم يفسد فيه فمر فابذل على الرضا فانه يرد على البائع لو حضر ولو هكذا يرجع بالنقصا ولو وجد بالدابة
عيبا في السفر وموفاة الطريق فامضى السفر لا يكون رضا بالبيع ويرد بالدابة لان فيه خوف فربما لا يرد من رضى
السير الكبير في باب ما يوجب عليه في رجل اشتري دابة في مرض الاسلام فوجد عليها عيبا وعيبا وبائعها غائب لا يرد بها لانه
لو كرها وهو عام بالبيع يكون رضا بالبيع وكذا لو كرها في دار الحرب وكذا لو امر الامام بالركوب لا يركب فان لم اكرهه
الامام على الركوب لم يخرجه الى دار الاسلام لم يذم ما اذا لم يكرهه ولكن امره بالركوب وركب فهو رضا فان قضى
قاض ان ركوبه ليس برضا فاذن قاض والقاضى الثاني بمضيته ولو اشتري دابة في المصر فخرم البائع
لاجل الرد بالبيع ثم ترك المصونة اياها ثم عاد الى المصونة وقال فامسكت لا تنظر هل هذا عيب له
ان يرد لان هذا ليس دالة ارضا بالبيع تجعل اشتري بكرة على املاخ العنة فخر دار فخرها فلم
يكن رضى داره ان يرد ما ولو كسر البائع دراهم الفين فوجد هله رضى ردها ولا شئ عليه وفي الغصب
يفض من ثلث ثلث الدرام للمكسورة لرجل اشتري فذره فادخل الدار ثم وجد به عيبا لرجل يرجع
بالنقصا وفي الذهب لرجل اشتري الدار بدينار لا ينفق ولا يشتري منها الا وحده ثم وجد به عيبا لرجل
لان بالحد ينفق شي فيمنع الرد بالبيع كذا قال القاضي الامام وكذا لو اشتري ابرسا فاذا دار وكرد
كتم ان يعرف بعد البذل لا يرد ويرجع بالنقصا وكذا في الايام لرجل بالفا سيرة آت منها لرجل يرجع منه رضى
الرجل لا يشتري ارضا وبني فيها مسجدا ثم وجد بها عيبا لرجل بالنقصا قال رضى هكذا ذكر ولم يذكر

الخلاف في الفناء وهل هو على أصله لا يغير ملكا إذا لم يزل في الفناء والصنف في
 جعله مسجدا مكة وقبلة من وجد بها مخرج بالقبض في الفناء والعيب الحادث إذا زال العيب القديم
 يوجب الرد في الزاوات لا يشرى منه كالأشياء القديمة ثم وجد بها عيب لم يكن له أن يرد عليه العيب كان الرد في
 الرد لا يرد في رد ما لا يشرى منه فلا يتم وجد بها عيب لم يزل في الفناء أو كان ذلك يمنع الرد
 وقد ذكرنا في الرد بالعيب وفيه مخرج العيب في الفناء العيب شرط الصحة للمحرم والظهور العيب استلزام العيب فيكون
 ظاهر في المعقود عيبا فيكون الرد في الفناء شاهد بالبيان كباقي العيب والعيب والرد في الرد في رد ما لا يشرى منه
 للمنفذ كالمالك الذي لا يشرى منه إلا في الفناء. الذين لم يرد في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 فان كان ظاهر الرد في الفناء في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 ولا يحتاج فيه إلى رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 الفاضل في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 عند انه قد تم اوجاد كونه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 المشتري بالله ما يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب
 بالعيب على الوجه الذي لا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب
 انه يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب
 من البينة فان لم يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب
 البينة عند أبي يوسف وقيل قول أبي حنيفة معه فان يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب
 وما به هذا العيب فان يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب
 على ما يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب
 العيب في الرد في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 وعند انه قد تم اوجاد كونه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 القبض يفسخ العقد بقوله رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 فان قالوا لا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب
 العيب في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 الشهادة بوجوب العيب فيها ان كان قبل القبض في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه في رد ما لا يشرى منه
 بالله لقد بعنا به ما لا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب ولا يشرى به ذلك العيب

[illegible]

اما يصح في دعوى العيب الخال فكل المشتري للدعي والذبح معيبا بعيب موجود في البائع وهو قائم الحال هذا الدعوى صحيحة
ان او تبطل العيبات العيب في الخصومة والذبح على البائع وهل يخلف على البائع العلم على قيام العيب في الحال عند البعثة
لا يخلف وعند ما يخلف في كتاب الاختلاف لا ما هو مائة رجل اشترى جارية واحدة فاشترىها من رجلها لم يبلغ اربعة
الخصم بالذبح او بالرجوع الى الاطباء في الداء وفي شرط ان في الجبل لا ان في الداء ويكتفي بالولادة وارفع الخصم الجبل
هذه بن السجلين ليس بعيب فلو ادعى بسبب الجبل في حقه رواية ان في رواية ان كان من وقت ثمانية الجارية او خمسة اشترى
ايام ببيع الدعوى كان اقل من ذلك لانه في رواية ثمانية وخمسة ايام وعليه عمل الناس اليوم ولما بعث في البلد في حقه ثمانية
ابتداء حيف السلم العاقبة وذلك سبع عشرة سنة عند البعثة يخرج فاذا بلغت هذا المبلغ يحكم ببيعها وان لم يرضها
اختلفت الروايات في العلام في رواية تسعة عشر وفي رواية ثمانية عشر سنة وفي رواية تسعة عشر سنة وفي الجبل وفي حصر
العلام في عتق على ثمانية عشر سنة وعند ما في الجارية والعلام ثمانية عشر سنة واما في هذا اذا اشكر او وقت المائة
يقول الامم ولكن نحن نعلم الدعوى في الميراث في حوزة الجامع الصغير للصدر الشهيد وادعى ايام ثمانية للخصم
عند البائع ببيع في الحال ولا اقام البينة ايام ثمانية للخصم عند البائع لا يقبل لان الانقطاع لا يوقف عليه ولا اقام البينة
اذا كانت مستحقة عند البائع يقبل لان دبر الدم مما يوقف عليه وان عجز عن اقامة البينة يخلف وكيفية التحليف على
ذكرها انما هو غير امارة انها حلي بالمرأة او انما لا يحصل بها صحت الخصومة ولا يصح قول الداء على الحق فلو قال البائع ان
هذه المرأة ليست لها بصيرة فالفاضي تحت امره له امره رجل وعليه عيب بعينه فاض باذا ان يبلد بين او يابن
لان عاصم بانه ولد وعليه باقر او يبرضا فان كان عيبا بعد مثله في ذلك للخصم ليس لان عاصم بانه كان عيبا
لا يحدث في ذلك فكذا في علمه الروايات وعلى في اسرار ذكره بعض روايات البيع من الاصل وان عاصم بانه في التمسك
لورد المبيع المعقب القبر ببرضا كان لبائع انه يرد بذلك اعجب البائع الاول في فتاوى الفاضي الامام رجل باع جارية
وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فارد ان يرد على البائع كان للبائع ان لا يقبل الرد بغير رضا وان كان يعلم
بالعيب لانه لو قبلها بغير رضا لا يكون له ان يرد على البائع وفي الاصل في كتاب الكالة الوكيل بالبيع اذ عيبه يعيب فقبله
لزمه ذلك لو كان كان يحد مثله لا يشكر ان كان لا يحدث كذلك هو الصحيح وفي بيع الاصل ان كان عيبا لا يحدث
مثله يكون مرد على الموكل الصحيح والاول ان قبل برضا ان كان العيب لا يحدث مثله في ذلك للمدة فالرد عليه يكون رد
على الموكل سواء رد عليه بينة او باقرار او بغيره ان كان العيب لا يحدث مثله ان كان رد عليه بالبيعة او بالانكراه كذا في المتن
ان كان بالاقراء لزمه دون الامر ولكن ذلك يخالف الامر فيما الوكيل بالشراء ان يرد بالعيب قبل ان يذبحه في الامر
كالنصارى ولادعي البائع مرض الامر لا يجوز على الامر والوكيل لو اقام البينة على رضا الامر بطل الرد ولو اوكيل برضا الامر
جاءه اقرار في حقه ورضته الجارية الا ان يرضى الامر بقوله لو يقيم البينة على رضا الامر النكاح الاصل في اذبات الموكل اذا

وحده المشتري عينا بعد ما مات الوكيل بالشر فلو كان يريد بالعيب وقام هذا بفضل الوكالة بالشر يأتي في شرح الطحا
 لوجود عيب الان لمخذاً من الوكيل اذا فقد انفس اليه واذا نفذ الوكيل اخذ منه والوكيل بالشر لو وجد المبيع عيباً
 وقد سلمه الى المالك لا يرد الا اذا كان العيب من الاجازة والاستحسان والمشتري من الوكيل وبالعيب على الوكيل بالمبيع وان
 وصل انفسه الى المالك في الرد بالشر الا وجد المشتري عيباً قبل القبض وبارا البائع عن العيب جازيماً لا يرد
 وان كان بعد القبض لزمه دون الاخراج عنه المولى والمشتري من عبد سينا ومراود ومديون وديان مستوفاد
 انفسه فحجبه عيباً لا رد عليه ولا على احد وهذا اذا كان انفسه قد وقع العيب ولم يتحقق فيه عيبه ان رد على العبد
 ان كان انفسه من الفقد وان كان كليا او جزءاً بغيره لا يرد في هذا الرد مطالبه بالاداء عن نفسه وان كان من الرض
 وان كان الرد وهذا اذا فقد انفسه فان لم ينفذ ملك الرد مطلقاً او بغير الردية والشرط في رد العيب ان يكون له رد على احد
 بلعصر العبد من عبد حارثه ثم وجد بها عيباً كاليان رد للمحاربة وبهاخذ من العبد قيمة نفسه عداً بحقيقة
 وبغيره بغيره الله وقال محمد بن موفى بحقيقة الاول يرجع بقيمة المحاربة وهذا ان رد على البائع العبد من امرته ومان
 فونه المشتري وجد سعيه لا يرد بالعيب فيرفع الى الفسخ حتى يفسد قبل ان يثبت فيه عيب ثم رد على البائع المورث
 وسواء فقد انفسه او لا هو الصحيح ولو بلغ المورث من ماله فوات مورثه فونه البائع وجب عليه ان يرد على احد هذا
 اذا لم يكن له وارث سواء ولا يرجع المتفق ايضا في الرد اذا ومن هذا الجنب العيب ارجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير
 عبداً بقبضه واستلمه على ذلك ثم وجد بها عيباً اراد ان يرد لنفسه على انفسه ثم رد لانه على باعه ليس له ذلك ولكن يرد
 الفسخ حتى يجعل لانه الصغير عيباً وعليه ثم رد الاب لا ينفذ على الاب استلامه وكذا لو باع الاب من ابنه وانه الفسخ العبد
 المداون اذا اشترى شيئاً وجده عيباً واداه البائع من انفسه لا يرد بالعيب وذلك ان المشتري من ان كان بعد القبض فقد
 لعدم الغايب وقيل القبض بطلانه امتنع من الفسخ وعلى هذا القول الشرط والعيب واذا اراد باعه من العيب بعد ما وجد
 الثاني بالمبيع عيباً قبل الرد عليه صحى الرد عليه ولا رد على باعه رجلاً بحرية والبائع يعلم بها العيب فالرد للمشتري لا
 وسواء ان البائع حتى يقضى الفسخ على المشتري او لا عال جذا من خذوع الطاطم منك ولم يرد ولا رد ولا يرد وكان
 على الدار والسابط وان كان الكس طار حيث لو نظر اليه انظر له العبد وان كان حتى على الناطق قد رد رجل اشترى حارة
 لوجد بها عيباً فاصطلى على ان يدفع البائع سبباً للمحاربة للمشتري جازيماً ولا يرد على البائع المشتري لا يرد سبباً للمحاربة
 الجوز لانه رد الا اذا باع بغير انفسه الكساره وكان قد انفق عليه فله الرجوع في رد الباقي وهذا اذا علم ان العبد
 عند البائع بان امره ان كان لا يجد كساره وسبباً في كتاب الصلح فامه الكسار الفسخ ووفى بالقبول والمشتري شيئاً
 له من ماله فحجبه عيباً فونه الرد على المشتري وانه الفسخ رجلاً اشترى عبيداً بحرية وقضاها فوطى في
 المحاربة للمحاربة ثم ارى المشتري العبد بعد ما وجد بها عيباً ولم يرد في الجواز لئلا ضمن المشتري الجواز فيرد نفسه للمحاربة

وانشا احد الجارية ١
له ان يضمن النقصان ان كانت كبرا ولا العقر ان كانت نسيان لان لكل واحد منهما مائة دينار
تقابض ثم وجد احداهما في البئر الذي نشأ عيبا ذات يده وقد مر في البئر الآخر فدل الجارية انشا رجوع حصته
العيب من البئر الآخر وانشا رجوع حصته العيب من قيمة البئر الآخر صحيحا وانما يعيد لمريض البئر في المشتق اذ
اشترى من آخر عبد وتقابضوا ضمن له رجل عيب في جده عيبا في لاهمان عليه قياس قول الجعفي في هذا
على العبد ولو ضمن له ضمان الدقة او العتاق فوجده مسرفا في جرحه وكذا لو ضمن له الجنون او العبي في جرحه كذلك
رجوع على الضامن بالنقص ولو مات عبيد فنفق شفعان العبي كان للمشتري ان يرجع بذلك على الضامن ولو ضمن له
حصته ما يجد فيه من العيب من الثمن جازعا عند الجعفي واما يونس ان يرجع بالثمن كله ولو كان حيا عيبا عند
رجوع حصته العيب على الضامن على جميع على البائع ولو قال قد صنعت لك من الحنك في الثمن من عبيد هذا العيب كان
كذلك ايضا عند الجعفي ان استحق من رجل ان يمتنه اقبته ثم وكل وكبلا جرحها ولم يبين انها ابنة فباعها وكتم ثم خطا
للمشتري ولما ردها وانكر البائع ليس للمشتري ان يردّها باقيا بل لكل دفع العذر عن الوكيل للمساواة في المشتراة للعامة
الصغير لعل المشتري عبد او قبضه فادعى عيبا لم يجز على دفع الثمن حتى يهلف البائع او يقيم المشتري البينة على العيب
وبرد فان قال شهودي بالشام فحينئذ يجزى على دفع الثمن لان حوال البائع ثابتة في الثمن لخالص المشتري وهو مومون
على عيبه وينزل القاضى له اما ان دفع الثمن او علف البائع وتدفع الثمن اليه ولو ادعى خيار الروية لم يجز على دفع
الثمن قال القاضي الامام في خيار الروية الحاجة الى القضاء وينفخ العقد مجرى قوله ردت فلا يجزى على دفع الثمن
ولو اشترى جارية وتقابضوا فوجد بها عيبا فادان يردّها وقال البائع بعثت هذه واخرى معها وقال المشتري
بعثتني وحدها القوا في المشتري لانه مكره من شخص آخر المفصل السابع في خيار الروية وخيار الشرط
حينئذ يعدل الخيار بسبب الاستحقاق والتخير لا خيار الشرط قال في اللامع الكبير باب البيع الفاسد بالخيار
يشترط البيع الفاسد في الخيار ان يجل بطلان من آخر شيئا ومضى بخلافه ايام وتبطل المشتراة ببيع فقال البائع لاني
بالخيار ثلثة ايام له الخيار ثلثة ايام موافقا ولو قال لاني بالخيار في الخيار ما دام في المجلس لم يجل اشتري
عبد بن علي ان البائع بالخيار فيها وقبضها ثم مات احدهما واستحق الاخر من العقد في البيع وان لم يجز البائع
والمشتري لان العقد ينفذ لان حصته من الثمن وانما غير معلوم رجل اشترى محمد بن علي بالخيار ثلثة ايام
فليس للبائع ان يطالبه بالثمن مالم يمتنع من الثمن منه وكذا لو اشترى الصنعة والاكل والشرب واللبس والركوب
رضا والاستخدام مرارا لا يجل الخيار في موضع اخر في التناول والصنعة في المرة الثانية بطلان في الخيار
بلغ عبد علي انه بالخيار ان يبعه او يشترى منه جازر وهو على خياره بخلافه ولو بلغ على ان ياكل من غرض حيث
لا يجزى لان المنفعة لخصه لها من الثمن والشر لخصه من الثمن والوطى للفسخ والفسخ بالنظر الى وجهها فهو رضا

اذ اقر بالشئ وما اذا نظرت الى وجهه فهو او قبله فهو او مستقبه فهو ولما اشترى انما فعلت ذلك بشئ
منه الجارية ^{او قبله} فخرت عليها واسنة ما وكل في الرجعة وهذا هو المسمى قسه على قول الجعفة عند محمد
لا يطل الجارية ولو قبلها المشتري وقال كان من غير شئ صدق في المنتقا من كل كتاب البيع لا المسئلة احد عشر
ورقاة التناوي من الجارية اذ هي الجارية الى فاش لا يطل الجارية لانه فعل وعمل الى الاختيار ليعلم انها جارية لا
وه الاصل للمشتري اذا من المشتري قبل الرية او لوجه او لعه على ان المشتري بالجارية فكذا بخيار او يطل خيار الرية ^{فان}
الرهن او مضت من الاجارة او فسخ للمشتري البيع بالجارية لم يعد خيار الرية وبطل خيار الجارية في الفصل للمقدم
الا اذا اراد المشتري في بدل المشتري زيادة متصلة متولدة كالخيار واليمن والبر والخلع البايض من العير منع الرد
ولم البيع والصنع والنجاة وبيعنا الارض وغير من الاجارة وكذا السويق باليمن منع الفسخ والرد واللعن والارث
الفرق لليمن منع الرد والاجماع وغيره للموت كالكسب والعتق يخرج الاجماع فان لجارة البيع في المشتري وان فسخ فكذا
عند ما رعت الجعفة للبايع واصل هذا ان خيار في البيع اذا كان لاحد ما لا يعتد العقد فحق الحكم في حقه
والماني في الترتيب ان عند الجعفة عند ما يعتد وي معرفة ولو تمت الجارية ثم الت ردها بالخيارين وبطل الخيار
ان يخرج المشتري المرد ويخرج الجعفة في التناوي رجل اشترى رصا ولم يكره ولم يرهل حتى يبيع الاكان رصا
بان رصا عليه على الحالة المتقدمة ثم رهاها لم يرد حاله ان يرد حاة الاجناس لم يبعث واربعه فاقخذ
بالشفعة لا يطل خيار الرية وبطل خيار الشفعة وكذا بالعرض على البيع لا يطل خيار الرية وبطل خيار الرية
وه المنتقا العرض على البيع يعني البايع ان لا يطل خيار العرض للمبيع الدبايع على البيع لم يكن رطل البيع لان فسخه الجعفة
بغير محض من المشتري لكن بطل خياره واصل هذا ان من بيع عبد على انه بخيار ثلثة ايام فقال في الثلثة رده بغير
محض من المشتري لم يكن فسخا وموفا محمد وعنده ابو يوسف مع الفسخ والمرد من الفسخ العطل لا يفسخ الفسخ حتى
لو علم صاحبه بالفسخ في الايام الثلثة مع الفسخ ولو لم يفسخ ولم يعلم حتى مضت الايام الثلثة لا يفسخ البيع لان
العقد ثم بعض ثلثة والفسخ لم يعلم لان صاحبه لم يعلم وعلى هذا الاجارة الطويلة اذا فسخ احد ما من بين الجاهل او شوط
حضرة صاحبه على هذا الاتفاق فذلك المشايخ اخذوا بقوله ابو يوسف في الاجارة الطويلة ومن اشترى كتابا على اية
ببخار ثلثة ايام ثم اتخ منه الكتاب لنفسه لا يطل خياره الا بقرانه لو كتب من كتاب رجل وهو موضع ميسر
ولم يرفعه ليصير به غاصبا او يضمن وان قلب او رافقه الا بقرانه لو كتب من كتاب رجل وهو موضع ميسر
ينظر الى نفسه وصورة ونسخ مثل ذلك لا يطل خياره فلان له من رده ولم يكتبه بطل خياره فلا الفسخ
ابو الليث ولما قال ان خيار لا يطل بالدراسة وبطل بالانتخاب منه كان محتمل ان في الدراسة انتخاب
ليشترى في حقه فضا كما استخدم العبد والامة اما الكتاب استعماله قال به ناخذ في التناوي الصغرى بل

اشترى عبد علي ان البائع بالخيار فغضب البائع المبيع من يد المشتري لكونه رضا بسقوط الخيار ^{بما جاز}
الروية في الخبر بدو اشترى مكيلا ان يوزن ونامن جنس واحد ^{وعلى} ولحد او معه بعد ما يري بعضه
فليس له خيار الروية وان كان له مختلفا هو على خياره وكذا العبد والنياب ^{وكذا العبد والنياب} وكذا العبد والنياب
في الكرم خيار الروية حتى يرى من كل نوع منه شيئا ^{او من كل نوع منه شيئا} وفي البعض روية الكرامة المتفلسف ^{محمدا}
اذا ارى عن كرم ولا خيار حتى يرى من كل نوع منه شيئا ^{او من كل نوع منه شيئا} او في الاصل في الدار روية الخارج سطل الحيا ^{بما جاز}
على الجدار روية مخفر القدومى روية معنى الدار لانه روية المطبخ والحجر والاصطبل وبنت الحمار ^{والاصطبل وبنت الحمار}
قال روية مروية ما هو المضم من الدار شرط في الفتوى كالميت الشوى والصيفي ولو كان في الدار بيتان ^{والصيفي ولو كان في الدار بيتان}
وبيتان والصيفي بشرط روية احد هامن الشوى ورؤية احد هامن الصيفي ورؤية الحجر ليست بشرط
الا اذا كان هناك بيت مقصود كبيت الطابق وبنت الحمار فيقول هو بالروية انه يكفي روية الجدار خارج البيت
وإذا اجاز ان اشترى شيئا قد رآه قبل ذلك ^{بما جاز} من ان يقر ذلك الشيء بالخيار ولو ادعى المشتري انه غير ذلك
البائع لا يصدق والقول قول البائع انه لم يغير ولا يثبت للمشتري خيار الروية ^{بما جاز} شرح الطحاوي لو احتلما
في الروية قال البائع انه مر على الشراء وانكر المشتري القول قول المشتري مع عبده في الفتوى لو اقر بعض المحققين
المستترم قال بعد ذلك لم يرجع المحرم المشتري لصدقه واشترى شيئا معينا في الارض كالحجر والبصل
والشم والسمك والخجل ان بلغ قبل ان يثبت او بعد ما ثبت بانه لا يغيره وجوده تحت الارض ^{بما جاز} فهو البيع لأن
فيه كراهة وان بلغ بعد ما ثبت بانه لا يغيره وجوده تحت الارض فهو البيع وان قلعه البعض ^{بما جاز} ثبت له الخيار
حتى ظهر فيه يلزم البيع في الكل ^{بما جاز} على وجهين اما ان كان المبيع للمعيب جال يكال او يوزن بعد البيع
كالخمر والبصل والبصل الزعفران والشم او يباع عدة كالحجر ان كان المبيع مما يكال او يوزن لا يخلو اما ان
قلع البائع المشتري باذن البائع والمقلوع ما يدخل تحت البيع او قلعه المشتري بغير اذن البائع ان قلعه البائع
او المشتري باذنه يثبت له الخيار حتى يرضى به يلزم البيع في الكل ^{بما جاز} لان روية بعض المكمل والوزن روية
الكل وان قلعه المشتري بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا لا غن بطل خياره حتى لم يكن له ان يرضى
بالمقلوع او لم يرض بغيره فخلع من الارض قلعه منها او لم يحد فيها شيئا لانه بالقلع صار المقلوع معبولا ^{بما جاز}
حيث لم يحد بعد القلع صار من اللوات لا ينفو والمعيب الحاصل في يد المشتري يمنع ارجع خيار الروية الا اذا كان المقلوع
شيئا لا غن له فحينئذ يحد وعدم فترة فكانه لم يخلع شيئا وان كان المبيع يباع عدوه قلعه البائع لو اشترى
باذنه الخيار حتى يرضى به لا يلزم البيع في الكل ^{بما جاز} لان من العدة بات للتفاوتة روية البعض لا يكفي كالميت بخلاف المكمل
والوزن لما ذكرنا وان قلعه المشتري بغير اذن البائع بطل خياره حتى لم يكن له ان يرضى به او لم يرض به

ولما اختلف البائع والمشتري في المبلغ قال المشتري يا هذا ان ثلعة لا يسع ولا اقل من ذلك على الرد وقال البائع لقلعة عسى
 ان يرضى بثلثي انسان بالقلع فان ثلثي الفاضل بالبيع يبين ان المشتري ذهنا في فارورة فقل على الفارورة ولم يبق
 الدرهم واحدة على اصبعه فخذ ليس روية عند ^{بعض} الجفنة خرج وكذا في ثلثي الفضة وسلك وخرج السك منها ليس له
 ان يرد هاتين الاروية ولا بالعيب ان لم يكن في الخارج ضرر يرد بها بين ولو اشترى جثة مسطرة فزاد بها ثلثها
 لم يخلو الا الى طهارتها سواء كانت لجانة بمقصود بان كان عليها ثلث او لم يكن لان الطهارة ^{المستحقة} مقصود بكل
 الا اذا كانت الطهارة غير مقصود بان كانت جثة وروية الطهارة بطل الخیار الا اذا كانت البطانة مقصودة بان
 كان عليها روية الطهارة والبساط اذا راى ظهره ولم يرد به الخیار روية التناوي الصفر في الشاة الفضة
 لا يرد من النظر الى فرعها والجزء في شاة اللحم لا يرد من الحسرة والنجاسة اذا راى عظمها ونحوها او ساقها
 او جثتها ليس له خيار الروية ولو راى جوارها او ناصيتها او ذنبها فليس له روية في الدابة اذا راى وجه الدابة او رجليها
 ليس له خيار الروية ولا يشك في روية في آدم ونظر الى اعضاء كل الدابة خيار الروية ما لم ينظر الى الجسد ونظر الى الوجه ولم ينظر
 الى شيء سواء ينظر الى روية في ثلثي النصف او اشرف مكعب وقد روي ارجل الكا عيب في وجوهها ونظر المشتري
 الى طهرها لا ينظر خيار الروية ونظر الى وجهها لم ينظر الى اهم شئ والاصل في الاصل رجل راى جارية تعد رجل
 فساوم بها ولم يشترها لم يرها بعد ذلك بمن يبيعها فاشترها استفتيت لم يعلم ان يبيع اليه وانما هذا الخیار لعدم الرضا
 ولو نظر الى روية في رجل وراى كل ثم قطع صاحب الجراب فباعه ثم باع النجاسة وذا روي في ذلك
 الثوب بغيره الخیار لا يرضى يكون روية في الكل ارجل في كل الثوب ولو راى ثوبين من ثوبين فباعه الخیار
 ولو رآها وباعها منه هذا بغيره وهذا بغيره في الخیار ولو رآها بغيره في طهرها لا خيار في روية في التوحيد جارية الروية
 غير موقف في شئ الطهارة في خيار الروية في شئ قبل القبض وبعد واخااجة الى قضاء القاضي ولا الى رضى البائع
 ولكن ينظر طهره البائع خلاف الا يبيع يوسف ولما ثبت خيار الروية في كل عقد يحصل الفسخ كالاجارة والصلح
 عن دعوته والتمسده والشر لا يثبت عندنا فيمنع كل امر يرد بالقلع وبطل الصلح عن عدم المهر والنكاح في ذلك الخيارات
 الا يورث وفي المنفعة ليس في الدرام والوزن في خيار الروية ارجل اشترى رزمة زبدنجي في قطعة ينزل اراد ان يرد
 السبل حل او الزبدنجي حل خيار الروية ان بين ثمن كل واحد منهما ذلك الا انه لما بين ثمن كل واحد منهما صار كل واحد
 مبيعاً على حل او ما ينسحب في الخیار وبطل التمتع والبيع وحل اشترى عبد من فاذا احدهما انقض البائع
 ان علم المشتري وقت الشراء ان البيع في واحد حصص الثمن وان لم يعلم المشتري وقت الشراء ثم علم ان علم قبل القبض في الخیار
 حتى ينقض البيع كله لا يرد في الفرق في الصفقة وان علم بعد القبض الخیار الا ان لم يجر ذلك الغرض ان اجاز له بار وفي
 صلح الفداء رجل اشترى عبداً فاستحق نصف المبد قبل القبض فباعه بالثمن الا ان اختلف المبد بمصنف الثمن في الشاة

[illegible]

او غيرا على البيت بن او كان يبيع على البيت او ما يقابل الناس في مثل حال من الاموال في شرح ادب الفاضل للكتاب والحق
السلف وجواب السائلين انما هو ببيع العقار بحد في مثل ذلك اما ان يرضى في نصف حصة او للصغير حصة في ثلث
الميت بن لا فلا له الا بعد ذلك كانت الرثة كلهم كماله ان كانوا حصصا ولا يكون على البيت ان يملك الوصي الرثة في الزكاة اصلا
لكن يتقاضون البيت ويقترون ببيع على الرثة وان كان على البيت بن ان كان محطاً بركة اجماعهم كل الزكاة ولا يمكن
مستغفر فاسم بعد الدين بالاجماع وفيما زاد على الدين ببيع ايضاً عند النجفة وعند ما اجمع وان لم يكن في الزكاة دين لكن
او هو بها بالان كانت الوصية في الثلث او دونه اقتضاها وان كانت اكثر من الثلث اقتدر بعد الثلث وما بقي لا من رة فلا
اراد ان يبيع منها الزكاة لتنفيد الوصية اجمعهم ببيع بعد الوصية وازاد على الوصية على ما ذكرنا من الخلاف وهذا
لم يقض الوصية للدين ولم ينفذ الوصية من خالص ملكهم اما اذا اقلوا الوصي ولا يبيع الزكاة اصلا في المنفعة اذا كان
على الميت بن ببيع العقار جاز كما تقول عند النجفة شرح وايضا يبيع كان ترك البيت من العرض ما فيه فاه بدنه في بيع الوصي
العقار باطل وان كانت الرثة غياضاً عن غيره ثلث ايام فان لم يكن في الزكاة دين ولا وصية فانه يبيع المتقوله والبيع للعقار
وتخفيف هذا كل العقار لاختلاف الشايع فيه والاصح انه لا يملك بعه وان كانت الرثة مشغولة بالدين في العرض ببيعها مطلقاً
الدين والزيادة على الدين والعقار وقد ذكرنا ان كانت الرثة بغيرهم صغاراً وبعضها كان الكبار ويحبوا الزكاة خالية عن
الدين وعن الوصية فانه يبيع المتقوله ومن العقار ببيع حصة الصغار وهو ببيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت
الزكاة مشغولة بالوصية للدين ان كانت مستغرقة بالدين ببيع العقار والمتقوله ان كانت غير مستغرقة ببيع بغير الدين من
والمقوله بالاجماع وهو ببيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حصصاً والكانت الزكاة خالية ببيع حصة
من العقار والمتقوله بالاجماع وهو ببيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت الزكاة مشغولة بالدين ان كانت مستغرقة
ان كان كان غير مستغرقة ببيع بغير الدين وفي الزيادة على ما ذكرنا من الخلاف واصل هذا ان استغراق الدين يمنع ملك
الرثة في الزكاة كما في الماذون وفيما قد نفس الاسلام اذا باع الوصي مال الوصي لينفق منه على نفسه ويجوز بغيره وفي
فتاوى الفاضل الوصي والمتقوله بالاجماع في الزكاة من جهة ثم اقال لا يصح في التفتي وهو دكريل او بعد ما دفعت اشترى وعقد بها
بالف درهم وقبضه ثلثة الاثم فبعد عليه عيب ليس له ان يرد بالعبد لا ينفذ على الوصي والمالك والولي الفصل التاسع
في الوكالة بالشر وفيه من الفصول وفي الاصل الوكيل بالشر ان يوفى عن الشر الشر لنفسه فالشر له وان وفى للآخر له ذلك
وان اختلفا حكم التقدير قدس من مال نفسه ذلك وان قدر مال الآخر فمولا له وان اتفقا انه لم يضره الفدية عند ابي
حكم النقد وعند محمد الوكيل وقول النجفة كقول ابي يوسف ذكره مشايخنا ومشايع المراف جعلوا او لمع عن هذا
اذا اطلق العقد اطلاقاً فالصافي هو المولى فلو كان اضافة لدرهم ففسد كون له وهذا اذا كان الوكيل فشره شي
غيره فانه وكذا شره بعد عبده فخرج الوكيل من عقد وشهد انه بغيره لنفسه او كذا في شره فانه له فمولا له

وأيضا يملك النشأ لنفسه إذا اشترى بأكثر من الذي وكل به ليعاد فجنس الوكيل به رجل يعطى رجل عشرة دراهم ليشترى به طعاما
له ففعل ذلك لم يتعد ما حق في الطعام لولا أن تم اتفق عشرة فاجتمع نقد غير ما جازنا ما إذا اشترى به ما غير هاتين
فقد زيار لوكيل الطعام للوكيل تمام هذا مع ليوأنا باقي كتاب الكالة فصل الوكيل بالبيع واشترى طعاما بزيادة الوكيل
النشأ للموكل ففعل ولم يلزم التفرق واشترى طعاما لآخر ففعل ذلك الذي في تلك الدار بزيادة الوكيل بالبيع واشترى طعاما بزيادة الوكيل
نضاد وكذا لو كان الإنسان كل واحد بشرا عبد يسمى كل واحد منهما جنس واحد ومثل الذي سماه الآخر وصفا الباشرا فاشترى
على تلك الصفة وقال في ذمة فلان القول قوله أنا اشتراه لفلان وله ملك على الذي سمى لأن ما في غيره لا يعرف غيره ولو كان
ثلاثين مختلفين لاحتج ما دراهم ولا تفرق بزيادة ففعل اشترى بكذا دراهم فلان ينفى صاحب النشأ وهو الموكل لأن ما كان ثمة
دراهم لم يستلم وما اشترى لم يواظف ففعل وكذا لو وكل كل واحد منهما في شراء نصف عبد من رجل قال اشترى عبدك هذا من فلان
فاشتراه من ذلك علم فلان بالاشترائه فلا بد أن يكون ذلك في الإصالة قال جازم بشرط السلم من أحدكما لمن قال
أنا بكذا ففعل ولو قال اشترى بكذا بكذا ما زادوا ولم يعلم العبد بوجهه قال اشترى عبدك من أبي فلان علم أن
صلم ما زادوا ولا فلا بد أن يكون إلى آخره ولم يعلم بصير ومبا استعسانا في الزيادة في باب بيع الوكيل إذا تقيت النشأ في البيع غير
الوكيل الشا آرد وافته بوجهه سواء كان العبد بغيره أو ففعل كان رد ذلك بوجهه كان يبرأ من ذلك ولو كان ففعل
يفعل على الوكيل الفصل بينهما ما يفرق جنس النشأة كالعمى وقطع اليد ففعل وقطع اليد ففعل وقطع اليد ففعل وقطع اليد ففعل
الوكيل قبل الرد بالعيب للموكل الرد بالعيب وقد ذكرنا في فصل العيب ثمانية وفي الزيادة والوكيل اشترى عبد بغير عيبه لاشترى
عبد انقطعت يداه أو عمى جاز على الموكل عند الحقيقة لا إطلاقا للقطعة لولا أن يكون اشترى عبد بعين أو انقطعت
يداه وهو المسئلة الأولى بينا وأرسلنا سليمان بالاشترائه الوكيل بالاشترائه إذا اشترى بزيادة على اسم الشراء وتبين العيب فافعل
للكوكل فلم يرض بما ورد على الوكيل فذلك ضمن الوكيل قيمة السلعة للبايع بعد ذلك أن امر الموكل بالانحد على
وجه السوم يرجع على الموكل ما مضى وإن لم يلزم به لا يرجع عليه لأنه لم ينفق بغيره لأن الأمر بالشراء لا يكون تاما بقض
على وجه السوم المسألة الثانية الفتاوى وفي بيع الإصالة بزيادة الكالة في السلم الوكيل بالاشترائه والوكيل هو الطالب برأس المال
والفعل افتأ أخذ من الموكل رداه لا الطالب وانما أدى من مال ثم يرجع على الموكل ما مضى من ماله وأداه عن
الأضمن ولا يرجع من الموكل حتى يتضح وجهه إذا اشترى بزيادة ففعل فلو هلك بغيره بعد ما حبس به ملكه هلك الأمر من
عبد بغيره ومنه وعبد محمد بملك هلاك البيع وقول لا يحنف مع محمد في بعض النسخ وفي آخر المتن لا يبرأ بغيره المحب
رجل وكل جازم اشترى ولم يدفع الثمن اليه فاشترى الوكيل وقضى في الأرض في غير السلم الذي في العقد وطلب الثمن فقال الآخر
ولا دفع الثمن مالم تسلم العبد لأن طلب الآخر غير هذا تسليم العبد من المأمور والعبد بمخرجهما وأبالا المأمور أن
يدفع حتى يتضح الثمن فلا بد أن لا يدفع حتى يحضر العبد لأنه امتنع عن تسليم العبد حال حضرته فلا بد أن يخرج

التمن حال غيبته وان لم يطلب الاثر فليس له ان يمنع عن دفع الثمن لان الثمن متعلق بالثمن في ذاته الا ان يمتنع
عنه شراء الفضول في الفتل الصغرى الفضول اذا اشترى شيئا غيره هذا على وجه ان قال البائع بعد هذا
من فلان وقال الفضول قبلت او اشترى هذا او لم يزل لا يتوقف ولو قال بعت منك فقال الفضول اشترى بعتك فلا
لا يتوقف وينفذ عليه بالاتفاق ولو قال الفضول اشترى هذا فلا فقال البائع بعت منك الاصح انه لا يتوقف بل لا خلاف
البائع بعت منك هذا الجواب لا فقال المشتري اشترى او قبلت او قال المشتري اشترى هذا الجواب فلا فقال البائع بعت
لا يتوقف وينفذ بالاتفاق والرياءات لو قال الفضول اشترى هذا فلا فلان على انه يلحق بثلاثة ايام يتوقف بخلاف الزمان
فلان لا يلحق بالفضول بملك نفس الثمن والبيع للوقوف بخلاف النكاح لانه اذ لها صارت العدة واجبة اليه بملك
وهو للعدة ولا كذلك النكاح وكذا الوصية والفضول العامة اقبح **المصل العاشر** في احوال البيع وكما
الرياءات الوكيل بالبيع اقله ان يبيع عن غيره او يبيع عن نفسه بعد ذلك بشرط ان كان
بيع عبد يبيعه فله بعد بيعه عينة الجوز كالبيع الوكيل ولو باع بعد بيعه كان قبضة من قبضة العبد المبيع او اقرب
ما يتعارف الناس الجوز بالبيع هو الجوز لان كل واحد منهما يكون مشتركا في القابضة فلا يقع العيب وكذا لو باع عشرة اطلب
سوية لا يقع العيب الفاحش وان كانت الاذن جسيما او غير جسيما او باع عتيد احد منكم بعتك كذلك وله باع عتيد
اختلافه على ما لا يخفى من ذلك العامة كالبيع وفي الزمان لا يجرى فيه الا انما لا يبيعه بل لا يجوز بيعه بل بيعه بغيره
وبعضه بالنسبة فله ان يبيع جميعه وبعض الثمن على الناس غير الوكيل اعلان وكذا لو باع على احد الجوز ما يشاء
على غيره من اهل تلك البلد او باع على اهل تلك البلد ببيع عنده بضاعه للناس امرى ببيعها فاجاب من
رجل من مسلمي اليمن على الثمن من الاصل او يبيع على ان يبيع في ثمنها الا في نفسه او قبضا فامسك المشتري بغيره
الثمن وقوى عليه فلبائع ان يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل
استحق المبيع على المشتري او يبيع بغيره او يبيع بالدية ان اتفق البيع لانه طاعة الفقه لا يثبت ان البيع
فلا يطل عليه رجل من الغير اشترى بغيره فلا فله ان يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل
ان اشترى بها فلان يبيع الامر وفي الامر منه ما يملكه قول الوكيل ان قال له ان اشترى بها المتفق على المشتري
لانه بعد منه ما يملكه التوكيد ان لم يزل شيئا فاشترى وقال له ان اشترى بها لا امر له كانت الجارية فانه لم يرد
بها عتيد كان صدقا فاما قال له كانت الجارية قد هلكت او حدث بها عتيد لا يصدق لانه منتم رجل يبعث اعنا ان يبيع
ليس بها فليس في الخوض من رجل وادى اليه وادى اليه فله ان يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل
انه فقد الثمن للمبيع ليس له ان يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل او يبيع ما وضع الاصل
لا يصح بيعه للو دونه ولا يبيع الثمن وينا في تركه وليس له ان يطلب للمشتري الا ببيع هو البائع لان حق المطالبة هو للوكيل

بعد من الوكيل بالبيع لان البيع كان وكرا لا بالبيع والوكيل بالبيع اذا لمات يقتل حتى يقتل الشخص الى وصوله ان لم يكن له
وصي ينفذ الامر لا القاضي حتى يعمل القاضي وصيا او يكون حتى يقتل الشخص وكل يظن هذا ما ذكره الاصل احد المعاصرين
اذا باع شيئا من العاوضة ولم يقتض الفرض حقا فلو حصل له حرج كان حتى يقتل الشخص لا وجه لان معنى الاصل ان بعد
موته بمنزلة ولو لم يمت ولو كان البايع وكل رجل يبيع الشخص في حصة كان حتى يقتل الشخص الى وكيله لا الى غيره ولا يهدف المشتري
على تقدير الا بئسنة وانما لا يركب البيع في بلد آخر فيعمل الدرام الله اذ البيع وحمل الدرام من تلك البلدان وجعلها في بركة
الحمار وزنه في رطل مع القاندر من المارح المردعة والدرام وقد عرفت بعد ذلك ان البيع من حرج او من حرج شيئا
ليدفعه ويدفع منه الى زيد فاجاب صاحب المال بطلب الشخص من زيد فقال زيد لم يدفع البايع الى الشخص وقال البايع بعث
اليه الشخص قال الشيخ انما لم يركب حرج الشخص لان كان البايع باعنا بغير حرج كان القول قوله لا ما عليه ولا عكس
باجابا بعد ذلك في قول الاجنبية من حرج خلافا لصاحبه لان الشخص بدل البيع والبيع كان لما استند البايع عند اجنبية
لان عند الاجمالمشرك ليس فكذلك الشخص ولا ضمان على زيد لان قول البايع لا يكون بعبء عليه من حرج غائب والم
تقدير ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى زيد فباعنا وامسك الشخص عند معنى هذا ان البعض لا يرضى عليه الا اذا
عاد الوكيل بالبيع اذ البيع وسلم للبائع قبل قبض الشخص من حرج الوكيل البايع اذ دفع العين الى التام لم يدفع
الى بئسنة ويرض على هذا فضع في ان لا يبيع بغيرها ما كان يبيع الا انما النسفي حرج وذا النياس يبيع فلا يصح التمسك
القوى السائل في الفتاوى اذ قال الرجل كلتي فلان بالبيع وان لا الشخص من عشرة ثم باع بعبء باقية حصل الخطر ولا بئسنة الوكيل
بالبيع اذ باع بالذات وبخلافه كقولنا ان البايع من حرج الوكيل اذا باع السلعة على الوكيل الا بئسنة ولا يملك زيد من حرج الوكيل
والوكيل ولا بئسنة الوكيل على البايع لان بيعه بالمرحى والوكيل بالشر بالدراهم اذا اشترى بالدينار او بالعرض لا بئسنة الوكيل
الفصل الحاد عشر في الاختلاف في الجامع المبيع من اشترى عشرين فضة فمات له عاشر اختلفا في الشخص ان يرد
للمشترى مع العين لان بناء البايع انما يخلو في الاخذ من ثمن البئسنة واصل المسئلة ان البايعين اذا اختلفا في
الشخص انه درهم او دينار او فقه انه الف والمان او حقة انه يحل او مكس او حيا او ذر او يرد فقام السلعة وجب
التخلف بالحديث قبل الشق وبعد واذا هلك السلعة بعد القبض في الجاهل وعلم المشتري عند اجنبية
وايوسف وذاك المبيع شئيين وهكذا احداهما اختلفا عند اجنبية من حرج والقول قول الشيخ العيني
والمسئلة طويلة والزيادة في ثمن البيع في بار السلسل اذا كان للمشتري خيار الرتبة او خيار العيب او اختلافان في
القنادر رجل اشترى عبدا فاختلف البايع والمشتري في الشخص فقال البايع ان كنت بعبء الا بالف درهم فهو وقال
المشتري ان كنت اشتريته بخمسة درهم فهو بالبيع لا درهم ولا يفتق العبد ومن يرد من الشخص ما قهره المشتري لا تهر منكر
الزيادة لان المالك ان العبد قد عرق فلا يمكن نفسه بعد العرق لا يفتق لان المشتري منكر العرق ولا زيادة

ما يقر به المشتري من البيع بالثمن ولا يرجع عند معرفته لم يملكه باعده فخره فقال البائع جئت بغير من ولا ادله ينفق
البيع ليس له ذلك بل انما يملكه على البيع ويملكه من غيره انما يملكه بامره ينفق فان امره يملكه المشتري
انه باع بغير امره لا يقبل للتناقض ولا اراد ان يجعله على ذلك ليس له ذلك بل هو فاسد فلا يقبل البيعة
وكذا لو كان المشتري هو الذي يملكه فاسد دون البائع واصل هذا ان من سعى بغيره ينفق ما لم يملكه لا يملكه
لحد مما جعله المشتري عند ارفقه وقد اقرن ادى ان البائع باع قبل ذلك من فلا ن العاقب بكذا قيلت
سبقة الثاني اذا وجب جاريته من جاز فاسد لها الثمن لم يملكه اذ لم يملكه البيعة ان كان دبرها او اسودها
سبقة ويرجع على الموهوب له الجارية والبيع البائع اذا اتم البيعة له الجارية التي يملكها من فلا ن سبقة يد ولما
المشتري البيعة مما كانت يد البائع فبيعه البائع او لا يملكها من الثمن ولا يملكها السابق او لا يملكها فيما البيعة لم يملكه
القول قول المشتري لانه منكر والقول قول المورث والاختصاص للمورث على البائع اعتقه قبل البيع ولم يمسر ولا
المنع من وكذا لو اقام البائع البيعة انه اعتقه قبل البيع قبل ان دعوى الخصم من البائع انكار البيع لا يمنع المحر
لا يجوز رجوعه كما البيع بالبيعة ولا البائع بغير البيعة وقال المشتري بالديار القول قول البائع لانه الجارية البيع كما هو
وانما هي في بيع الجميع في باب من البيع التي يرجع فيها العيب وما لا يرجع قال المشتري بعد ما قبض العبد ان البائع
كان اعتقه او قال هو الاصل او قال بغيره فادعاء جاز على نفسه ولا يصح على دفع البيع ويعتق العبد ولا يوقف
بالعتق ولكنه اقر ان البائع يملكه من فلا ن قبل ان يشتريه فان كذب جاز ان لم يقر ذلك صدقة اخذ العبد منه وفي
الزوائد في الباب الثاني من البيع ان المشتري لو اقام البيعة على البائع ان الائمة المشتري اخذ قبله بيعة ويرجع بالثمن على
البائع واختلف اصحابنا في بيع ارضه اقام المشتري البيعة انه باع ما هو وقف ولولا في البائع انما وقف ياتي في كتاب الرضا
ولو لم يشتري ان الارض المشتري مقبرة او مسجد ياتي في كتاب الدعوى وفي النوازل المراءاة لها جارية لم يرد وجاز ان يبيعها
ويشتري اخرى فباعها او اشتري اخرى ثم قال الما يرد في كل اشتريه بالنفس وجعل من جاز بك دينا على نفسي قال ان غدر في
في عن الجارية فلما جازتها ولا يصدق انه اشتريها لنفسه اشتريه ثوبا وقال ان كنت رسول من روي اليك ولا من ولا من ولا قال
البائع انما يملك منك واثمن عليك فان القول قولها وعلى البائع البيعة المشتري اذا رد البيع العيب فالبائع ما يملك هذا وغيره
القول قول جازا في جازا في الروية وفي الجامع الصغير للمشتري في الادان بر البيع العيب فالبائع يملك هذا العبد
ولغيره وقال المشتري اشتري هذا من القول قول المشتري قاله الجوزي قال ابو سليمان سمعت ابا يوسف يقول في بيع
بعينه بعينه وقال يملك جازا بعينه وقال المشتري اشتريه مكانه في الجازان وكذا كل ما يورث ولو كان هذا في قول
بعث فلم اسم ذراعا قال المشتري اشتريه مراة القول قول البائع وقال المشتري على انه كذا فاعا كل ذراعا يملكه وقال البائع
لما اسم ذراعا القول قول المشتري وبعثا فان دبره او ان على قول ابي يوسف ومحمد في بيع الفناوي صبي باع واشتري

وقال البايع ثم قال بعد ذلك في وقت يبلغ شدة ذلك الوقت لا يلتفت للحد ولا لانه ان لم يكن له سكة في هذا الزمان ووقته انما عتبه
سنة لان هذا وقت له لخدم بصير الغاية لمجها دعي ملكة بداهة وقال هو كوايخ الى مثل حال بلوغ وقال المشتري في هذا
صغر القول في الابن لا يتركه والملك قد قبل التزكية للمشتري في المجها وهذا القول افرجه الصواب عدي وان اقلما
البيعة فالمبينة بين الابن والصغيرة اقل من نصفه وقالت اما بعد تسع سنين رجل اشترى دابة بعينة ائنة بعينها
والى عا ذلك ايام وهي كانت مستددة من قبض فلما فتح راس الائمة وجد فيها طمر فميتة فذكر البايع ان يكون في يد القول
قول البايع انه يترك العيب في البيع وكذا لو لم يكن الائمة بعينها فقال البايع الفارة في جرتك وقال المشتري لا بد في حاسك
القول قول البايع ولو صحت رجل خراسان ولو قال وقت فيما فارة القول فله وعام المسئلة منع لهما ما في كتاب الاقرار
بأن السلم اذ لا يشتر من الدرهم وقال واحد من زبوا القول فله وساق في فصل الفسار في الفنا ودية التزوي
الصغير في الاختلاف البايع والمشتري في الطوع والكره القول فله من يدعي الجوار والصحة على التزوي ولو اقاما البيعة فانه
بينة من يدعي الكرم وعليه التزوي على ما هذا فله في فصل البيع الفاسد وهو الاختلاف بين البايع والمشتري في
صحة العقد ومصادره ولو ادعى احد ما حقه العقد والآخر بطلان العقد بان قال لهما البيع بالمبينة او بغيرها وقال الآخر
بطلان من القول فله على البطلان لانه منكر العقد لان البيع بالمبينة ليس بيع البايع اذ انكر البطلان في الفصل
الشارع في قبض البيع وقصره في كتاب الوقف الاصل انه في قبض الباطل لاجل ما ساق بالخرين
ان يكون كل واحد قبض امانه او قبض ضمان اما اذا اختلفا فزوب المصنوع على غير المصنوع ولا يوزن عن المصنوع عن
المصنوع بانه الشيء اذا كان في يد بعض او مقبوضا بعد فاسد فاشترى من المالك عقدا صحيحا ليس بقبض الاول
عالم الى حتى ولو كان قبضه بانه قبضه اليه او يمكن من اجن الدراك عليه وكذا لو كان الشيء في يد دونهما وعا
وهو من ماله لا يحتاج الى قبض آخر ويثبت قبض الاول في الثاني لا تغلق القضاين ولو كان في يد ماله قبض او بالعقد القابل
وهو المالك من لا يحتاج الى قبض جديد وقابل قبض المصنوع عن غير المصنوع ولو كان في يد بالوجبة او بالعمارة فباعه المالك منه
فمنه ما يحتاج الى قبض جديد ولا يثبت قبض الاول عن الثاني فاذا انتفى الى مكان يمكن من قبض الا ان يصير اقبضا
والا من كالعامة في الجامع والجامع الكبري على امره على حاجته ثم يبيع منه ابنة الصغيرة جاز البيع فان ملك قبل ان يبيع
الا ان يثبت من مال الله في قبض البيع وان لم يثبت رجوع الامر الى مكان الابن صغيرا قبض لا قبض له ولو كان له حصة
الغلام فاقبض الى الولد ولو ملك بملك على الولد رجل اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اعلمه المشتري البايع او دعهما طهر
فاستعمل البايع في ذلك العمل فملك العبد ملك من مال البايع ولا يوجب الاعلان البطلان البايع والعمل له ولو استعمل البايع في
عمل المشتري بامر صار قابضا حتى وهكذا يملك عليه والبايع صار رسولا وصار كان المشتري استعماله ونظير للمشتري
او امر البايع بطي اللحظة للمشتري يصير قابضا الا اذا امتنع البايع فحينئذ لو ملكه عليه الفاصلة التاجر المصنوع

من المالك شره جازي او اشترى وبغير قاصد يرى من شأن القصد لا يعود ذلك الى ضمان القصد ولو عار من
القاصد لا يبرأ من ضمان حتى يستعمله لاحكام الاعادة قبل القبض كالمشتري الذي لم يرد من شره جازي او اشترى
فاضا عقيب العقد لان الرهن غير مضمون بنفسه وفي التجارة او لو عارها المالك اذا الرهن اجمع للمعوض فانه
جازي ولو لم يقبض المشتري حتى هلكه في القاصد وجد المشتري به عيبا قبل القبض فزده عليه ثم هلكه فثبت كانه
لم يرد ولو وجد بعيبا بعد القبض فزده عليه لم يكن مضمونا لان التسليم خرج ضمان المشتري او لم يرد بعيبا بعد
صار قابضا الا اذا صدق البائع في حقه ولو هلكه على الاقصد انقصا واصل هذا في الجامع فلا يرجع المشتري
ان يخلو او يضرعي البائع بغير احد مما يفرق بين البائع والمشتري في القبض لا يخرج هذا في البائع بملك من مال البائع بعد ذلك
في المشتري انما للمشتري الذي عينه من الثمن وانما تركه لا يعمل كالمشتري لان هذا العيب ما يوزن الا بغيره
لا يفرق الا في القصد بهما ولو ان المشتري حين قبض لم يجد ما استلزمه او عيبا وهكذا في البائع من غير
هكذا على المشتري لان استهلاك احد ما يوزن الا في البائع فيمساخه في حقه على المشتري حصة القصد لا في غيره
المشتري البائع ما وجد عيبا صار قابضا له الكل في الجامع وفي هذا في نظر ان يرد في قلة اربعة اشياء في المشتري
المشتري البائع حتى يفرق البائع المشتري قابضا او فعله سببا لا امره على شتم العيب لا التفتي لوامر بالجملة المدة
لوامر بالقبضه واما ان يامر بان يرد كرجوعه ولو قبض المشتري السري ثم حصد عيبا وقد فعل هو من
الافعال لا يصير له عيبا بالقبضه وكذا هذا بخلاف ما قاله الشارع الصغير فانه قال اذا اشترى جامدة وبها عيب فدا
منه رضا بالعيب وبغير المشتري قابضا بغيره منها لوامر بغير الحارمة والعلام او القصد او ان يرد في اوان
ينقطع عن الغرض او كان المبيع ثوبا فامر بالقبضه او بغيره وكان المبيع كعبا فامر بان يخلو او كان سفلا
فامر بان يرد او كان طعاما فامر بالطبخ او كانت اوراقا فامر بالبائع ان يرد ما فاجرها العاشر اذا كان جازي
فامر بالبائع ان يرد ما فاجرها وخرج ما روجها ولم يرد ما روجها بغير قابضا وكذا لو روجها المشتري لا يصير قابضا
استحقاقا فان رطبها اخرج صار قابضا ولو كانت دارا فاجرها المشتري ان سلمها الى المستاجر صار قابضا
ولا يرد ولو فعل المشتري شيئا من هذه الغرض بعد ما وجبه عيبا صار قابضا ولم يكن له رد ورجع
لان البائع لو قبل المبيع بعد حصول هذه الاشياء جازي ولا يرجع عن الرد كما من قبله ان كان عليه القصد قال
ذكر الاجارة من البائع قبل القبض فانه لا يجوز منقولا كان او مقارنا فله للجامع في الاجارة ان يرد ما فاجرها
البائع نفس الثوب او فعله ان كان ذلك الفعل بنفس المبيع بغير المشتري قابضا وان كان مالا بقصد مثل
القبض بامر او بغيره لم يصير قابضا والاجرة وليمة ودية الفداء في رجل اشتد عدا ولم يقبضه حتى امر البائع بان يرد من
رجل معين او غير معين جازي وبغير قابضا ولم يامر بالاجارة ولكن قال لا قبل القبض لعنفه لا يكون قابضا

[illegible]

فالله ان على المشتري الا اذا هلك باستهلاك البائع والمشتري بعض غير اذن البائع والتمس حالي فيقول صار البائع مستر او بطل
البيع وسقط الثمن عن المشتري وله ان يعترف او كان بفعل البائع طرح عن المشتري حصته من الثمن ^{او يستر الى ما} سواء كان ذلك انقضا
لنصفه او نقصا وصفه والمشتري بالخيار الباقى انشاء اخذ حصته من الثمن وانما اذن وان كان ذلك بفعل الاجنبى كما
ذكرنا في جميع البيع وان كان بآفة سماوية وان كان فضا من بطرح عن المشتري حصته ما فات من الثمن وله الخيار ان يثبت
اخذ حصته من الثمن وانما اذن وان كان نقصا وصفه لا طرح عن المشتري حصته من الثمن لكن له الخيار انشاء اخذ جميع الثمن
وانما اذن وله وصفه بطل عن البيع بعد ذلك لا بخيار وانما اذن لا امر ولا طرفة الحيوان والوجه في الكلي والفرع وان كان
الملك ان يفعل العتق على الجاني كذا وان كان بفعل المشتري صار فاضا فادى بها استهلاكه بالاستهلاك والى بالتعيب حتى
لهذا الثاني في البائع قبل بيعه والمشتري من هلك على المشتري هلك بعد الجلس هلك على البائع وزم المشتري حصته ما استهلك
فان حبس وليس الحق للمشتري ان يمدحانه ويشتري جميع الثمن ولو هلك البعض بعد البيع فلا يملك على المشتري الا اذا كان بفعل
البائع حقيقة نظر ان لم يكن الحق لانه لا يمتنع من الاستهلاك من الاجنبى وان كان له الحق الاستدراك انفس العقدة قد رما
استهلاك البائع وسقط عن المشتري حصته من الثمن ولا يكون مستردا للبائع حتى الباقى هلك في يد المشتري لزمه
حصته الباقى من الثمن ولا يكون مستردا لانه الباقى من سرية جناية البائع فصار مستردا بذلك حيث قد وسقط عن المشتري
جميع الثمن واذا اختلف البائع مع المشتري في هلاك المعقود عليه فقال البائع هلك بعد البيع وقال المشتري هلك قبل البيع فالقول
قول المشتري واما اقام البينة قبلت ولما البينة فالبينة بنية البائع وكذا اذا ادعى البائع ان المشتري استهلك المبيع ولدى
المشتري البائع استهلكه فالمشتري عليه ما ذكرناه من البينة في تاريخ ما اذا كان له تاريخ فبنيته الاصيل الهلاك
ولا استهلاك وهذا كله اذا كان قبض المشتري للمبيع غير ظاهر فاما اذا كان قبضه ظاهر ان المشتري ادعى البائع استهلاكه
البائع يدعى ان المشتري استهلكه هذا القول قول البائع واما اقام البينة قبلت وان اقام جميعا فالبينة بنية المشتري
ثم ينظر ان كان في موضع المبيع حق الاستدراك للمشتري صار بالاستهلاك مستردا وانفس البيع بنية وسقط الثمن عن المشتري
وان كان في موضع لم يكن الحق الاستدراك للمشتري فله المشتري ان يضمن البائع قيمة المبيع ولا يفتح البيع بنية الحق في شرح الطحاوي
الفصل الثالث عشر في الثمن وفيه خمس في الزيادة وفي الثمن ثم في كسائه ثم في التاجر ولا امر اذا كان الثمن عينا
تفاضل ما كان كان دبائ كان كلاما المشتري مقدما الثمن ولا يطلب ان يفتح البيع حتى يفتح الثمن لكن يجوز البيع على
القبض او النكاح لا يضر البينة وقدمه النكاح ولا قال الرهن سلم الرهن الى ابي ابي العباس ياتي كتاب الرهن قال في المحرر قال
وللبائع حبس المبيع حتى يستوفى الثمن اذا كان الثمن حال او حتى من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع البيع وان كان الثمن من جلا
ليس للبائع منه وكان البعض من جلا يجب حتى يستوفى الحال ولو دفع الثمن وهذا لو قبل به قبل ان يسطر حق الحبس والحال
المشتري البائع على ان لا يسطر حق الحبس قال القندري هذا قول جمهوره اما هذا فهو من سنة مفيضة واذا استوفى الثمن

وسلم البيع او سلم بغير قبض الثمن او قبض المشتري فاجازة البائع لفظ الفقيه وسواء اذ اياه ليس له ان يشره بحسب الفقه
الا ان ابطال جوده وان فقه بغيره صريحاً او لا لا ان ينقض فقه لعدم جواز ابطال حقه ولو قبض المشتري ونقصه بطل
حقه ولو قبض المشتري ونقصه بطل تصرفات المشتري من البيع والمصلحة والصدقة والرهن وما ينشأ من قبض بخلاف الحق و
التميز في الاستيلاء فانما لا يفسد الفقه فان لم ينقض المشتري حتى دفع المدايم ونقصه بغيره ثم وجد البائع المدايم زبوا او سؤفه
او مستحقه له ان ينقض القبض ويحسم بالثمن وان قبض ياذن في الزيف لا يرد في الرصاص لا يرد في الرصاص والمشتري يشره
ولو لم يجد شيئا من ذلك حتى اعترف المشتري من البيع وعن جواز البائع للمدايم زبوا او سؤفه او مستحقه ان ينقض التصرفات
تصرفات المشتري بعد القبض ياذن البائع كغيره في عقد البيع الذي لا يفسد بالاذن ونقصه بغيره فالتصرفات وان قبض ياذن
لان القبض كحق الشئ ونقصه بغيره ياذن ثم وجد المدايم زبوا او سؤفه ينقض من التصرفات لمصلحة المشتري ولا ينقض ولا
يحمل القبض ان علم البائع ان المشتري قبض بغيره فلم يرد في حقه قد اتمت الاثبات في التناهي البائع اذا اذكار البيع
من المشتري فادعه قبل قد الثمن سعة حق الجسر الرهن والعار الرهن من الرهن لا يستحق المحض ويعيد الى المدايم الاولى
وقد بار الحق في المشتري جازي وادعه البائع وجازي ما قبل قبض المشتري فانه ثمن ليس له ان ينقصه لانه لو صدر جزم على البائع
فيمكن ان البائع هو الذي اتمها ولو اتمها من ادعها مستحقا ثمن المشتري هو البيع ويضمن قيمة الاذن ونقصه لاجتماع البيع على البائع
بما يضمن رجل يشره ايضا في ثمنه الذي هو ما دفعه بغيره فله ان يذبح البائع ان ياذنها ويحسمها بالثمن لان حق
المجسر كان بائنا فلا يطل بمقدور المشتري وكذا لو كان بائنا بغيره بمسألة الجرد وكذا لو كان في افضيه فلا يكون البائع بغيره يذاد
الصنع والباي يذاد يشره عمدا ولا عقبة او من قبل القبض وهو من البيع البائع او بحسب فقه الحق ولا يصح للغير ان يشره
عند الحقيقة وقدره في جازي انما هو الجسر المردون حيث يشره ولو كان قبض القبض المشره او من قبل البائع ان يشره في الماشي
بطل هذا التصرفات فان لم يطل في ثمن المشتري الثمن جازي الكتاب في بطل الرهن والعار الرهن والرهن في الجسر المشره ولو كان
جازي فله ان يعلت وطلت ليس للبائع ان يحسمها فان لم يعن ولم يذبح الجسر فان ما نطقه بالبائع ان اذكار البائع
بعد اذكاره ثمن مال البائع لان باو طر وان صار المشتري فانه الكرم هذا القبض يحمى القبض فاذن البائع قد قبض
وان لم يجز سعادته من مال المشتري لانما في قبضه البائع لم ينقض فقهه الرهن عند قال المدايم اشتري فتمت ملكه فله
المولى بغيره ليس له ان يشره لا يشره بغيره في المشتري فله ان يشره في مال البائع ان يحسمه ولا يذبحه في المشتري
فاشترى فشره لو كان عليه ليس له ان يشره في الجسر المشره عند المدايم في جازي من مائة الى مائة او ان كان ثمنه جازي عليه المدايم
في جازي من مائة الى مائة او في نصف المدايم وقاله من احد الثمنين لا يشره ولو نصف المدايم جازي او في نصف المدايم وقاله
منها ان يشره بغيره لانه بغيره في المدايم ولا يشره في المدايم لو كان بكل نصفه في المدايم لو كان اصل المدايم في المدايم احد المدايم
والا من كانه في المدايم ساعدا اذا كان عليه المدايم في المدايم وان من عن جازي المدايم وقاله في المدايم في المدايم

الطالب اخذها الا ان جرت اليه يدك لذلك جعل المتيقن من المالكين ويجمع ما يقع على الكفر اعمه وان متيقن لم يزل سبيها
فلم ياتوا به جعل من اي المالكين. وقالنا في الصغر في البيع ثلثة اشياء عاود العقد ومن ان اخذ الكافر الصنفه
واحد وان تعدد العاود بان كان البائع اثنين والشيء والعقد والشر واحد بان قال البائع للمشتري بعثت منك اوقال
البائع للمشتري بعثت منك كانت الصنفه متعده لان ما وجب الا عاود البيع وهو العقد والشر. ولما تعدد الشر بان قال
البائع هذا الثوب كذا وهذا الثوب كذا اوقال للمشتري ذلك والعقد والعاود ولما تعدد ذلك لان ما وجب الا عاود
البيع ولو تعدد العقد من هذا المتيقن من المالكين والعقد من غير المتيقن من المالكين فليس له ان يقول بعثت هذا
بكرا وهذا بكرا وانما يصور بعد ذلك الشر كمن قد يكون مع تعدد العاود اثنين وقد يكون مع واحد العاود بان كان
واحد او ثلثا تعدد الصنفه ان تفرقت الاشياء الثلثة ففرق العقد بالاتفاق قياسا واستحسانا وان عاود العاود ففرق
العقد بان كرر فقال بعثت هذا بكرا وهذا بكرا ففرق الشر بعينه فاما بالاتفاق قياسا واستحسانا وان عاود العاود ففرق
العاود والشر ذكره بعض الموضع انه يفرق قبل ان يقاس وفي بعض الموضع لا يفرق قبل ان يستحسن وقيل الاول قولهما لان
قول الحقيقة قال به يفرق في الحقيقة اذ اوجب البائع البيع في اثنين او ثلثة فان الشر به يقبل العقد بعد ما فاسد على اثنين
ان كانت الصنفه واحد غير ذلك وان كانت متفرقة كذلك كذا لولا ان هذا العبد فقال للمشتري بعثت نصفك لبيع
المشتري الا ان رضى البائع في المجلس فلو لم يبع هذا العبد بعثت فبقول المشتري قبلت نصفه ورضي البائع اذ
بعثت من القنبرين بعثت فبقول المشتري بعثت نصفك اذ رضى البائع فبكر هذا استيفان لطلب من المشتري لا يقول اذا
رضي البائع في المجلس فخر قال وانما يصح مثل هذا اذا كان البعض الذي قبله مخصصا معلوم من الشر كالعبد الواحد والمقبضين
لان الثمن يتقسم عليهما بالانجزا فيكون صنفك قنبر ونصف العبد معلوما فاما اذا كان الثمن يتقسم عليهما باعتبار القيمة فثان اما
العقد لا يعبدون او انما يصح العقد اذ اقبل للمشتري العقد فلهذا ما وان رضى البائع قال للمشتري يا بعتين بالعقد فبيع
ولا يتبعين فوثن الا ان يقع عليه لفظ البيع ثم قال للمدعي والدينا ثمانان ابدوا لهما ان لا يستفردا ان الامانة سبعة
ابدوا للمكسدة الموقوفة والعبد المتقاربة بين سبع وفرن فانه قابل المدعي اولا بان يرضى بمسعة وان كان في ثمانية اعلن
كان المكسدة والموقوفة مائة مبيعة وفرن فانه كان غير مبيعة فان استعمل استعمال الايمان يجوز له ان يرضى بمسعة وان
اشترى منك كذا فحفظه هذا العبد الا يصح الا بطريق السلم قال الشيخ الامام حله في شهادته بالجامع المكسدة والموقوفة اذ لم يكن
مبيعة فوثن وحل على حله اولا لم يكن يدخل والثمن من ثمانية المدعي والدينا ثمانان فانه لا يتبعين في الزيادة في الثمن في
الجامع الزيادة في الثمن والثمن جائز حلالا بها سواء كانت الزيادة من جنس الثمن او من غير جنسه وتلقون باصل العقد فلهذا
المشتري بعد ما راد حله اذا امتنع من الرد بالعيب وغيره بغير الزيادة كانه باع مع هذه الزيادة وفيما الزيادة في الثمن والمشتري
فقط لا رادها اليهم كونه حلالا للقبالة في المشتري حقيقة وفي البطلان حله الزيادة في البيع بعد ذلك للبيع حله الزيادة في الثمن

لما صاروا بعد في المحلة ولو كانت جارية طاعتها اذ بها اذ كانت اول استولوا بها او باعها من غيره بعد الفسخ ثم راد في الفسخ لا يعلم
الاسم والصورة والعجز والمذكورة في الكتاب لما وعاد في بيع العقيقة بخرج كانه من قبلها او غيرها او اشترى شاء فذهبها
ثم راد في الفسخ بغير ان يقيم الاسم والصورة وبعض النافع خلافا لما كانت الشاة ثم راد في الفسخ فانه يجوز له ان يبيع من محل البيع
بخلاف الاول حيث قام الاسم والصورة وبعض النافع بخلاف هذا في كتاب الفهم قال بعد عشر سنين اذا فعل المشتري ثم راد في الفسخ لا يصح
اولها اذا كانت حقة طاعتها او قدما فخرجت الحقة فخلطت بغيره او سكبها لغيره او باعها او كان عبد فاعققت كاتبة او
او استولت بطرية لو قطعت فخره او غرل ضحية الحادى عشر لو كان جارية فانت لغيره اشترى ثم راد في الفسخ لا يصح لو كان
شاة فذهبها او جعلها فخره او غيره فخرجت فخلطت او كرا باسما طرية من غير ان يقطعها او يخلط بغيره سببا لو كانت جارية
فذهبها او غيرها بطرية لا يصح ثم راد في الفسخ ومسا اذا باعها ثم ان اشترى الثاني في البائع فراد في الفسخ جاز ومسا المزارع اذا اراد
الارض السيد في نصيبه لم يدر قبل ان يتخدد جاز بعد كل شيء بغير الزيادة لو راد بعد العقد بغيره
سنة وفي الجوز اذا راد بعد العقد في الفسخ لا يدر ان يفسد الاخر في المجلس من ان اشترى لو راد لم يفسد البائع وعرفا
بطل ويصح الزيادة من الفسخ كما يصح من العاقلين وقالوا بطلان الزيادة مفسد للعقد اختلف باصل العقد
ويفسد العقد وعند مالك يفسد باصل العقد ولا يصح الزيادة وفي الجاهل الكفر فراد الاجنبي الى راد بامر المشتري بغيره
ولا يصح الاجنبي كاصح لا شك ليس كذلك راد بغيره او باعها المشتري لم يفسد وان لم يطل الزيادة ولو كان حين راد
عن المشتري او اضلها الى نفسه فزمن الزيادة بعد ذلك ان كان بامر المشتري بغيره ولا يفسد العقد فانه يكون موضع
الزيادة موضع من غير فسخ الثاني ولو كان الفسخ باصل العقد فذهب بغيره بغيره في كساد الفسخ بغيره
اذا باع المرام واحد الخطا بالمال والبيع عليه المرام منه ومن الله تعالى اما الفسخ بطالب بالمال بغيره حكم الاقرار ولو قام
البينة ان العقد كان بالمرام بغير هذه البينة فنفى عليه بالمرام وان لم يكن له بينة على بغيره بغيره وعمل الفسخ
وقام هذا في كتاب الفسخ باق في العقد باصفاه فانفق فقد اصفاه ان اخذ الفسخ فقال له فسخك في هذا الجاهل
الصغير اخذ كل درهم درهمين من الصغار وقد صار اقل واكثر وهو يعلم ثم علم الرجوع عليه وفي الفسخ قال الفقيه
ابن حزم الزينة ما زينه بغيره من المال والبسجه ما لا يقبل التجار والسفحة فارسية معربة وعسى سراه اشترى شيئا بغيره
نفذ البائع ففسد حتى انفق الفسخ ان كان الرجوع في السوق ففسد البيع وان كان الرجوع كمن انتقم لا ينقض البيع وليس للبائع
الا ذلك ولا يجوز بغيره من العبارة اذا اشترى شيئا بغيره وكسده قبل الفسخ بطل البيع عند العقيقة بخرج وعند مالك
لا يطلن عند ابي يوسف على المشتري ففسد البيع العقد عند محله يعتبر فيها انما يترك الناس المعاملة بها والفقهاء
انما قصد العقد اذا كانت لا ترجع في جميع البلدان لكن هذا قول محمد وعندهما الكساد في بطنه كسدا في البيع في تلك
البلد بناء على مسئلة بيع الفسخ بالنسبة عند ما جاز راعيه الا اصطلاح بعض الناس عند محله لا يجوز اعتبار الا

[illegible]

[illegible]

حتى يمكن ان يقع الباب المراد والاشترى والواو طريق الخاص فان ملك انسان او ذكوة سخر لغيره لا يدخل الا بدخول الحق والحق
 اما الطريق الثاني في السكة النافذة لا يدخل الا بدخول المقتضى لا يمكن التشرى بغيره لانه لا يمكن ان يباع بعض البوت
 من العاشر ان اراد ان يبيع الباب العظم ليس له ذلك ولا يبيع والظاهر ان قد صدق صاحبها قبل ذلك جعله طريقا آخر فليجاء
 بحقوقه لا يكون الطريق الاول يكون الطريق الثاني لا يرد ولو مصة كالباع وان التشرى والطريقين قد خلا ان الابدان
 والرض والصيغة الموقفة كالاجارة في انها يدخل من غير ذكر ولا يبيع او ان يباين ان كان في الدار يدخل تحت البيع
 كان او لم يكن ان كان خارج الدار ويقتضى الدار والبعض ان كان اصغر من الدار يدخل تحت البيع من الدار وان كان اكبر او مثل
 الدار لا يدخل في الدار والبعض يحكم التمسق بها اذا يباع حائطا او دار يدخل المصاع تحت البيع وان كان منفصلا وقد ذكرنا في السابق
 يدخل والغفل لا يدخل وان كان على البيت وقت البيع ان النقل يلحق بالبيع بخلاف الفسخ ومنها اذا يباع الحمام لا يدخل
 الفصاع والاربع تحت البيع ومنها اذا يباع بيتا ويصرف في الارض تحت البيع ولو كان في الضيقة يدخل اذا ذكر بكل حق هو لها
 هذه من حقوق الضيقة بخلاف الدار لانه لا يستحق حق الدار وانما يفرق الدار والدار كالمزبوع ومنها وفيه سلاسل
 ان كانت مملوكة بالبايع يدخل تحت البيع وان لم تكن مملوكة لا يدخل الجحش وهذا ذكر الحداد يدخل تحت البيع وكبر
 الصايغ لا يرد في الحداد الذي يبيع فيه البائع وجوزع الفضة التي يبيع على يد رجل في البيع وان ذكر من فقه ومقالة السواقي
 التي فيها السواقي لا يدخل تحت البيع سواء كانت من حديد او نحاس فله كانت في الباء لا يباع حبل في الباء فله
 يكن من حبل الباء ليس فيها يتعلق بالبيع والعارضة وشعنة الاصل والاشترى ارضها فيما يرضى ان ذكر الحق في الطريق
 لا يدخل تحت البيع لانه ليس من حبل الحق الا اذا اشترى وان يكون ذلك التشرى او يبيع بكل قليل وكثير يدخل في الباء وانما
 فان قاله آخرها من حقوقه لا يدخل وكذا قال من عرفها لم يفرق من حقوقها في المحل وذكر الحكم احمد القدر يدخل
 الزرع والتمري في قول الجعينة وابي يوسف انه لم يبيع بكل قليل وكثير هو فيها يبيع الزرع والتمري والواكيل يباع ارضا او كرام
 يذكر فيه الحق في الطريق ولا ذكر بكل قليل وكثير فانه يدخل تحت البيع ما ذكر فيه للتاسيد نحو العواقر والاشجار والابنية وشعنة
 التجرى بالاشترى ما عرفها في الطريق والاشترى في الطريق المشيع ان يخلع علم اسم يدخل اشترى ولا يخلع من غيره ما اوصى عليه
 فانه لا يدخل في الرقعة الوصية وصية التجرى وعقار من التجرى ما عرفها في الطريق والاشترى في الطريق المشيع لا يدخل تحت البيع الا اذا
 عين من التشرى ولو ثبت ولم يجره فله قالوا انما هو المصاع وهو المصاع وقال القسطل ابو الليث والصولا يدخل في الطريق والقطر
 كالزروع لا يدخل في اصل القطر فله في البيع في البيع لا يدخل في البيع والما الكواكث فان كان ظاهرا لا يدخل في ملكا
 مستغنيا صحيح ان يدخل في ملكه بالبايع عليه المحل والاصل ان ملكا قطعه من معلومة فهو كالمزبوع لا يدخل في ملكه بل قطعه
 من معلومة يدخل كالتجرى قاله بالبايع والمزبوع الذي لم يثبت يدخل في الاشجار فله كالمزبوع لا يقطع في كل ثلث سنين ان
 كانت قطع والاصل يدخل تحت البيع وهو الشجر الصغيرة التي يباع في السوق والربع وان كانت قطع من وجه الارض الصحيح

[illegible]

ويجب ان يرد المشتري على البائع ان يرضى بالثمن الذي اوجبه البائع على المشتري في حقه
سبيل ما مضى البائع فليس له ان يكره في حقه من المشتري ودفعها الى المشتري هو المختار ان يرضى بالثمن في بار السنين من المشتري
عناجره فاقطع على المشتري وكان كل شيء يجره ما كان ثمنه والجزء البصل اذا لم يكن فيها وبن المشتري وكان قطع الثمن على
وفي بار السنين لا يشتري ثابا في جراب فقطع الجواب على البائع واخرها على المشتري وفي بار السنين لا يشتري في المروية على
فعل البائع ان يقبل الابنة وله حكمة في العرف فالدرك على البائع ان هذا مشروط وعرفا وكان كل شيء يباع على ظهر الدواب
كالحم والكتن اذا منع البائع عن الحمل لا يشتري بحره على ذلك وفيما هو هذا الاحتيا ان شرط الحمل لا يشتري هذا البيع والاحتيا
على ان يرضى من ثمنه ما خذلا في حقه ولا يشتري حطبا في ثمنه ولا من صور لا يشتري الحمل لا يشتري لا يشتري لان هذا
ليس شرط ولكن هذا كلام بعد ان شاء وان شاء لم يعمل الفصل السادس في الخطر والاباحة هذا الفصل مشتمل على
ثلاثة فصول الاولى الاستبراء الثاني في التفرق في الصغير والكبير الثالث في التفرقات اما الاولى الاصله وجوب الاستبراء
استبراء حل الواجب على البعير في دفعه خارج من حقه الغير يحدث سببا او طاس ولا يردى عن غيره عنان وعلى من انهم اجابوا
الاستبراء بشرطه في شغل الرحم ما غيره والحكمة في بانه الولد من رجل لا يشتري صيانة الولد من رجل لا يشتري جارية من لواء
او صبي لا يشتري جارية من رجل او حرام على البائع بوضاع او مضاع او يشتري من رجل جارية او ثوب الجارية بالانزاع والخلع
او الصلح عن دم العبد من الاستبراء والتفتي في جارية لاجبة الصديق فكذا في ملكه ثم في بيعها على نفسه فله ان يبيعها
على عتقها او يبيعه فذلك وخيفة على الاستبراء ولا يشتري جارية في خفت قبل التفرق ثم يقضي عليه الاستبراء وعن ابي
النجاشي ان قوم التفرق غرابا ولا حاشية في ذلك الا ان يشتريه يعني ان يجزى في نسخة الامم الرخسي ان وضعه على عتقه
بنقله عن جاحض عن النجاشي كما حاشية على البائع والاستبراء بشيء في الايسة طالصين وفي ذوات الاقران بحضه
وفي الحلال بوضع الحمل في الرحم فبعض المحدثين ما يقدرون عن ابي مفضل اشرف ابو نوح لا يحضه عن الجحفة
في رواية الاصول مستان كانه نزل عن محمد بن روايه في رواية اربعة اشهر عن ابي ايم وفي رواية شريك وخمسة ايام على
عمل البس اليوم وكما يحرم الوطئ وكذا المصطبر والحرم على هذا خلاف الصائم والمناقض وعن محمد بن السبكي في
الدراي يعمل جارية ثم يفتخا العتق لا يجزى الاستبراء على البائع وان علوا اليه بالا فالا فليست الاستبراء الا بعد العتق
وكذا في الرد فبالبيع بعد التفرق والرد بالعيب بعد التفرق فبعض الفقهاء يفتخون الاستبراء على البائع وفي الافاقه قبل
العتق لا يجزى على البائع استبراء ما هو المشتري الثاني في نسخة الامم الرخسي في الرد بالعيب اذا حاشية على المشتري جحفة
عيازه ما لم يرضها البائع حتى يخفى عن سواه كان عوده اليه بسبب ففتح او يقره بعد جديد من جحفة جارية يبيعها
من لا يعلم انها تحب وطعام حتى يملكه لا يملكها حتى يستبراء استبراء التفرق شغل الرحم بما العاصم في الباس ان يلاها
وطول المشتري لا يجزى على المالك لانها لا يملكها فتمسك الاستبراء ان يرضى البائع من المشتري قبل ان يرضى

[illegible]

ثم يعلم المشتري ذلك لا يقول بغيره ان ياكل ولا يصفه ان ياكله الشراء وقد ذكرنا تمام هذا في السلم خلت
الحدود بالردى البيع او البعث بالبيع في العلم بالبيع لا يضره ان خلد وان لم يخلد فلا بأس به منه وفلتا وبي
الزنا من المضاري والفتن من الجهل لان في ذلك اولا لا يبيع الميكب المتقن من الرجال اذ يعلم انه
اشترى بالبركة وبيع القدام الامر من يعلم انه يعصى الله تعالى فيكون الامانة على العينة في كتاب الامانة لا يعلم
الشرعي بيع العيص من يخذ من الكبر بعدا بغيره وعندهما بكن ويحوي البيع بالاجماع وبيع العيص من يخذ من على هذا الملا
ويبيع الكرم من يخذ من غلبه لا بأس به في القتاوي رجل اراد ان يبيع السلعة للعينة وهو يعلم بذلك يحل بيعه بيننا
بيع المشتري في الغرض لم يسن قال بعض مشايخنا رحمهم الله بغير فاسقام وود الشهادة قال الصمد الشهيد ولا يخذ في الغار
هل سأل عن الشراء اوصلا لان كان الغالب عليهم لاداة اسواقه لا سأل وان كان الغالب عليهم الحرام في وقت الزاوات
يبيع الغالب هو الحرام ان كان يكتب من الخلال والحرام ان يمس بالسوا الى البيع الثلاثة رجل يبيع بدينه فيقال وكل في ذلك
وان لا اقتصر من شرطه وطلب منه بعتة ان وقع في قلبه انه قال ذلك لزوج السلعة بغيره بغيره وان يقع ذلك
في قلبه لا يبيع الشراء منه رجل يبيع ويشترى على الطريق ان لم يكن في قعوده ضرر للتاسعة الطريق لا بأس بالشراء منه وان كان في
قعوده ضرر لا يبيع لان يشترى من رتبة لم يحد منه مشتريا لا يتحقق فكان الشراء غلبة لا على الام والعدوان قال القاضى لا بأس
للبائع وان كان الطريق واسعا يصير فاسقا جليل في كبره فحمله وبيع او حمله وبيع او فدا بغيره فليس في ذلك
رباع او للمع والمكان الذي ليس يمكن احد لا بأس به للسائل في القتاوي والله اعلم بالصواب كتاب
الشراء قال الجامع الكبير الدرهم المصروف على ثلثة اوجا لان كان ثلثا هامة او ثلثا هامة اولم يكن قدر الثلثين لكن
انها صفة فالنقطة لا تصير مغرور بها بغيره ولا يبيع من خصة وصر فان سبقت هذه الدرهم بالنقطة الخالصة
النقطة الخالصة اكثر من النقطة التي في الدرهم يجوز ان يبيعها او لا يبيعها فالباع فاسد وجهه الذي يجوز
يشترى النقطة في النصف والصفر اي يبيع من هذه الدرهم بعضها ببعض متفاضلا ويشترط التقابض والبيع و
لا يستقر عدد ان كان يبيع عددا بغيره وان كان لا يبيع عددا بغيره عدد الا اذا كانت الدرهم باعيا بها بغيره البايعة
بالحول عدم المتابعة لا يتعين في العقود وحول لا يشترى بها عرضا وهلك الدرهم قبل التسليم في العقد
مثلها الثاني اذا كان اكثرها فضة مبي كالفضة كلها ولا يجوز فاضل يدا بيد ولا يجوز البايعة بها والاستقرار بعد
الما يجوز ومنه لا يتعين في العقد بالثمن لان الدرهم لا يخلو عن الثمن الثالث ان كان نصفها فضة ونصفها
صفر فيكون النصف قد ذكر في الوجه الثاني وفي شرح الطحاوي مع السهم والمسدن والغالب عليها الصفر يجوز ولو كان
نقطة خالصة او مساوية للصفر لا يجوز وقال الصمد الشهيد ببيع القتاوي فيقول لا يجوز بل هذا التنصير واجب فيما ذكره
النقطة الخالصة في بيع الفطارفة بالعدا يشترط التقابض والحل في الدين كذا في التنقي وفي شرح الطحاوي المصنف في العقد

[illegible]

ثلاثة عشر وبسم السلعة الى المستقر في ان المستقر في بيع السلعة من اجني بعشرة ويدفع السلعة الى الاجني في بيع السلعة
من المرفوض بعشرة ويدفع من المرفوض ويدفعها الى المستقر في بيع السلعة من الاجني من الثمن الذي كان عليه من المستقر في بيع السلعة
الى المرفوض بعشرة والمرفوض على المستقر في ثلثة عشر الحيلة ان يشترى بذلك المرفوض مائة ويبيع المرفوض منه وقيمة
عشرة ثم يبيع منه ثلثة عشر الى سنة ولعل هذا كله ما ذكره النبي عليه الصلوة والسلام انه قال لذلك الرجل ان يفت ترك بسلعة
ان يفت بسلعة ثم اقبل بها النبي يخرج من المرفوض في الاصل باس قبول هذه التبريم واجابة دعوى ما لم يشترط وكذا اذا اقبض
لجود من دراهمه او دونهما ورجعه ولو شرط المرفوض في الزمان ان كان كبر المرفوض ان كان دونهما في وقت التبريم لم يجرم كدراهم
فيما لا يجرم عليه رد الزيادة وتعلقوا في نصف درهم ومائة فلا يجرم هو كذا لا يجرم في كل درهم هو قليل فيكون ولو ان المستقر في بيع
الزيادة من المرفوض الاصل في ثمانية المرفوض بما جعل المرفوض من رجل عشرة دراهم صحح فان زاد ان سبعا باثني عشر دراهم مكسورة
لا يجرم لانه لم يزل في المرفوض بعشرة من الشرع في ثني عشر دراهم مكسورة ثم يفرض عشرة جوارثم ان المرفوض به من
درهمين فيخبر بذلك ولا على رجل عشرة دراهم مكسورة في الجبل فلا حل الاجل جاء المدعي بسلعة مائة صحح وقال هذا ^{الشيء} ^{السلعة}
بكال اجني ويجوز ان يرد فان المرفوض لا يخذلها بالسلعة ويرد عن الدرام التي فان خاف المدعي ان الاجني عن
الدرهم الثاني يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحح وقال او شيئا يسير من الدرهم الثاني جاز ذلك في دفع الثمن ولو اقرضه
ان يدفع بالكونه فهو فاسد واستقر في الفلوس ثم كسفت عليه الفلوس بعد ما دفعها بدين الفضة والفضة هذا ويجوز
المرفوض على عدوى متعارفة وفي كل كسبة وفي المرفوض في الجواهر والنفار والخبث وما كان متعارفا الكل في الاصل

كتاب الاجازات

هذا الكتاب شتم على احد عشر فصلا الاولى المقدمة وفيها مسائل وجوب الاجرة ومسائل الخمس والثاني في صحة الاجارة وفيها
في الاطلاق التي ينعقد بها الاجارة والثالث في الاجارة الصبيحة والنفار الرابع في اجارة الزواني الخامس في استصناع السلوس والنفار
السادس في دفع الاجارة السابعة في استيفاء النظر التاسع في بيع السلعة والنفار العاشر في الخطر والاباحة الحادي عشر في الاختلاف
بين الاجرة والنفار الثاني في المقدمة وشارح الطحاوي عند الاجارة العاشر الاطلاق بين البائعين من الجانبين جميعا ما جاء بالشفقة
فلقد مررنا معان ثلث تلك الوقت وهو الاجل وبيان العمل وبيان المكان واما بيان الاجرة كان دراهم او دنانير فالشرط في بيان العمل
وضع على فتل بل قد كان كالتفرقة في ثمانية دفع على الطالب منها وان كانت الغلبة مختلفة في الاجارة فاسد ما لم يبين فتل منها كما ذكرنا
في البيع وان كان كليا او جزئيا او بامتناع او بالشرط بان الفدر والشفقة وحل بشرط بان مكان الايقاع فدر في البيع انه
نظير الاختلاف في السلم ولا يحتاج الى بيان الاجرة يصلح في ثمانية فان بين جاز وفيت وان كان في بيان احوال وضايا الشرط بان الفدر
والشفقة والاجل لان الديار لا يثبت في ثمانية الا في ثمانية هذا كله اذا كان عبدا فلا مشقة كافية ولا يحتاج الى بيان الفدر والنفار
والاجل وان كان حولا لا يجوز ان يكون مغبيا وان كان الربك المفعلة ان كانت من جنسه كسكنى طرما او روكب دابة او روكب

وان كان مخطا في حقه كسكنى دار يربك فانه يجوز في الاجرة برأيهما ولا عملك يجوز العبد عند ان كانت محلة لان بطايرها
ولانه كانت محلة ليس له ان يطالب بالعلم بغير الاجل او كانت مبيعة فادعوا عليه وان كانت مكوفا عند عينة عينة او لا
ما لم يستوف المنفعة كلها وقوله الآخر وموفا بطاير عند مضي كل يوم وللواجب اذا قبض الاجرة كلها ثم انتفعت الاجارة كان
محسرا استوفى المنفعة وبذلك لا يفي على المستاجر الكلي في شرح الطحاوي جليل رحمه الله في حق الجسر في الاصل قال الاستاذ
ومن بعد اثره العين فان عجز العين لا يستيف الاجرة الا اذا كانت الاجرة موجلة وهذا في كسر الخطب وحلق شعر العبد
حق الجسر والتمسح حتى الجسر وكذا لو صار العين بماله شيئا لم يجز له في فعل الفاعل قطع من المالك واما ان كان
بالتمسح او بغيره فيمنع فله الجسر اما اذا كان يبيع لرب الاجرة فقد اختلف المصنف في بيعه ان كان له شيئا وهذا اذا كان
وكما لو اخطأ الخطاط اصبح الصليح في يده لم يكره الاجرة له لم يصب بعض العمل المستاجر فليس له حق الجسر ولو اخطأ في
الاجرة من غير ضعفه من غير ان يحسبه بالاجرة فان كان له اثره العين كما في الخطاط والصليح سقط الاجرة وان لم يكن بماله اثر
كالجمال لا يسقط الخطاط اذا طلب رب الشئ بعض الاجرة بعد ما صنع بعض العمل وقبل ان يتم لم يكن ذلك خلاف سلة الدار لان
بعض العمل الذي ينتفع ولو شواطير الاجرة لا يبيع الدار حتى يسقط الاجرة ولا يربا من الاجرة وهو قد ذكرناه في كتاب البيع
في فصل البيع الفاسد بونه الرد في الاجرة لئلا يفسد على الاجرة ويامة في كتاب العارية في ذمة الفخيرة الرد في الاجرة لئلا يفسد على الاجرة
والصليح وانما على الاجرة ان اردت في بعضه فليجزم على من كانت منفعة العتق له ومنفعة العتق في هذا الموضع
للدار لان له عينا وهو الاجرة وربيك وبمنفعة العتق والعين خبز من المنفعة فكان الرد عليه محلا في مال الاجرة عينا والدار
ورفع المستاجر فانه يجزى له على صاحب العبد والدار لانه ثمة للمستاجر منفعة وللدار عينا كذا في الفصل ثم ذكر بعد هذا
ما يطلق ويراي في الفوائد المسموعة من صاحب المحطة الاجرة لئلا يفسد على الاجرة ويامة في كتاب العارية في ذمة الفخيرة الرد في الاجرة لئلا يفسد على الاجرة
صاحب المحطة انما يكون على صاحب الدار في الخطاط وفي عرفنا وفي جواب الكتاب كما ذكرنا من ردوه وكذا في ذمة الفخيرة
يكون على صاحب المحطة في عرفنا على الخطاط وفي عرفنا صاحب المحطة على هذا الفصل الثاني في صحة الاجارة و
فانها وما يجوز من ذلك وما لا يجوز قال رحمه الله هذا الفصل مشتمل على خمسة اجزاء الاولى الفاظ الاجارة وفيها الا
بالتعاطي الثانية الضياع والعمارة وفيه الخيار والشرط الثالثة الدواب والعبد وغيره الرابع في احوال الخاسر
في الشفقات اشارة الى ذلك **وفى الفاء والصغير في الاجارة** يستفقد بلفظ العارية يجوز ان يكون له من
الدار شيء كذا او قل كل شيء يكره في الخطاط كان لعمارة مبيعة الما عارية لا يستفقد بلفظ الاجارة حتى لو قال لدارك من
الدار بغير عرفي ان يكون عارية وكانت اجارة فاسد ولو قال له هبتك منافع هذه الدار بغير عرفي لا يكون عارية ولو قال له
وهبتك منافع هذه الدار كل شيء يكره بغير عرفي ويجوز ان يكون لعمارة وفي الفتاوى لو قال لدارك اشترت منك حذيتك عديك
هذه لدارك لعمارة فاسد عن محرم اعطيتك هذا العبد منه تجردك بكذا جاز فيكون لعمارة وفي المحطة لو قال

اما اذا كان منكرا بان غضب رجل دار النجا صاحبها ويغيب الغاصب فقال الدار دارى فخرج عنها فان تركها
فوق عليك كل شهر ما يزدركم فجدد على حاله ثم اقام بها بينه عليه بعد اشهر الاجر لان الغاصب لم يزل
رجل اساجر من اجور عدا فاشترى صاحب الغلام بعشرين وقال المستاجر عشرة وافترقا على ذلك قال مستاجر
الان رضى المذوق اجور بعشر وذا التناكر رجل اساجر رجلا بغيره ثم بلغ الكرم فقال المشتري للاجر على علك
للاجر بنقد الاجارة بالاجر الاول لا يعلم وان لم يعلم عيال من المثل وكذا لو مات صاحب الكرم فقال الموصى له
الا ان يبيع على الوصى السمي ونظر هذا كثر فذكرها في قوله او اعاتت وما ذكرنا كناية في الصياغة لها
والمستفاد من الاصل رجل اساجر رجلا فصار ربح لو غضب او غير مما يمنع من الزيادة الاجور لانه لا يمكن الانتفاع
لها والمكسب اذا كان الربح لرب الارض ان يبيع الربح من غير معلوم ويقا بمقامه لولا ان كان لغيره بواحد
فقد المنة والاربع مع هذا بل وهذا التسليم ثم سلم بعد ما وقع وحصله بغيره انما هو امر زائد في نفسه
هذا اذ لم يبدل الربح اما اذا ربح حيث لا يضر المصاحب في ربحه من الارض فبيع الربح فلو قال المستاجر اسبق
مثل الارض ربحي فارتفعه وقال الواجب لا يلبى مشغولة بنوع حكم الحال كما ذكر في المنتفاضة التناوي الفضلي
فيقول الاجر بخلاف المتبايعين لان هذا الاجر ينكر العقد لانه ينكر اضافة العقد الى محل نوع منافع به يكون القول
فيه قوله واشترى رطلية في ارض من عداها فاشترى اساجر الارض لا يجوز اما واشترى الرطلية باصلها او الشجر باصلها
ثم اساجر الارض جاز رجل اساجر دارا اشترى عشرة على ان سكن فيها ما عليه عشرة فسدت الاجارة لانه
جعل كل اثنين بوم عشرة باللفظ الاول ثم جعل اليوم واحد عشرة فسد سمي له احد بل وهو مجموع ايضا كالوفاء
فهم ان درهم واحد وكذا لو اساجر الى عتاد بعشر على ان يجمع على الطريق فبيع عشرة او على ان يبيع قرية كذا ثم بدله
ان يبيع جميع الاجر لا يجوز على هذا لو اساجر دابة على ان يركبها فاجر كذا فاجر كذا فاجر كذا فاجر كذا فاجر كذا فاجر
اساجر ايضا على ان يركب كذا وان يركب كذا فاجر كذا فاجر كذا فاجر كذا فاجر كذا فاجر كذا فاجر كذا فاجر
حلا واظها نانا لاجر كذا وهذا عند ايجته لولا ان يوق لها مائة فوجد الاجر على ان يركبها او ان يسكنها او ان يركبها
ففي فاسد لا يرد في وجه العقد بشرطه ولو اساجر على السكن وحده فاجر فلا الامام قوله زان في نفسه هذا اذا لم يكن في الدار
بها راحة او برص بكرة السكان فلا يفسد الشرط والمسئلة الاولى منها البران فيفسد الاستسقاء على ان يركب
والكران يفسد والسكنان ياتي في كتاب المزارعة اشراط الجارة ثلث ايام في العجالة مجاز ولا يشترط اكثر من ثلث ايام
لاختلافه في البيع ولو اشترى ثلثة فسكن من المزارعة المزارعة والاولى من وقت سقوط الخيار ولو اشترى من
سكنا لا يفسد لانه سكن بحكم الاجان وجاز الويرة والعينة ثلثة الاجل من روية الدار كروية المانع رجل اساجر نصف
والارض من مائة على اجور عند ايجته سوا كل جعل القسمة او لا يحتمل وعند ما يجوز وكذا لو قال ان اساجر نصف الدار

ولم يبرأ البصير ولو يمكن فيلجأ إلى المشقة عند ما وجد الشايع يجوز وجب المسمى والجميع والجميع من تركه يجوز سواء كان مشايعا
بجملته أو لا يجوز لأنه يقتدر على التسليم سواء أجزأ كل نصيبه أو بعضه وغير المجتنبه يخرج أنه يجوز أيضا من تركه ولو أجزأ
من رجل يجوز والجميع الزواجر من رجلين يجوز والجميع أنه ولو أجزأ من رجل ثم قاتل في النصف لا يبطال النصف الآخر ولا
خلاف في ظاهر الرواية وعن المجتنبه يخرج كبطال لو كان العامرين رجلين وأجزأ أحدهما نصيبه من إحدى النصفين المشايخ على قول
المجتنبه والآخر لا يجوز وكذا لو مات أحد المستأجرين بطلت حصته للثبوت دون الحي والاصل أن الشيوع الطاري غير منسحب
وذكر الصمد الشهيد أن الطاري والمقارن سواء في رواية عن المجتنبه والظاهر ما قلنا ولو استأجر البنا دون الأرض لم يجز
وذكر محمد بن قيس الرواية عن زرارة عن الأضيق العام أن يكون بغير اشتراط فاسد بالفسطاط وكذا لو كان البنا ملكا والفرصة
فأجزأ البنا لا يجوز لأنه في الشايع والغير المشتمل الإجماع على أن يجوز في الجارة والفرجة جازت الجارة فيها من البيت
والغير المشتمل الإجماع لو كان البنا لرجل والفرصة لأخر صاحب البيت بناءً لا يبرأ صاحب الفرصة لاختلاف الشايع فيه قال القنوي عليه السلام
يجوز له الجرم من صاحب الفرصة لا يشك أن يجوز ولو استأجر الفرصة دون البنا يجوز ولو جاز لجانب الشايع أنه يطلق بها فائدة
الفاضي أو حكم الحكم حتى لا يمتنعوا أو بعد على الكمال ثم يفتح في العرف ومسايل الشيوع سمع منها الإجماع وقد ذكرنا مع الشايع العامة
المشايخ جازت وجبة الشايع فيما لا يجوز القسمة يجوز مطلقا وفيما لا يجوز عند المجتنبه سواء أجزأ من تركه أو من إحدى جوار
كان لكل فرجة نصف الشايع لو اشترى فوجد بعد ما أجزأ من تركه عند زوجه من اثنين وأجزأ من عند المجتنبه فلا
أما وهذا الأصل بالتصنيف فقال ثبت فضاها سنك وضعت من هذا إذا قال لها لك وثقنا هذا عند ما يجوز خلا
المحمد بن زهير جاز من جوارح لا في الشيوع الطاري لا في البيت بالاشتراك والصدق والبيت سواء في رواية
الأصل وفي رواية للجامع الصغير يجوز الصدقة على اثنين فضاها جواز الصدقة على اثنين عن المجتنبه روايتان وعندهما
يجوز من اثنين وأما فصل الشايع عند محمد بن زهير الطنزي ومن الشايع لا يجوز مطلقا عندنا سواء أجزأ من النصف من إحدى الجوار
أو من اثنين فجزأ من واحد ما أجزأ من تركه وفي شيوع الطاري روايتان وعندهما لا يكاد الرهن والفاضي وجاز الشايع
ليكن فيها الإجماع فاسد فإن كان للزاري فضاها فضاها لانه عاصم الزاري يجعله لنا انقطع حتى لا يملك
لم يكن له قيمة الشيء عليه للثبوت له فإن قصفت الأرض بثلثيها فضاها بثلثيها من الشايع فضاها بثلثيها من تركه بثلثيها من تركه
حاصل على أن بانه ناسية الإجماع فضاها لانه هذا شرط فاسد والأصل واستأجر دارا على أن يجرها ويبيعها في أهلها ويجوز
استأجرها ما يسقاه من مستحق أن يجعله لغيره من لعطلة فاسد ولو قال لعل هذا لعطلة لا يجر عليك جاز ولو قال لعل
أهلك لغيره من مستحق أو على أن لا يجر عليك لشهر رمضان الإجماع فاسد ولو استأجر حاقنا بفضلي يخرج فيه فاسد فما
فرض الحاقون ويبيع فيه لغيره ما يجره لصلح الغير وفضل الحاقون على الجوارح ولو كان صاحب البيت مع البيت ويبيعها
ويبيع فيه لغيره على الأربع بينهما والإجماع فاسد أيقنا وأجزأ من تركه لغيره كان الإجماع لصلح البيت ولا يجر على صاحب البيت بثلث

علمه ساجد رجلا استغفرا الغصاع لا يجوز عند مخلصه فاحملوه وفيه فادون النفس بحزن الجمع وكذا جالساً ولواستاجر
 سحوا ليكل عليها المطر الجارة فاستد ولوقت وقته لا يجوز ولواستاجر من لابس الجري فيه الماء ولوقت وقته لا يجوز
 استاجر من رابا بولم قبل شيام أجل المدة جاز ولواستاجر ارض البضع فيه الشك بخار ولواستاجر رجل يعالج في ذوي المناهج
 ذلك الاصل بعد الحنفية لا يجوز عند ما يجوز وفي العيون المتارة ولواستاجر سحوا يحق عليه الديار ما يبيت
 عليه يجوز ولواستاجر غلة يحق عليها الديار لا يجوز وكذا استاجر الاشارة لغيره عليه النمار لا يجوز وكذا استاجر من رابا لحاط او
 من صاع من حائط البضع عليه الجذع او سبي ثم او سبي ذوات لا يجوز وعرفه ديا يائس ان يجوز للموتد يصلح عليه الاربع
 استاجر من يديه في المتقن انه يجوز ذواته موضع آخر استاجر من يبيع بعه بمقتضى لا يجوز معاوضة الزمان في الاكدر
 فاستد لان هذه استجار المتقن يحسن فان اعطى البقر باخذ منه الحار لا بأس به ولواستاجر مكيلا او معز ونا يغيره
 ذكره الاصل انه يجوز ذوات الكرى انه لا يجوز ولواستاجر من ارضه صبا الجيد لا يجوز ولواستاجر من رابا بالميسر سحوا
 في من ولا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز لان الاستجار لا يجوز الا بمقتضى مقصود من العين من من ومنه وفي الفتاوى الصغرى
 لو استاجر من ارض يابى سنة الى موت او ابل ابله من سادس جليل للثلث ولو كان فسادا او اجارة كحالة المسمى بل جليل
 لو بالو دابة يجلب للثلث بالغالب وان كان الفاسد جمل الوقت والمسمى معلوم يجلب للثلث لا يجوز في البيع الاجارة
 للمستاجر حق الحبس الاستغفار الاجرة المجدلة ولو استاجر الاجرة المستاجر لغيره منه وفي الاجارة الصحيحة اذا اقتضت المدة
 للمستاجر حق الحبس وهذا اذا كان المستاجر مقصودا للمستاجر ان لم يكن حق ما اقتضى الا اقتضى للثلث ليس ان يجدد
 على المستاجر في الاجارة الصحيحة وانما سادس معلوم على الاجرة المستاجر في هذه الفصلين باذن المستاجر بعد ما قبض
 هل يخرج من من قال الصدق الشهيد لم يزل رابة ولكن ينبغي ان يخرج من بالمستاجر ولكن يجب ان ينفذ البيع في
 حق الاجرة والمستاجر الكلية الفتاوى الصغرى وفي النزل رجلا استاجر دالا جارة فاستد وفيها ليس ان يجهاد
 اجرة مملعة هذا معنى الاجرة بمعنى اجر للثلث لا يكون غصبا والاجرة الاول ان ينقص هذه الاجارة من منه للثلاث اجرة واراض
 اكثر من سنة اكان الواقت شرط في صل الوقت ان لم يجز اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشرط شيئا لم يرد من سنة
 سنين واكثر ثلث لا يجوز كذا الخار الفقيه ابو جعفره وقال الشيخ الامام ابو جعفر الكوفي في الضياع يجوز في ثلث سنين
 غير الضياع لا يجوز اكثر من سنة وقال الفقيه الامام علي السعدي لا ينبغي ان يبيع ارضه لغيره من الاجارة سواء الوقت اطار
 ارض الوقت بدون اجر المثل بل من عام اجر المثل وكذا لو حطه والحقا طرد كتب الاجارة الطويل على الوقت في ثلث
 سنين باجر المثل ولو ارجع المستاجر وحكم حاكم يجوز له ان يجره من سنة وكذا الاجارة لا يجوز من الصبي
 بدون اجر المثل بل من عام وكذا الوصي وكذا ان يبيع رجلا ارض الصبي او من لوقت او سكن دار ومبنى
 لا يستغلل بل من عام اجر المثل لا اذا كان ان تقضى سكتا. وهذا ان التقضى من مكررا ذكره الفتاوى الصغرى

قال هنالك ذكر الخصائص كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا ويجب ان يملك هذا حكم الجارة فاسد فسد
انفق بهذا قال نعم قال مرة والامام حاشا كان يفوق ارض الوقت جبال للثروة ارض الصبي والادنان والامام لا ينفق
فيها وسمعت منه ان الاجارة الطويلة للملك الصبي لا يجوز وسبانية الاصل باتمامه وكذا لو اجر الوصف طيلة الاجارة واما
البيعة اذا كان الملك للمعجلان يحمل الى الاجارة بنهاية السنة الاخرى ويجعل بمائة السنين المتقدمة مائة اخرى
ثم يترك ولذا الصغير المستاجر عن اهل السنين المتقدمة ويصح ابرار عند ايجته كما في ابرار الوكيل فان حكم حكم
يصير من غاوى المستاجر للصبي اجارة طويلة يحمل الى الاجارة السنة الاخرى ويجعل للسنين المتقدمة اقل ولا يجوز
مرض موته بدون اجر الشئ يصح من جملة المال لانه لا يملك الاجارة فذا اولى رجل المستاجر من من اجره وفقد حكم
فيها الخطب بالقدوم والبرهان لا يجوز ان يكون ذلك ان كان الفرض بينا ولا يجرى من مستاجر مثل هذا الاجارة ان
يجزها من بين او يجمعها من بين الناس في الدقا والسيد والاصل في باب اجارة المثلج وجعل المستاجر دابة لكونه
من يركب الطير على ظهرها ولم يبين ليعمل او امره بالخدمة ولم يبين ما يزرع او وقت البعج فيها ولم يبين ما يطبخ او يستعمل فيها
ولم يبين من يملكها من في جميع هذه الموضع فاسد فان نقضا الى النافذ ابطال الاجارة وان ايقضا حتى يفسد هو والباقين
يجوز للمثل فاسا ويجب ان يسمي استعمالا وتبين ان الامام الضيق في نقضة التي بهذه الجملة والمستاجر حليا ولم يبين
من يملك هذا جاز ما لا يستاجر والادام لم يبين من يسكنه فانه يجوز في النقطة في السكنى وان يسكنها ويسكن غيره
فانما اذا استاجر في البلية فليس عين فوضا من ان السباغ في وان لم يصبه فلا يجر عليه فلو فطخ في رجل
دابة لركبها اليوم بدمهم فركبها عند الحاجة وقيل على قولين وفيه من يملكه من يملكه وفيه من يملكه المستاجر اهل المستاجر
اولا ركبها او يربطها على يده ليرى الناس ان له ذهابا واوبية بعضها في يده ليجازوا ولا يستعملها ولا لا يسكنها الا في
الناس ان له ذهابا وعمل على ان لا يستعمله او لم يملك بعضها في يده الاجارة في جميع ذلك فاسد ولا جبر له اذا كان
يستاجر فذلك ان يستاجر لينفع به في التلوي من المستاجر في لا ينفق به على ان في الاجارة بخلاف اذا استاجر
للمرأة ليرضع ولين خبز والفرز حاجة الناس والتلوي بها سواء في التلوي مقاضاة الفرض في الكراب الاخرها اما اذا
اعطى البقر ليأخذ الحمار جاز المستاجر جلا الى يساور على انه ان حصل مضرة في الطريق جمع وجلة انكره فاسد وكذا
هذا الشرط في العقد لكونه العمل هذا الشرط المتدبر حتى عند ايجته اذا كان في المجلس كما في البيع وجعل بينا طعام المستاجر
احد ما صاحبه او امر ما صاحبه ليعمل فيه الى مكان معلوم فاسد ولا يجب الاجرة وكل في فخر الطمان فاسد ولا يجب
ذكر الامام السرخسي في اجالات الاصل ولولا استاجر جارا ليعمل عليه فيفرضه الاجارة فاسد ويجب اجر المثل
والاجارة التي في ذهابا ودفع الى جارك عزلا يستاجر بالصفة في المجهول ومثل ما ينجح ينتون جوار العانة في الثياب تعامل
اهل يدرهم بخلاف التيسر كالاستصناع وهذا بخلاف الامام اهل يدره فغير الطمان لا غير ليعالهم لا يربون كما للنفس

ولاستاجر احد ما نصف سبعة صاحب ليجر الطعام المشترك الى موضع كالجوار ولولا ان يطبخ الطعام المشترك ولا يجد
رجل في سبعة احد ما نصف سبعة صاحب ليجر الطعام المشترك في موضع الاصل الاستاجر من صاحب الارض او حاقا
لحفظ الاسفة للشركة لا يجوز ولا استاجر منه نصف جوارق مشتركة منه وبينه ليجر فيه طعاما مشتركا منه وبينه جوارق
فلا العيون الاصل ان اذا استاجر منه احد ما صاحب ما لا يتصور منه العمل كالجوارق وغيره جازر طال القيد بالبيت وفيه
خلاف ظاهر الرواية في مضاربة الاصل وهو اذا استاجر من صاحب بيتا او حاقا ولا يجوز ان كان البيت لا يتصور منه العمل وفيه
الاصل رجل يجاري دابة الا في فارس واسد ولعلم بان فارس وخراسان وشام وزغارة وسفد اسم الولاية بالاجماع
ولم يجازا واستقر ولا يفر من اسم النصف ثم في كل موضع كان اسم الولاية اذ ابلغ الا في الجوارق لا يراد على المسمى وان ركبت
الاقصى له اجر مثل ان يتصرف عن المسمى في كل موضع كان اسم البلد الذي اقبل عليه ان باقية من رجل الاستاجر عبد ياجر
معلوم وبطعامه لا يجوز والوجه ان المسمى نفسه او عاهلة له يصلي لا يجوز ولا الاستاجر دابة بعلمها لا يجوز بخلاف
الغير بخلاف الارض والاصح لان الاستاجر يجره بغيره لاجارته وفي الوجه بما جرح البيع او كان من المولى لا يتحقق فيه الولاية
بهذا المنفعة وبهذا لا يعين الكل الاصل فلا يرد في مسئلة الجارة العبيد في كتاب الوصايا في الحجة الاستاجر عبيد
بالكوفة يستوزرهم ولم يبين مكان الخدمة لان يستوزرهم بالكوفة فخرج الكوفة فان قيل لا يمتثلون الى بيتي لا يبار
بالعبد لما لا يخرج بالعبد الى القرى فافقية العمد ويستوزرهم من البحر الى ما بعد البحر الا في القرى وليس له ان يضرب العبد ثم
للمستاجر ويجوز انواع الخدمة ويجوز ضيقه وامرته ولو وقع للمستاجر الجارة الى العبد ان كان بعدها لعلها قد يرى من الاستاجر
وان لم يكن عاقدا لا يجره ولو كان عاقدا لم يجره شيئا من ماله المستاجر في دفعه على يد غيره عند المستاجر وكذا في القرى وما
الاخر يملك العبد حتى يرد حصة باقي المدة وفي التنازل الصغرى او الجارة بائنا وعبد الجارة طيلة حياته وما يتصل
كاويم سود وفي التنازل في السني رجل دفع ثمنه الى رجل بالعنف مناصفة ويحكي في التنازلية كاويم سود بان دفع على ان
ما يحصل من العمد والدين بينهما نصفان فاسد والحادث كل صاحب البقرة فلو كان الدين مع هذا المبيع فثم في كان الدين
فاما بر على الكلبقرة وكان الكلبور مسترد من الدين والبيع الذي فعله بر وشال الدين ولعل الدين ثمة عليها واجر
للمثل في قيامه عليها الا في غير متبرع لانه اما فعل ذلك واما ان يسلم له نصف ذلك والكيل في غير هذا الصنف ان سمع
نصف البقرة من الدفوع الذي سمع من ماله وبسلم البقرة اليهم بامر بان يتخذ من بينهما المصل والعين وفيه في ذلك فيكون ذلك
بينهما وفي المحيط لانه لا يدفع الا دفع الجار بالنصف فذلك في الدفوع الى الارض من دون بيت للدفع الى الارض فلا
صمان عليه وفي التنازل في بار اللون لو وقع البيع لكان البقرة بينهما على هذا وكذا في سود وبذر القيل الحادث فاما
البقرة والبقر في الجارات التنازل في دفع ثمنه التنازل على ان التنازل بينهما نصفان ولما خرجت البقرة فلا يشترط ان اكثرهما
قد هلك فقال له صاحب البقرة دفع الى من الذمة واما يرى مما لا يشترط كاذب فاما ان يخرج كل اقل التنازل في كل صاحب البقرة

وعليه ان يثبت ان علمه عليه قهرا و لا قهرا ما قاله بعض المتأخرين من غصبه و خرج منه الفهم ان يخرج
فلا صاحب البعض وكذا لو غصبه في المجلس في تعلم القرآن في الحرف وقاله الاصل يجوز الاستعانة على الطاعة كعلم القرآن
والفقه والاذان والتدبير والدراس والجمع والفرو بيني لا يجب التجرد عن اهل الدنيا يعني وبه اخذنا في بعض علمه
والفقيه او اللبيب ولا يمنع ان اوصى في الاوطنة الى العلم بجمع على الماسحون حلقه ويحسبني ويحكى في الحجة على
فتى مشايخه قال الامام الفقيه العجائب المتأخرين في ذلك فيقولون بجمع على فيم العبرة ويحسبني وبني و مشايخه
انما يجوز في العلم عند كرامه ويجوز له ان يجمع بين العلم بجمع على الماسحون حلقه ويحسبني ويحكى في الحجة على
الفتوى بجمع على علمه من حيث كنهه فلا يفتقر الى استاذة الشيخ الامام طبر الدين هكذا كان يكتب والمجدة ان يستعمل المعلم
بجمع معلومة ثم يامر بالتعليم والاستاخر فيعلم وله الكتابة او القراء والعباد والقيم جاز بالافتقار في فناء الفضا
سائر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط والجماع جاز ولو شرط عليه ان يجده ذكره الاصل انه فاسد في الشرط
لو دفع استراة علمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه ان يقوم عليه اشهر اسماء في نه لم من الدنيا يجوز في الشرط ولو دفع
الاستراة عن محمد بن اذا استاخر رجلا فيعلم وله حرفة من الوظائف من الدرة جاز ويصدق العقد على الدين حتى يسحق
المعلم الاجر فيعلم النفس علم اول يعلم وان لم يبين للدين يصدق العقد فاسد حتى يعلم استحق الاجرة يعني ان يثبت علمه
بجمع الاصل في باب الجارة الرقيق في الفقه روايتان والاصح انه يجوز في الفقه في هذا الاجرة على الاذن الا في حرفة مجمع التوارك
سلم لغز في عين الصبيان ومنه البعض في حاشيته البعض في المصنف ثم رفع الحصون بعد الاستعانة فانما قال ذلك لان
هذه الحقيقة غلبت من ابا الصبيان للمعلم لان يكون تليكا للصبيان ثم منهم في جميع التوارك في بعض النسخ الا انهم
معلم اخذ الصبي شيئا من الكاكت او دفع الصبي الى العلم عليه قال في الجمل خلافا في المصنف لانه ذلك تليكا
من ابر الصبي في الخبر رجل استاخره ما جعلون حاضرة او يفسلون بينا المكان في موضع لا يجوز من يفسد غيره ومن خلا
يجل غير هؤلاء وان اجرتهم وان كان غلاما من غيرهم لم الاجر والمعاملة على هذا الا في الوجه الاول الذي من ذلك هو ان يجمع عليهم وفي
موضع الاجر لم ولخذا في الاجر لا يوجب لهم في الحجة الا اذا استاخره كتابا بقرائه في الاجرة سواء كانت شعرا او فقه او غير ذلك هذا
اذا استاخره حقا او استاخره فابا بقرائه عليه لا يجوز وما يفسد من الحرف في فوايد في الاسلام من طلاله رجل دفع ابنه الى رجل
ليعلم حرفه كذا حتى يهرق الصبي من شدة فاسد ولا يعلم بجمع على في الجمل وقاله الاصل سلم والدي لا يفسد عليه شرعا على ان
عشره درهم الاصح ويرجع عليه ما يفسد وقاله الاصل الحق اما السكك بالحقوق والتفقه حولا في علم الفقه في الاجرة في الفتا اذ لم
اب الصبي حاشا ليس للذي هو في علمه الحجة كره في الفقه على البسمة اما يجوز اذا كان في نظر غيره في ذلك كراهية المعلم الصبي
يجوز لانهم ان يواجر الصبيان كان في جرحه ما لا يجوز لهم ذلك ومنه هذا القريب فابا الصبي يواجره الابن والاب والجد
عدم الابن والجد الصبي في عمل من الاعمال ان يكون لارب واحد ولا سيما فاجر ذمير محرم منه وهو فاجر جاز لانها كانت

[illegible]

يستحق الاجر ^{بما} كان ينفق ^{من} غير من مشايخ زمانه فيقولون بوجوب اجور المشايخ ^{لان} ينبغي لان سعة الامر كان في الشكاح يقوم
بالدلالة فان الشكاح لا يكون الا بمقدار ما يكون بالدلالة فكان له الاجر المشايخ بمنزلة الدلالة في البيع ^{لان} يستحق الاجر
وان كان البيع من صاحب المتاع اهل بلد فنقل عليهم الزوات فاستجره ورجلا ليهذهبه السلطان وهو من هذه الزوات
الامونة قالوا ينبغي قالوا فضل سالت عن رجل استجره كلبا جرس داره فلا الجارة بطلت ^{لان} الساتر لم يستجره سورا
لما اخذ الفاتر في بته لا يجوز لانه بالخطب طبعه بخلاف الكلب والباري فان استاجر برسل الكلب والباري فيذهب بارسا
ويعيد ولا كذلك السور ولو استجره رجلا لم يطبخ في العيص ^{لان} ان المستجر جدد له من ثلث القرع من الفرج بالاجارة
فاسد ^{لان} من ثلث القرع في الجارة على القرع عام هذا مع اجورها بالكتاب العارية فكان مخالف مقتضى العقد وان لم
ذلك جاز واذا فرغ من الشئ ولم يفرغ من الشئ يجب عليه تمام الاجر ^{لان} قال استجره منك كل يوم كذا فاذ فرغ من
الاجر وجهه الى ذلك الا لان عمله على الكمال فاذ فرغ في نصف اليوم ^{لان} تمام اجور اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر لقصد
الانفاق في الاجارة الجارة في الضلع والعقد وفي انعقاد الاجارة بغير لقطه وهو بالقرع وما يمنع للستجر وما يمنع في
الاصل للستجر وان كان لم يتم الذي يمكنه ان يسكنه او يسكنها من شاة ويضع فيها شاة وكان فيها شاة ^{لان} ان
يوضا منها ويشترط في حقه بالاجر لانه على الاصل او بالقرع او بالقرع ولو جاز للستجر بغير ان كان الاجر فاعطى ^{لان} بعض
اما ان يصيب فيها الربا فيبقى من الشئ لا يمنع من رجاء اليد وان كان يضره من قبله ^{لان} لا يكون فيها له ولا يضره
ولا يمنع من كسر طبق الدار فان اطلقه اكره وهو يجرى من البناء ليس بذلك الا من المالك او بشرط في الاجارة ولو اقرع فيها
تضايقه شرط فانهم من جهة من الخلاف ^{لان} في الاجر فيما ضمن للغير فيبقى استجره في الاجر فيما ضمن وهو المستجر فان لم
شئ من الغضارة ^{لان} الاجر فيما ضمن السعي استجره ولو استجره لغيره فاعطى ان قبله لانه اذا كان مضمنا له
لولا ان المستجر شرط لغيره وان كان الاجر لغيره وان قلنا القيمة فالقيمة قيمة المستجر والمستجر ان ربطها لانه ^{لان} بعض
وشاة فان لم يكن هذا لم يربط ليس له انما بالربط في شرح الشافعي ما ذكره الكاظم في الكوفة اما الما قبله من اجار الضيق
عن سكنى الناس فكيف الدواب وربط الدواب على ما ذكره ولو ضرب الدابة انسانا فارتدت او هربت من حائطه ^{لان} بعض
ان يدخل وابنه الدار المستجر بعد ما سكن المستجر ضمن ما عطف به الا اذا فعل بذلك المستجر بخلافه ولو اقرع دار
ثم للمير ربطا عليه ان الدار مضمرة لسانا لا ضمن هذا ^{لان} الجرك الدار فان لم يربطه فهو الدار لان ربطه في الضيق ولو
بني المستجر في الدار المستجر فاحرق شئ من الدار لم يضمن للمستجر ^{لان} الجرك الدار باكثر مما استجره تصدق الغرض
الا ان اضرع فيه شيئا ولو اضرع لغيره من الاستجر جاز ان يضرع في الحب الدار من قبل المستجر سقط الاجر ^{لان} بعض
فمن الغرض ^{لان} المستجر اذا استجره دارا وسكنها ثم استحققت الاجر لغيره دون السكنى ^{لان} بعضه من غير عمد مما خلا فلا يوجب
والغرض ^{لان} الجرك الدار لانه ياتي في مساكن الارض ولو اقرع داره وقاله دريتك المنة فان لم يفتح الباب لم يضر

فطلب الاجر الجرجال الساجر لم اتفق ان كان يكن فتحه الجرجول ساجر من لا مقلدا فقل له رب المزداد المفتح واما
فان ساجر جراد البقعة بصفة ميم فالجر على الساجر ولا رضع على ربه المزداد ولا ساجر العقل بمعا المزداد صخر اذ
خفيف علم ان لم يكن فخلد ولا تكن عجلة الساجر لم يرض اذ لم يكن باسبع سنه لان ذلك لصاحب الفول فحق
ليس له عرض بمقابلته فحق الفول الاصل رجل الساجر من راس داروه الدرس سكان فاعلم الدار وحل بميم
المزداد فقل بعد من حال بني دهر فاذ كان حكم الحال ان كان في العاصبة الا ان الساجر على ان كان في الساجر جراجر
شهادة الظاهر وان لم يكن فخلد ما فاجر ان لم يوجد الفول في البطن الميم وديكار وداشتر فاقام معه صاحب العلم
فيما في آخر الشهر فقال الساجر لا اعطيك الاجر لعدم القبله فقليل من الاجر عجايب الميم لان استوفى العقود
على الكلي الا صوره الساجر وادى رجل الساجر حاتر تاد كات على بار حاترته والى كان على الطريق فجل ميمه من الرقيق
سقط طعمه حصه الدكان ولا يفسد هذه الاجاره بل يرفق فاذ كان السلطان رجل الساجر دار فوجد اجره شهر
رمضان ان استاجر هاشنه جهر بعد فخلد ان هذا بل بعد سبيل الجرجال فخرج وان استاجر هاشل شهر اجره اذ فخلد
رمضان وكانت سنة فقل له وبذلك جميع الاجر عند محمد جرجال فخرج دهر وعند ابي يوسف اربعه وكانت الاجره الفاضله
وجبت منك الالف الا درهم حارة وقام وثم في العمل وجره واربعه جارجا بالانفاق رجل الساجر جراجر فخلد
الدروسه فاندسهم كل شهر مائة درهم فقل يقع الاجار على الف ومانين والى القبله او اللبى هذا اذا صد ان يكون
الاجاره كل شهر مائة اما اذا قل طاني القبله بلزومه الالف فلو ادعى الجرجال نفسه الساجر فادى الساجر الاجر على
القول فلو ان الساجر ميمه كالف فاضاع على الساجر ثلثه ثم باه الساجر مطلقا لان يتفق على انها باه الساجر فلو اضاع عليه كذا
هنا الكلي الساجر وفتح جرجال الساجر بيتا فخلد في الساجر جراجر وديك الميم بما لا يطرو فخلد
الدين لا يقض صاحب البيت بترك تطيق السقف لان سلم البيت للمفطع لان الساجر فان مضى للدين والدين
الفاقد بلزومه الاجر جرجال الساجر جرجان فوضع فيما سلفه فاعلم واعلم فخلد مستقبل الثمان وفتح الفول فخلد
مفتاح وافرغ المساع منه ووضعه فوضع جرجان ميم ثم اعلم ساعة الى الجرجال فخلد وضعت على ذلك من اجرة الاجر
من وقت افرغ المساع انه لا افرغ صار غلبا واما عادته الى الجرجال فخلد ادعى ذلك فيقول عليه ساجر فخلد فخلد
بعض ولم يكن الساجر ممكنا من الاستعج بالبحر وهذا لان لم يكن حافظا مستغنيا وادى الصخرى رجل الساجر دارا
شهر انكس شهرين لاجر عليه الشهر الثاني فلا وهذا جواب الجرجال وقال الامام جراجر لادى روى عن اصحابنا انه يجب
صحن الكرخي ومحمد بن سلمه انهما كانا فخرقان بين الروايتين بالروايتين العدا لا استقلاله وغير العدا
عجز تفصيل بين الدار والمحام قال الصدوق الشيد وبني الساجر اذا اجر العقارب قبل القبض الجرجال فخلد فخلد
سكن الساجر الدار جرجال الساجر رجل الساجر دارا غاب ونزل امراته وليس لاجران جرجال واحد ان دهر

من آخرها في بعض الشهر الذي ربي الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر وحل الشهر الثاني يفسخ الاجارة الاولى وينقصد
لثانية قال ان كان يخرج المدة من الدار عند التوارك وفيها دار اخرى من زعمهم سكنها فيها لا يجب
الاخر وفيه دار بين حاضر وغائب تنقص الدار ليس الاخر ان يسكن الدار ودار اخرى الدار الفسخ والتقاضيات
يواجزها الاخير عليها الخراب ويمسك الاجرة للغائب ذلك لم ينقسم فليس يكن ان يسكن قبل رعيه وعن محمد
انه قال ان يسكن جميع الدار لا يخفف عليها الخراب لم يسكن وان كان في الدار غلبة او خلاف وعلمها ثم يواجز
نصفه ويجمع نصيب الغائب ويمسك الثمن عليه فان خرج جازله الثمن ولا يضمن قيمة الثمن المباع وان لم يخرج منه في
اللفظ ينقص وهذا السحان ويخذل نصيبه بالبيت وارضها حتى لا يواجز الاخر فالدار صاحبها لا يواجز الاخر
بالدار مروى عن صاحب الجرح ليس له ان يمنعه اذا كان الغالب في الوقت الذي خلق الناس في وقتهم في ذلك الوقت وهو في
المنع منعت وفيه رجل اسار دارا في بيتها من الرطب الذي كان فيها يقول صاحب الدار ثم اراد الرجوع عما كان
يلحقه لما فكان من بلين فلم يرفع ويدفع فيه الرطب ومكان موصفا يقال بالندسية باحسنة وليس لمؤلف ذلك
شي لان الفسخ يصير له بالدار في بيت امرأة ياتي في كتاب الجحطان وفي التندري رجل استجر دارا لا يسكن كل
بكل اجازة ولم في الشهر الذي وليه ولا يلزم في سائر الشهور بالاجازة فان دخل الشهر الثاني وسكن فيه وما اذ يمين
لا يفسخ العقد الا بعد ذلك واحد منهما ان يترك الاجارة عند قيام الشهر وهو عند روية الدلالة وعند بعضهم
يفسخ قبل خروج الشهر فاذا خرج عمل ذلك الفسخ اما اذا دخل الشهر قبل الفسخ ومضى صلته ان لم لا يمكن فسخه ولكن
هذا خلاف الدابة وكذا الفسخ في الليلة الاولى وهو الاصل الشهر وحل العقد والاعتناء عن بونه ثم ان كان
العقد في اليوم الاول من الشهر فله شهر الدلالة فصر لونه وان كان في بعض الشهر فله شهرين وما كان اذا استجره سنة في
خلال الشهر يحسب كل شهرين وعند ما يفسخ الشهر المتخلل بالاهل ويحل الاول ثلثين يوما والاخر ربعه من
من رجحان سلمها اليه بعد ذلك اجازة من اجازة ولا ينقصد الاجارة الثانية فسخ الاخر حتى لو انقضت الاجازة
الاولى وسقط حق الاستجر الا لا يلزم ان يسلم الى الثاني بخلاف ما يوجب المساجفة لو انقضت الاجارة
البيع من المختار وقال الصدق الشهيد الاجارة كالبيع يفسد في ايام الفسخ قال في مسكنه بيع الاستجرانه هل يفسد
في ايام الفسخ روايتان في رجل جامع في الباب الاول وفي الحية ذكر شيخ الاسلام في كتاب الصلح عن محمد بن اسلم
الرضا بالارحطة فراه رجل الكواجر كرا فاجز الكواجر منه زوال المسارح الاولى كرا لا يلزم وجوب الاجارة فالاجارة هي
الثانية والفسخ الاولى في متفق جديد للثانية وذكر في المسئلة عن ابي يوسف ودفعها فيما زاد الاستجر على
الاستجر الثاني وسلمها ريب الدابة الاولى بهذه الزيادة بالاجرة الاولى وذكر ان الاجارة الاولى لا تنقضي من زبانا
مزاها في الاجر وحاصل الجواب صاحب الدار لا يجدد البعثة ينقض الاولى واذا لم يجدد لا ينقض ويكون الثانية

منه بانه ولو وقع ان يضره من ارضه على ان يكون البذر على المزراع حتى صار مستجرا ثم لم يجر من غير اجازة طويلة من غير
رضا المزراع على ان يجره ولو رعى المزراع انفسه من ارضه ونفذ الجارة الطويلة بخلاف اجارة المستاجر اذا كان
به المستاجر حيث نفذ عليه حتى على المستاجر وما ينفذ الا على الحاجة الى ارضه القليلة الصغرى وقت الحاجة
انفسا رجل اجازة من مشاة ثم اجبر من غير اجارة طويلة ولم يستجر له ان يكون مطالفا يقضي الاجرة بما يقضي
المستاجر من الاجرة فلو ان الاجرة الشهر الذي وقعت الاجارة فيه وذهب الى ان الاجارة الثانية انما يجر في راس الشهر و
لا كما ينفذ عند مجي راس الشهر والقانون الصغرى رجل استجره رجل الجارة طويلة ان يجره الاصل اجرتك عشر
سنتين بكل اجرة ثلثة باليمن لكل سنة فاجاز ولا يصير دخل في العقد ولو قلنا ان الجارة ثلثة باليمن في كل سنة
لا يجره عند الحاجة فحينئذ يجره رجل اجازة ثم اجبره وجعل نفسه الجارة فكس المستاجر الدار قبل ان يجرها الا ان يجرها ما كان
ويلزم الاجرة فيما سكن بعد الاجارة في شرح الحكم او رجل استجر دارا فاجازها ثم وجدها بعد اجازتها في سكنها حال
الحاجة انشا حياها والاجارة على حالها او نفذت الجارة والعيب فيها كسر الخرج والمكانة وادبوا من الباطل وما يقع
السكنى ولو حدث بها عيب قبل القبض بعد عقد الاجارة برؤية اليه لان عقد الاجارة عند المنفعة فاذا حدث
العيب قبل استيفاء المنفعة فكانه حدث بعد العقد قبل القبض بخلاف البيع وانه الزيادة في الجارة العيب في الجارة
بناروا المعيط انه ينفذ المشقة بالرد والعيب قبل القبض ويدر القبض بغيره من الغش والارضا وادبوا الاجارة
بغيره المستاجر بالرد قبل القبض ويدر الجارة الزيادة ثابت للمستاجر في اجارة الارض وادبوا الجارة الصغيرة
رجل استاجر ارضاً ليربها في رعيها واصابت الزرع افة فمكلا او عرف الارض فلم يثبت فعله الاجرة اما ولو عرفت قبل
ان يزرع عملا جرع عليه وكذا لو سئل فاعلم ان في السنة الواحدة ان يزرع ثم وان عرفت قبل ذلك لا يمكنه في الخط و
الفتق على الاقليم على المستاجر فيما بقي من السنة بعد هذا الزرع الا اذا تمكن من زراعة شدة او دونه في العز والجر
فلو قبض الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة جرع عليه فلم يجره وادبوا الرجل استاجر ارضاً ليربها وادبوا رعيها فمكلا
ليست فيها فيجب الزرع سقط الاجرة من سوا استجرها بشرط او بغيره بشرط الا انما التمس القليلة او البت بغيره او البت بغيره او البت
فانقطع الله ولا يجره بالمرء الا على ما لم يجره على هذا وكان ينبغي ما لا يجره فانقطع المطر على هذا فالله في
فتاوى اهل قريش استاجر من ارضي الجبل فزرعها ولم يجره حتى مضت السنة ثم امطر السماء ونبت فالزرع كالموت
وليس عليه كراء الارض ولا فضلها ولا مال له لا يزرع من ساعدوا واستاجر ارضاً ليربها فمكلا او انقطع المطر فانما يجره
حتى ينفذ الفسخ العقد بينهما ويدر الفسخ بتركه كما لا يجره من يزرع بغيره الى ان يترك الزرع فان سقى بزرعه كان ذلك
وليس له ان ينفذ الاجارة وانه المنفعة لم يجره ولم يجره الزرع تلك السنة فلما مضت الاجارة خرج الزرع قال هو المزراع و
يصدق بالفضل فان قاله راي الا انه لا بد من ذلك ولا استجر ارضاً سنة بزرعها على ما عذر قد سماها بعينها فزرع تلك السنة

فلما ثبتت صلبت الزرع لغة من يرد اوفر فاضد وهو وقت لا يستطيع ان يبعد تلك الزرع لغة بعينها فاولا ان يزرع غير
ما سمي مسودته في الغرض على الارض فغير ذلك كان من غير صاحب وان كان ما زرع الجرح الا ان لم يكن ذلك ويرطاد
على الارض وعلى الجرح يدركا كانت يد رجل عصب ارضا فاجروا من رجل يوم مساة ليرى ما ملأه من جحاشم ان رب
الارض اجاز الاجازة والاجازة جازت من يوم اجاز وما هو ليس له الا ان يزرع على الغالب بل الغالب في مقدار ما هو من
نفس الارض لا يوم اجازة كان فيهم لارعة بالنصف واجاز رب الارض لارعة جازة كان الزرع قد سبق ولم يسبق ولا شيء للغا
من الزرع والخصان عليه نقصان الارض والجاز لارعة بعد ما سمي الزرع وانتهى لم يجر وكانت للغالبية الغالبية بقية
بالفضل ومن يقرر الارض في المستفادة الجارية اقر الاجازات بعد سائر الاستصناع ان اجاز الملك الجازة بعد استيفاء
المافع ولجواب كما ذكر في المنقاسا والعارف استيفاء المنقاس جازة الاجرة للملك ذلك اجازة بعد انقضاء بقول الزرع في
المافع طلبا في الملك عند ما يوسف عند جرحه ماضي الغالب وما في الملك وفي فناء القسط لاجل استجره في الحكم في الملك
حكم انفس ان كان موجودا وقت بيع الاستعارة فخلت تحت البيع ان شرط كما ذكرنا في البيع وان لم يكن موجودا كان حصة ملكه في كل
يكون للجار ان اشترى الاشجار كما هو في الطرق والاجاز ان احط بالانقص والسماح بعض ذلك في اجازة المستوفى
للمعام والرجل استجرهما في قرية فوقع الجواز وفي الناس سقط الاجرة في بعض ان لا يستطاع في ابد يركن الصدام على
الاستعارة المحبة ان كان عملا للرجل واما السأ وقد جردوا جميعا الا ان سمي في الاجازة مما اجاز استعارة او رجلا
لانما في حاله فلا ان رجلا ما ان يكون مرافقها محقة قال منافعها اذا كان باب الحمايين ولحد والذهب في حاله
اذا كان لكل واحد منها باب عليين لا يجر حتى يشاء اذا استجر رجلا على ان يطي فيها حصة فطى غير ان كان مرططين
مثل الحطة او دونه لا يكون فخلها وان يكون فخله يكون محالفا فيعتبر في احكام النصب وفي التوازي الحمايين في حانوت
الرجل في الشارع فاجب لرجل في بيع المأكلة كل شئ يبيعهم فالخذ من الاجرة في العائد في الغالب وفي الغصب في العائد
فالا فبقية اول البيت انما هو الامران لكان غمنا. ان كان يبيع الاجرة به عاصلا في السفر في درهم من رجلا في السكن حانوت في عام
ارو عليك في عملك لا احوال ان يجر الحانوت ولا جرحه في حانوت عليك حبة لك فذبح للفرع اليه درهم اليه وسكن الحانوت من
فانما في ذلك الاجرة فليبيع استعارة من المال الاجرة على الفرع طاعة وان كان ذكر ذلك الاجرة قبل الاستعارة او بعد الاجرة
وجعل الحانوت مستقلا فيا. انسان وسكن فحانوت من تلك الحانوت فالعبد من سلمه لرجل في السنة والى ان كان في غصا لرجل
ولما اراد رجل للمعام وقال في حانوت طاعة وانما في حانوت الاجرة في حانوت الكلى في التوازي وفي مجمع التوازي للاستعارة مما لم يعلم على عمل الاجرة حال
جربا في انقطاع هذا الشرط محال في حانوت عند العارة فيفسد وفي الاصل رجلا الاستعارة في ما. بينها وما عاود معلومة بافر
معلومة فانقطع لما استقط من الاجرة بحسب فان لم ينقص الاجارة حتى عاود لها. الزمة الاجازة فان شرط على الاجرة وان انقطع لما
الاجارة وان انقطع في قدر الانقطاع في الاستعارة وان انقطع في قدر الانقطاع بحكم المال فان قال له. ولم يالحن وهو يطي. فلن

المرء في ذلك قل هو لازم طن حاف المالك ان ينقطع لما قطع الاجارة طان الى البيت والجرين والتمتع
طيس في ابطال الفسخ بل ان ينسخ للعيب وان انكسر الحجر والوراء وان دنا البيت له الفسخ والفساد رجل
الفسخ طان وتوهمها رمان فاحاج الشراي الكرمي وصار بها لا لغير الا انكسر الجرين ان كان الفسخ على الجرين
فكان جال في رفا البهاية لان عملا لخصا يلزم لجر جال في الجار وان كانا انهما لا يلزم لجر احد حادان فقلونا
عليهم كما هو وان كان الفسخ على الساجر عملا في الاجارة كما لا يمكن استبرخية فانكسر الاو او على الجرين او انقطع الطاب
لاجر على الجان في كس الطائفة بخراس مال او احد بان شي اخر تم انقضى مدة الاجارة هل ان يقع مكانه بغير ان
فقد ذلك بامر صاحب على ان يرجع في العلة يرجع فيكون له ذلك في غير الجارة ان كان بغير كس منه وما كان بغير كس للمالك
فيه وهذا ما عطفه ولا ساجر طان في اجرة طويلة ثم اجرة هجران بغير التماسية قبل الدوا وان لم يطعن فانقضى على
هل يرجع عليه بطلان علم انه ساجر طان الطائفة من كس الدوا لا يرجع وان لم يعلم وطنة المالك يرجع عليه في غير ساجر
المالك فانكسر الفسخ سقط الاجارة في الاصل ^{الفسخ} في اجارة الدواب وغير ذلك والا اصل رجل ساجر دابة
ولم يكن ما جعل عليها فاسد وقد كمل الوسي ما جعل عليها لم يفسد وانما في كس العارية في كس العارية في كس العارية
لاجر الاجارة جال ساجر دابة لم يفسد عليها لان ركبها وان ساجر ركبها لم يفسد عليها ولو جعل عليها الاجارة لان ركبها
يسمي حلا في ركب فلا دوا على مغيره في الاصل لم يفسد وانما في كس العارية في كس العارية في كس العارية
منهم او من اتقى منهم فهذا فاسد وشرطه عليه عبة الاجارة في غير ركب وان ركب واحد منهم ثم بطل ركب الاجارة في غير ذلك
طن ساجر دابة لم يفسد عليها ولو طان في اجارة الجار لا يفسد عليها ولو ساجر دابة من ساجر دابة من ساجر دابة من ساجر دابة
حاجت قبل وانما ركبها ان سمي الكوفة فاعترض في اجارة دابة لم يفسد عليها ولو ساجر دابة من ساجر دابة من ساجر دابة
هو جاز في اجارة ساجر دابة في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية
يجوز من الاجارة جاب ذلك وهذا يستعمل في الاصل ومن ساجر دابة في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية
رجل في غير هذا الفسخ فحاجت في الاصل ومن ساجر دابة في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية
فحل عليه عشرين نسك في اجارة ما كان عطف بعد ما بلغت فغيره فغيره والاجارة من ساجر دابة في كس العارية في كس العارية في كس العارية
لم يذهب مكانه كسها في الفسخ فحاجت في الاصل ومن ساجر دابة في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية
في منزله فحاجت في الاصل ومن ساجر دابة في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية
في الاصل في الاصل بين المالك والدواب يحتاج الى ان يكون مكان ساجر دابة من ساجر دابة من ساجر دابة من ساجر دابة
لها ان تلبس كل واحد من الدواب وآخر والدابة فحاجت في الاصل ومن ساجر دابة في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية
فحاجت في الاصل ومن ساجر دابة في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية في كس العارية

بخلاف الجميع فلا يثبت في التمسك بحسن ^{المراد} فيما لا يطهره ويطهره الزوال ولا يستبرأ به بل لا يعمل عليه من حال محله
 كما في الكاري فلا ذهب وما وجد على كونه صدقة التبركي ذلك ما جاز له ان يخالس من غير عمل واجب وليس هذا في المباح
 الصغير رجل استاجر رجلا ليذهب اليه في حاله فذهب فوجدهم قد ماتا معا من بني فلان الا ان رجلا حبس ذلك لانه عمل
 بغير الاستئذان الا وهو معقوبان يكونوا معلومين فان لم يكنوا معلومين من الاجارة فاسد ولا يستاجر له ذهاب كتابه الا ان
 يبرهن ويحجب ذهابه فحينئذ لا يثبت له الكتاب الا بعد ما قال محمد ابراهيم الذهاب والاستاجر ان يبرهن بطلان الكتاب
 بغير ذهابه بعد فلا يثبت له الا ان يبرهن عند صاحبها اثباته ولما في مسئلة الكتاب ان لم يبرهن الكتاب كونه دخله ولا يبرهن
 او يثبت له الا بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلا تأمنه فانكر الكتاب هناك يرجع من مشائخنا من فلا هذا على اختلاف
 المذكور انهم من قالوا صاحب الجاهل الذهاب بالاختلاف هذا اذا شرع عليه الجواب فان لم يشر عليه الجواب لم يترك الكتاب
 ففعل الا ان يشرع او ترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا ولا يبرهن ان كان ميتا فانما يستقي الاجر كذا وكذا
 وجب دفع الكتاب اليه فلم يترك حتى عاد من غير جواب الا ان يتركه الا ان ياتي بسعة ولو لم يجد او وجد لكن لم يرجع
 الكتاب اليه بل له الكتاب ابراهم وكل محله من الاجرة للذهاب في نفي الكتاب هذا لا يستقي ابراهيم الذهاب والاجماع ولو استاجر
 ليلين رسالة فلا يبرهن ذهابه الا ان يبرهن على الراجح ان لم يبلغ الرسالة ويرجع الاجر والفرق بين الرسالة والكتاب
 ان الرسالة قد يكون سارا في السر وان يطلع عليه من ذهاب الكتاب بمكة نحو ما في المطبع عليه غيب قال الشيخ الامام في المسئلة
 المحل في نفي الرسالة وهو الكتاب سواء وما في الطعام اذا وجع الطعام فذلك الطريق ان يرض عن صاحبها اثباته
 في الاصل رجل استاجر رجلا ليذهب اليه في حاله فقال له ذهابه وقال له استبرأ به فبان قلم القلام البينة
 انه قد دفع الكتاب اليه رجلا لا يبرهن ذهابه البينة انه لم يجد ونجى الزوال له رجل استبرأ به من ذهابه ليذهب بها الى المدينة
 طعنا من المدن عليها فذهب فلم يجد الطعام فله الاستبرأ به من ذهابه والاستاجر ما لم يبرهن ذهابه من الاستبرأ به
 موضع العقد ابراهيم عليه قال رحمه من هذا الحسن مسئلة صارت ولقد صيرنا رجل استبرأ به من ذهابه من الاستبرأ به من الاستبرأ به
 فلم يبرهن ذهابه البينة في الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه
 فلم يبرهن ذهابه الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه
 في الزوال له الجاهل على خلاف هذا صيرنا رجل استاجر رجلا ليذهب اليه في حاله فقال له ذهابه الاستبرأ به من ذهابه
 الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه الاستبرأ به من ذهابه
 فعمل بعض الطريق فخرق فخرج ولما دخل الى الموضوع الاول لا يستقي شيئا من الاجرة وعلى هذا اكثر من سفينة من رجل يعمل
 فيه العمل الى موضع معلوم فلما بلغت السفينة مضى الى موضع آخر فخرق منه ان كان صاحب الطعام مع السفينة
 يجب الكرا وان لم يكن صاحب الطعام مع الايجبات سأل من العمل في كل ليلة الا ان يطلع ففعل او انتقم من صاحبها فخرق

[illegible]

في الاصل الوكيل بالاجارة ان ياجر العبد الماشقع بما يجنيه من خلاله الوكيل بالاجارة او العبد الماشقع ان الوكيل
ايضا جازي في البيع وذا من اية واية يفي الوكيل او من لا يقبل شهادته لا يقبل عند ابي حنيفة مع وعده ما هو كاف
البيع ولا يقبل الوكيل في الاجارة الفاسدة وجب اجر المثل على المستاجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب مال الاجارة
عند الفسخ في المتقارجل ارجل ان ياجر ان اطرعه باجر مسمى فخلع ان المثل بانفس الاجارة تجازي في المتأخرة
ولا ضمان على المولى ان يرضى له ان يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة ويا فان اجره بائني بعينه ويجعل ذلك قريب للدار
صار مالكا فاجره بيا فسخه على رطله رجل ارجل ان يستاجر له ارضا بعينها من رجل ثم اشتراها من صاحبها
بعد ما استاجرها وكيلا وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم فانه لا يكون له ان يرد ما يعني ارجل الاجارة ويكون في ذلك بالاجارة
الرجل ان يستاجر له ارضا بعينه الى الكوفة فاستاجرها بخمسة عشر ثم اناها بائنا الاستاجر بعينه في كمال الاجرة على الامر وعلى
المأمو لا يجر له اربعة رجل ارجل ان يستاجر له دارا من رجل فاجرها له سنة ثم ان المأمو الى ان يرد ما الى الاخرة وسكنها
هو نفسه فالابو يوسف لا اجر على الامر وهو على المأمو ويجمع باجره على الموكول قال محمد هو على الاقرار قبض وكيل بمنزلة قبض
والمأمو رعايته كمن لا اجر عليه رجل ارجل ان ياجر ارضا بعينه فاجرها بخمسة عشر هو فاسد ويصدق بالتمتع فان
اخرا للسائر في المتقارجل وكالة الاصل الوكيل باستجار ارض سنة او استاجرها مستغنين فالسنة الاولى للدار وطنا
للمأمو ولو كان باستجاره فاسد بغير ما هو عليه في الوكيل فذلك للوكيل ان لم يملك الا لوكيل بالشيء فاجره في البيع
بهذا الكفاية بالاجرة في الاصل الكفاية بالاجرة جازي ذلك الموكول لا يطالب بالشيء منها حتى يجب بائنا او شرط يحمل له كالا
الى سبب العيب واذ يجب له ان يطالب بائنا شاء ولا يحمل الكفيل في قبل العيب لم يرجع على الاصيل حتى يفي الوقت وليس
للكفيل ان يلحق المستاجر حتى يرد بكون ان لم يرد هو لم يملكه عند الفسخ كتاب الكفاية وان اختلفت اقساما فالاجرة
درهمان وفي الكفيل درهم وفي المستاجر هو نصف درهم والنول في المستاجر اقساما ان يزايد فطره الكفيل على نفسه بزيادة
درهم جازي ولا يجوز على المستاجر والنول قوله الكفيل بجازا وادعى درهم انكار الزيادة ووقام الطالب بالسنة لخذ الدرهمين
ايضا فلو كان الاجر في الكفاية لانه يرى الاصيل عن تسليم النول الملال ولا يجر نفسه او عبد للمخدة فيكفل
انسان بالخدمه لم يجره فلو كان تسليم نفس الاجر جازي وكذا لو استاجر دارا يسكنها او رضاه في بيع الكفاية بالسكنى وان راعته
وجازي تسليم الدار والارض والاستاجر ابدل ومجلا باعيانه الى مرضع كذا فكل رجل تسليم العين جازي وتسلم المحل لا يجوز ولو
استاجر ابدل بغير اعيانه جازي نصف مال الاله بكذا ايضا فلو كان في الكفيل عند رجوع الاجرة واخذ فكذا رعاها ان لم يولد
المشاقح كذا بين بعضي هؤلاء الكفاية لا يجر في الاجارة فان كانت مشروطه فبذلك الشرط ولو لم يشر فيه جازي
وشرطه غير مشروطه فبذلك اما ان جازي لم يجره وكذا كل من لم يشرطه غير مشروطه فبذلك انسان بالمخاطبة جازي فان
لكفيل جميع الكفيل لانه لم يشرطه بالمال فبذلك كل من كان كفيلا في الاصل جازي وان لم يشرطه بطولته

وضع المؤلف بالاجاز عند التمعن حوله ليجني عنه الخوف عن ان يركل الفصل الخامس في الاستصناع والاستجار على
 في الاصل من رجل استاجر رجلا للبيع والشر ولم يوفه بجزء من العمل فجاء اليه في ايامه ان كان من اوقف حازه في العمل
 البيع الا ان يوفى له من هذا المبلغ ما قدمه او يشرى له بكذا ولم يبين له احواله الا ان يرد على درهم وثلثمائة الباع او ان يشرى
 ولم ينطق له امر في استعانة فان اعطاه شيئا بغير ابدل على نفسه والجدد لا يجرى له هذا العرف على البيع والشر ولو لم يشر
 بغير العمل في الاجازة به درهم وثلثمائة في المارة وجراد درهم حتى تسقى به حماره ورجاه فخصه على ذلك في حق من وادى الوارث
 رجل قال لذي الراح ضيق على ان من الاجازة فلم يقدمه هو على الاتمام فليجاء الى التمسك الاول في هذا المبلغ فيكون الاول
 قال له في هذا المبلغ ما قدمه عليه التمسك وعلية التمسك وهذا هو في العمل اليوسف فهاكم المليون جعل دفع الى رجل نواد وقال له بعد عشرة فها
 زاده مني دينك واليوسف ان يباع عشرة ايام بعد فلا اجاره له فان تعبد ذلك قال باع باق من اوقاف واكثر فله امر مثل
 علان في بئس ذلك لا عمل اجاره فاسد فيقول الاجازة قال الامام والتسقي على واليوسف ان الاجازة على الباع دون
 مقدمه وان كان التسقي الباع دون التسقي وادى من ساعته عن يوسف رجل ضل شيئا فاضل من دق عليه فله درهم
 فله انسان اخفى له وقال انسان بعينك والتسقي عليه فله درهم فان دق من يفتش عنه فله ذلك يستحق الاجازة في
 معاجير مثل عمل استاجر رجلا لم يصب له ولا يحفظ فان وقف حازه فله ان كان الخطب لك للاستجار حازه استاجر
 رجلا لم يقدم حازه او لم يشرى كل درهم بكذا اجاره رجل يبيع شيئا في السوق فاستغله من رجل من اهل السوق وله ان يشرى
 طلبه من الاجازة في ذلك عادة اهل السوق ان كانوا يعينون اجاره رجل من الناس وان كانوا يعينون في مثل ذلك فله اجاره
 ثم في كل موضع على اخذ الدلال الاجازة ان المشتري رد التسري بالعب بغير من يفتح الى ان يكون فهاك الاجازة من الدلال ان يفتح
 اليه الاجازة في الراح ضيقه من رجل فقال له امرتك ان يبيع بغيره وقال الدلال ان يبيع بالاجازة في الوض ان كان الدلال هو فله الدلال
 لا يصدق ولا اجاره الدلال في البيع هل يجرى له مثل ذلك الفضل في الاجازة في الراح ضيقه من رجل من اهل السوق فله الاجازة في
 ليزج ابنه فله من موافاة قال البيوع وانما خلا لا في البيع في الراح ضيقه من رجل من اهل السوق فله الاجازة في البيع في
 هذه للبيوع الاجازة لا يعرف فله ان يبيع بكذا او بكذا حاسب من رجل في حاله فله درهم بان يبيع له في بيعة ضيقه على
 ان يبيع او يفتنه في ذلك اجاره العلم من اجله فله الطمان وكان الفاضل او يبيع التسقي بغيره من يفتح حازه من يفتح حازه في
 الامام خالي يقول هذا العرف ليس ثابت بخار والتسقي على الكا في الاستصناع بيع او يولده او يبيع الاستصناع
 في الجمل اذا كان الاجازة للصانع هكذا قال ابو سفيان وعلية التسقي وادى في بيع الجمل الصنف وادى في بيع الجمل
 تسقي غلاطه وان يبيع منه ما يبيع في بيعه فله في بيعه انما ختمه من في الامانة الصنف في الجمل
 وانما اخذ الثوب واعطاه الاجازة في البيع في الامام الاجازة في البيع في الامام في بيعه من في الامانة الصنف في الجمل
 ومن هذا الجنس صارت فاقعة رجل دفع في البيع في ثوبين فله من احد مما دق من الاجازة في ثوبين ان ياراك

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فان قلت لوطاف
كالمصطفى قلت ليس المراد
من الاطراف ان لا تنفر
ولا يباين من الزوايا
تفقد عن علمها مع
النفوس والاسماء
لغيرها من الحركات
الارضية

فصل في طريق الخزان كان يسكنه الناس لا يضمن ما يقع في الأرض والشيء الذي مراد على هذا الطريق ان كانا في السكك
سواء لا يضمن ذلك كان احد ما بعد حيث يتفاوت الطول والارض والسهول والصعوب يضمن ذلك حجة في البحر من ذلك
يسكنه الناس لان النجاة تلاحم وان يقع في البحر في البحر يضمن ويضمن المستكرى يضمن الدابة في السير وكذا لو كسرها بالبحر
يضمن كما في دفع النصارى وضرب العلم الصق وعند ابي يوسف وعمر لا يضمن اذا فعلوا بفعله الناس استغفروا للعرف
واذا استأجر دابة رجل لخل معلوم فاستأجره الدابة فغرت فشققت الحولة وفقدت صاحبها لم يضمن مع رجل الدابة
او ليس معه فالمكاره وضامن وفي التنقي رجل استأجر دابة ليعمل في زينة او متعة فغرت عليه زينة هو والمكاره في ذلك
لا ضمان على المكاره وكذا لو كان يضمن البعل او يوقاه وهكذا لا كفي في التجرير ولا يقطع حمله فسطح المولى يضمن الا ان كان اما لو
احسبته الشمس او المظفر فسد الحمل او في الحمل فسد الدابة وعندهما يضمن ولا ضمان عليها عند الفان بر الدابة فغرت وعطبت
لا يضمن بخلاف السباع لان العبد في نفسه فلم يضمن هذا استأجر رجل الرجل واستأجره السباع الدابة وقد سلمها الى العبد
المتاجر وكذا لو عمل عليها صاحب السباع مثله وكما في استأجره الدابة فغرت فسطح الرجل او فسد السباع لم يضمن حسب
الدابة ولو كان العبد لا يضمن يضمن كافي حمل الثوب وبهية او اهل السوقه للسير اذا ركب الدابة فغرت في الثوب اكثر
حمله حين استأجره ليعمل في السبيل الناس لا يضمن وان لم يسر بالليل الناس يضمن بعد ما ارادوا ان يمشوا او اذا اكلوا
الاصول والعبد من رجل استأجره ليعمل في نفسه من سرقه صاحب السبع والمال ان يضمن على الرجل في وقع ما غرق الفرق
وفي حطافه الا يضمن المال الا في ما صاحب يضمن وفي التنقي وان علم وضع في الطريق ولا يضمن فاستعان برجل الغز يضمنه
يضمانه فوقع فغرق في الماء صامرا او فسد صامرا في صامرا حين حمله لم يضمن يضمن ولا يضمن له صاحب ولو بلغ للمال من فساد
الفرق ثم انزل للمال من راسه هو صاحب الفرق فوقع من يديه ما غرق وفي حطافه يضمن على المال والسيار ان يضمن المصنف
وبه اخذ الفقهاء ابو الليث قال في الحجة وكثر من مشايخنا القوابية والفرق في ذلك السكك على الخراف عند ابي يوسف في المال صامرا
وهو قول محمد بن جرير ثم يرجع الى الا يضمن رجل الرجل ان يضمن اليه كذا وان شئت الحقيبة بنفسها وفي حطافه لا يضمن
بخلاف المال اذا قطع الجبل سقط على ظهره وتلف حيث يضمن لان الفقيه من قبل حيث مثل بجبل واره وفي الاول التفسير من
قبل المال حيث جعله فحقيقه لا يضمن حتى كان الشئ يجرى المكاره اذا كانت الحقيبة ملك للمكاره يضمن كذا سمعت
من القاضي الامام في المنتقى المال اذا كان يجرى على عنقه فغرت طرأف وصاحبه معه فوضامن ولا وجه للناس في انكر لا يضمن
بالاجماع بمنزلة الفرق الغالب والفرق الغالب ولا انه هو الذي نزع السابح انكره فان يضمن وصاحبه بغيره ان شاء
ضمته فيمنه وقت الكسر ويحاط به من الاجر بازاء ما حمل وان شاء ضمن قيمة الحمل لا ذلك المكان بحمله وعن الجعفة
انه يضمن قيمة حمله وقت الكسر ويحاط به من الضمان فانه الاجرة في ذلك المكان لان الشئ يجرى امارة وانما صار
مضمونا بالكسر وشرح الطحا ان رجل استأجر مكاريا ليعمل له عمرا على دابة فغرت في الارض ان يضعه على دابة فغرت في الارض

من جانب وري بالعدل الآخر وانشق الرق وخرج ما فيه على الكاري جان الرق والعصر لانه لم يفعل وفي الاصل اذا كاري
الرجل من غير دابة يحمل عليها انما نابيهر معلوم يحمل عليها المرأة فتقبل فتعطب فان كانت الدابة تطبق حملها الاضمان
على الجهر استثناء ان كانت تجال تطبق حملها يكون ضمانا استجر جوار العمل عليه اثني عشر ذرا من المزاب في ارضه
بدونهم ولحق ارضين فكل واحد من ارضه يحمل ذرا من لبن فان ذلك الحمار في الرجوع يضمن قيمة الحمار دون الجهر
وان سلم الحمار حتى تم العراضه المستجرة قام الدم في كل ذرا من المزاب نصف ذرا في كافا استكرى لانه ليس في خضار
سبعة ذرا حتى فعله من الكرا مستند ما شرط وفيما زاد هو عاقبة في فساد المالك في المالك اذا كان في مكان موقعا للاضمان
لم ينفذ حتى فسد الساع بمطروسة في موصا من نابيهر اذا كانت السرة والمطر غالبا في سنة رجل استجر جوار افضل
في الطريق فتركه لم يطلب حتى ضل ان ذهب الحمار من حيث لا يشعروا ومو حاطة الاضمان عليه تركه الطالب علم والطالب علم بطريقه فلا ضمان
عليه وكذا الاضمان عليه ترك الطالب اذا كان اسما من وجود لوطيه بالذوق حول الموضع الذي ذهب فلو اوقف الحمار في
الاصول فذهب الحمار وهو يراى لم يقطع صلوة فمن ذلك كان في الفيزان الحفظ ويجوز عليه ولم ينفذ اذا كان في مزارع عانة
او ضرب مع غيره فذهب الحمار فامري عن بصر وضلع ضمن وفي النواصي الصغرى بالذوق ان لا يكون نارا كالحفظ ما لم ينفذ
عن بصر وان كان نارا فان كان غاب يكون نارا كالحفظ فالذوق لم يذكر ان ناله فاعدا ومضطجعا او ديرة السنة في ديات
النواصي الصغرى اذا لم فاعدا لا يكون نارا كالحفظ وان نام مضطجعا يكون نارا كالحفظ وفي الضارب لوضوح الطريق لا يضمن
بعض الظاهر عن بصر اما اذا استغفل جمل اخر حتى ضل الضرع وكذا وجا الى الجواز في ذوق الجوز ووقن الحمار ان كان غاب عن بصر
يضمن وان لم ينع عن بصر لا يضمن وعلى هذا اذا كان حمارك فاستغفل جمل اخر ما مضى الاخر والتقييد بالجملة النهار والليل سواء
غيره بصر النهار من جود وفي الليل وفيما له غاب عن بصر يضمن قاذو الحفظ وفي السفر الاضمان بكل حال ولو لم يبط الحمار
ان في سكة تافق وليس له من في تلك السكة ولا يقر به ان استجره ليركب بنفسه وضلع ضمن ولو استجره مطلقا لم يضمن
من يركب وهناك اقوام ينام لسوا في عمال السجور ولا يقر به ان لم يستغفظم ضمن ان ضلع وان استغفظم او بعضهم وقبلوا
حفظه وكذا في شرا ذلك الموضع او من من حفظه الدواب فيه لا يكون اضلا ولا يضمن وان كان ذلك وضلع من نوم
من يحفظ الدواب بضاعة ضمن يعني اذا لم يستغفظم فاما اذا استغفظم وقبلوا حفظه الاضمان على الذوق قبل الحفظ اذا
الساجر هذا اذا لم يشترط الساجر كونه في الساجر او في الساجر كونه في نفسه ضمن على كل حال وفي هذا الحسن استجر حمارا واستجر رجلا
لحفظ الحمار فملك الدابة في يد الاجران استجرها بنفسه ضمن وان لم يسم الركاب الاضمان وكذا لو استجر لغيره ليوصل الدابة
الى صاحب الحمار فملك في يد الاجران شرط ركوب نفسه ضمن ولا فلا يضمن الساجر الحمار على باب الدار ودخل الدار لم يضمن
الحمار فملك الحمار ان لم ينع بصره لا يضمن وان غاب كان في موضع لا يضمن بان يكون السكة تافق او يكون في بعض اقرى
لا يضمن ولا يرضى بصره على اوطار ثم دخل الدار لم يضمن في الدار او دخل المسجد لم يضمن في الدار والمطروسة ولا يضمن

ذكر الشيخ الامام محمد بن الفضل الشافعي في كتاب العارية من الاصل والفرع ان كل واحد من رجلين قد اقرض الآخر
منهم اذ اقرضت من المعاهد الخوانا لا تفرق في وجهه فقال للرجل المتعديف هاتم المخرج اذهب بحمار واحد واحمل
المخولق وذهب ثم بعد ذلك اقرضه فلما كان على الساعه اذ لا بد له ان يبيع وهو ما يربطه ليس في يد ولا يضمن ولا
لا يستكرى ذنبه من القرينة الى المعرفه صاحب العاربه رجلا مع المستكرى واشتغل الشوق الطريق بل وذهب المستكرى
رجل وضع في يد ولا ضمان على الرجل السبع الا انه سلم الدابة للرجل السبعين ثم ذابا بما معلوم ليركبا في الطريق
المنزلة واستكبا في بيده ولم يجر صاحب الباعه فاشتغل الاضاح عليه من قبل ان يركب الدابة ان يجره يتضايقا الى الطريق قال
مناخنا هذا اذا كان الاضاح بالذات من قبل الاضاح لا يجره غيره اذ كان في الاضاح الذي اخرج مستغنيا كان او مستجريا
استاجر ذنبه من موضع الى موضع معلوم بذهب عليه ما يجره فان على السبعين ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت
الى منزله فتفتت فمن قال ليركبا الى موضع كذا وجع لا يجره على السبعين ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت
منه على ركب الدابة ان ياتي منزله استاجر في بيده السبعين في التفتت في السبعين ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت
في التفتت فانه من الحزن ركب السبعين وهكذا الحمار ان لم يمت من معالجته للرجل فحين لان التفتت في بيده
الرجل انهما يجره فذهب المستاجر ومن الرزبه لا يضمن اذا لم يكن اوقضا الحمار على ردها من الاضاح معه وفيه المستكرى لا يركب
الرجوع في العاربه يركب المستكرى فلان للرجل ركب السبعين ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت
استحبا ان يكون في الدابة اما على ركب السبعين ومن جعل من ردها فملك لاشق عليه ولو لم يكن صاحبها في يد الا
فناخا من راسه وانما عليه ان ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه استاجر ذنبه الى موضع فاجرت في الطريق لصوا
فلم يلتفت وذهب واخذ المصحح الدابة ان كان الناس يكون الطريق بدوهم ولم يولم مع الحمار الاضاح من كان الا
يسكنون فمن ركب السبعين ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت المستاجر ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت
واخذ السلطان من الفاقلة فذهب بعض فلم يربط البعض ولا الاخر ومن الذين ذهبوا في طلب الحمار بعضهم استقر
لا فان كان الذين استردوا المالكين في الذين لم يذهبوا لما يضمن رجل المشقة فلا يضمن الاضاح لانه لا يعلم انه ذهب يكون من
الدين وحده او من الذين لم يذهبوا واخذ السلطان من الفاقلة ولكن استقبلهم المصحح وطرح المكارا ان راس
الاضاح المكارا ان كان يعلم انه لا يمكن ان يخلص منهم بالحمار والكراس يعلم انه ردها واخذ الحمار والكراس ردها استاجر
ليحمل في شيتام ان السلطان واخذ الحمار ليحمل فاستاء فذهب الحمار ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت
بشغل لم يجد من ذلك اشتغل ولم يترك خافا فاعترف من السلطان لم يضمن وان كان غيره ذلك ضمن من رجل السبعين
حمارا وذهبوا ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت المستاجر ردها الى الوضع الذي استاجر هاتمه فان ذهبت
ان كان الكرم حصينا او البر دهالا فيض مع البر وذهب لاشق عليه من مكان الرزقه والحمار لانه لا يضمن اليه التفت وان كان

بالحاضر البرقع ضمن البرقع في الحمار ذوق البرقع لان تلك الحمار ايضا فله ذلك كان الكرم غير حصين ان كان البرقع
بصر الحمار البرقع ضمن قيمته وان كان حاله لا يوضع البرقع ضمن قيمة البرقع دون الحمار وعليه نص الحمار لا وقت
الرواي صاحبه ان التمسك حصل بفعل غير واحد من العقد ومن فرماته نصار فتره الغلبة الحمار حين ارسلة الكرم
فاذا اسلم الى صاحبه يرى الضمان وعليه فاقصة البرقع فذكر الحصين ولم يصر في الغنم لا فخرت على الفضي الامام فقل
ان يكون له حيطان وباب مغلق فان علم احد ما من غير حصين ولما من الحائط ان يكون من غير حاجب يقع جمل المار على ما ذكر
بجل الاستحجار اليه على الشوك فادخله سكة فبها ينقل من مضافا فبها الحمار مع الحمار مع الحمار والنه واشتغل السبع
بقطع الجبل فذلك الحمار ان كان حاله لا يوضع البرقع ضمن قيمته وان كان حاله لا يوضع البرقع ضمن قيمته وان كان حاله لا يوضع
مع ذلك الحمار ان كان حاله لا يوضع البرقع ضمن قيمته وان كان حاله لا يوضع البرقع ضمن قيمته وان كان حاله لا يوضع
لا يضمن رجل امر بربطه ولا يضمن رجل امر بربطه ولا يضمن رجل امر بربطه ولا يضمن رجل امر بربطه ولا يضمن رجل امر بربطه
فمنه ان الضمان على السبع اذا كان الرباط على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب
الذئب والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب
الى ذئبه فذلك الضمان على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب
ما ذكره ولا يضمن على السبع وان كان الرباط على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب فذلك الضمان على السبع والذئب
انما اسكه بالاجرة فصار كانه اسكه لنفسه المستجير على الودع والسبع حيث جرح على الودع والافره باصفا
لانما تمسك لصاحبه اما الودع فلا سكه وكذا المستجير لان الواجب يضمن عليه الاثر بذلك صار مسكك الاثر وهذا
كان معنى الرد على جرح المستجير ولو سلم الفرس في ذلك الرباط الى ابن ابي صاحبه الامر اذن الضمان على الذئب لا يمكن في عماله
رجل استكره ان لا يتركه عن المعنى بالافره سبه زهنا فذلك الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحبه الحمار مع
الحمار ولم يكن صاحبه الحمار مع الحمار فذلك الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحبه الحمار مع الحمار فذلك الحمار لا يضمن
ثلاثا استاجر صاحبه حمارا وحملوا دوابهم ثم ان الواحد منهم علف حماره وفي ذلك الحمار منته حافرت الذئب
لا يضمن والسكك ياتي فيكون الذئب في الحمار فذلك الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحبه الحمار مع الحمار فذلك الحمار لا يضمن
يد فباعه واخذ الفرس فذلك الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحبه الحمار مع الحمار فذلك الحمار لا يضمن
عليه العهر والذئب فذلك الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحبه الحمار مع الحمار فذلك الحمار لا يضمن
الرواي والبقارة والاحصان استاجر صاحبها في غنم معلومة ما من ماله معلوم فذلك الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحبه الحمار مع الحمار
ان لا يضمن غنم فري مع غنم فذلك الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحبه الحمار مع الحمار فذلك الحمار لا يضمن
وهو امر صدر لانه اوقع العقد على الذئب الا اذا قال وزع غنم فري مع غنم فذلك الحمار لا يضمن وكذا لو كان صاحبه الحمار مع الحمار

في اوجدها لا ينفق في الامر والامر المشرك بعض ما كان من حاربه من سقيا وسقيا ان استقر عليها فتمت ولتكون
رحمها او على بعضها بعضا من سقيا بعض في المشرك في الامر الخاص ولا يخط علم الناس ان كان لا يمكن التميز بين فتمت الامر
يوم الخلق عند اجنبية وتختلف المساج على انهما في بعض من الخلق هو العهر وولدت سقيا فمما ذاك يصنع الباقي
في ان طلبت له الخاص بالجمع في المشرك عند اجنبية لان اهلين لا يضمن ترك الحفظ ان كان بعد هذه الفتوى في المشرك
لخلاف الرعي الوقت على الساقه فذبحها لا يضمن كذا الحسن بعض مساقا اذا كان بحيث يتحقق من هذا اذا كان رعي
ذكر الصمد الشبهة البلي الا من شركه وانما ان من ذبح سقيا انسان لا يرضى جوفها يضمن والرعي لا يضمن في مشرك
هذا رعي في الرعي والرعي في الفقه سقيا لا يضمن الرعي في الرعي والرعي في الفقه سقيا لا يضمن والرعي في الفقه سقيا لا يضمن
الرعي عند اجنبية سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
حار البس له ان يمتد السرح فان مثل صار خلافا في الحيوط في باب سقيا متفرقة قبل ان كان المتعارف في السقيا
بعض في السرح فبعت لا يضمن وذكر الصمد الشبهة التمسك الصغرى ان التمسك اجزائهم ويوقع ويواجه وهذا لا يضمن
رعي سقيا في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
كان امر الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
بجبه فاذا حلف لا يضمن وان لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
للمنفعة بالمنفعة بل كل واحد معين في رعيه كذا قال الفقيه ابو الليث محمد بن احمد المشرك اوله اربع رعيه يضمن عند ما طلست
رعي في مجمع النور في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
بقرة منها ينظر ان صاع بعد ما رعي هو الاكل لا يضمن وان صاع قبل ان يرضى يضمن ولا ضمان على صاحب النوبة حال الفقه
ان يحفظ باجرانه البقاء او ادخل السرح في السكك وارسل كل فقه في سقيا صاحبها لم يسل الا صاحبها وذلك ان الرعاه مصلوكة
وقد كان عرفهم هكذا ففعل هذا الرعي في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
كالمشرك في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
بانه يقر في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن
في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن في الفقه سقيا لا يضمن

فقد وكلا الزوار على
المنطقة من قبل
فقدتم اللان في
المنطقة من قبل

[illegible]

[illegible]

لو استاجر كما لا يبيع منه ويشترى ثم لولا ان يترك هذا العمل ويبيع الجوز فلهذا في المحيط ذكر في فتاوى الاصل ان سبيل
 العمل الثاني في ذلك ان كان ليس لا يتفق ولا يستاجر لبيع الطعام ثم بدل لان تعدد سوق الصرافة فهذا عند غلات
 اذا استاجر غلا لم يعل على الجمل ثم بدلا ان يلتحق فحقا في هذا الموضع في الجوز والجر فيسعى على اوصافه ثم بدلا ان يترك
 ذلك العمل لم يكن له ذلك فان كان ذلك العمل ليس في علمه وما يعل به كان له الفسخ وكذا المارة اذا اجرت لنفسها طرا او غيرها
 تعار بعد ذلك ولا علم ان يخرجها من الاصل فيقال استاجرنا ان يرد السفر وقل الاجارة بتعلل لا يرد في الرجوع خلاف الثاني
 بالله ان غرضت على السفر ونوع العقد بينهما والى مال الشئ اكثر في العقد فيرى فلو خرج السفر الى السفر بعد الفسخ ثم يرجع وقال
 في ذلك العقد ان كان غرضت بالله لك فاصد في فسخ في السفر فان لم يرد السفر لم يكن وجوبه من ارض منه فهذا ليس بعدد
 كذا في السفر في السفر من لا يرد في السفر في هذا ليس بعدد في التوازل في السفر بل الى مكة ثم بدل فان كان يتكاري بفلا
 فلهذا ليس بعدد ولا يشترى بل في هذا عند روية الاصل في السفر وان لم يكن كما لا يرد في السفر في السفر ان لا يخرج هذا
 عند روية كذا لو بدلا في بعض الطريق قال صاحب المحيط فان طلب من الاجرة نصف الاجارة كان نصف الباقي من الطريق
 مثل الاولى في الصعوبة والسهولة فلهذا في ذلك ولا يسترد بعد ذلك ان كان صاحب الدابة معه يدفع الدابة الى الفيل
 لم يدفعه ركب حتى دخل المدينة فملكه حتى فلهذا لم يكن صاحب الدابة معه هل يرضى بالركوب في ذلك في فصل
 الدواب فلو قال رب الدابة انه يتعلل بركب القاصي اجرة فان خرج فلهذا الدابة وعليه العود قبل ان يركب فلهذا وكذا في
 او لم يرضى اجارة الدابة او غرت الدابة او اصابها شئ لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا يعطى للعقد وبعضه عند
 المساجرة في الخلف وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الرجوع او جبنه غريم لم يكن له ان ينفق الاجارة
 ولكن يرضى معه جلا او لم يرضى المساجرة بعض الطريق فعليه من الاجرة حسابا في رطل عجل ياتي
 ولعمامة رب الطريق والمساجرة يركب على حاله الى مكة وفي الشريعة هذا اذا كان في المعارة بحيث ايجده
 على الرجوع الى السلطان وخاف ان ينقطع به لانه كما يجوز نقض الاجارة بالعدو يجوز اعادة العدو ولو دفع الضرر
 وفي المعارة يتفرق في ذلك المحيط الا في ان استاجر سفينة فنفق للذئب والسفينة في وسط البحر ينقذ الاجارة
 فلان يبقى اولى في السير الكبير لولا الاجارة بواجبه منه بل هو الامام اذا حضر في محله لم يشترط ان ياجر الامام
 ولكن يقول المساجرة السفينة بكذا او يجرها واحد من رفقائه ان لم يكن معه علم وان الى الاجارة يعطيه
 شعير رفقائه اما اذا كان في مصر لا يتفرق بانتقال العقد لا يتفرق عليه الاجرة المسمى بقدره فان الى مكة رفع
 الامر الى القاضي فلا سلم القاضي الا كذا في الكوفة جاز لان المالك موقوف في يد وان راى القاضي النظر في بيع
 الاجرة وبيع الفرض لانه جاز وان اتفق المساجرة على الدابة لا يستطيع الا اذا اتفق بامر القاضي وقام اليه في الاثبات
 وفي الفتية جلا ان استاجر رجلا يجره يجره على مكة ثم مات احد ما او قال الاخر فان كان الكار في عمل الاجارة

بصف الجرم وقال له اعمله على حملك مثل الذي في الخرج وكذا عشرة انفس اكثرها سفينة بعينها من رجل يمايه
 درهم يعلمه فيمال الكوفة فان رجل منهم قبل ان يخرج الى بلد ورد الخرج او ما من بعض الطريق ليس صاحب سفينة
 ان يفسخ الاجارة ووزجر من بني عذرة ما كان ضميم من الاجرة وقال له رجل بعد من مات منهم واكثر من ذلك بثلث
 ولم يسمع من مثل مريم الا في السنة الاولى والى سنة الاصل ان ساجد عبد الخديعة مرض السجدة فماتت وكان رضى الساجد لا يملك
 حتى ولو لم يفسخ حتى في ايامه وابنة وكفها فاعاد ركون السيد بها فو ليس بعد كان كان عليه فسد في الدار واما
 موت الاجرة للساجد يعني بها فيان في السنة الاولى الصري رجل ساجد ليعلم حرفة لكاهن السنة ولم يفسخ كاهن
 ان يفسخ الاجارة وقال هذا لعل على الجواب الخسارة في السجدة لتعليم الخوف لمواز في الاصل او ساجد ارض الخديعة
 نعم ترك الزاعة الكوفة والبيت على الزاعة فماتت في السنة الاولى في انقطع ماها تبت له حتى الفسخ اقم وكان وحب
 عليها الماء ولما ماتت لم يبق على الزاعة فماتت في السنة الاولى وكان في الارض نداء بثلث الارض في يد باهر لشد حتى بدت الزاعة
 فان ساجد اخبر رضى ليس له حتى الفسخ ولا ساجد رضى ما وافطع الماله اليه ورواه رجل رضى مضت السنة الاجرة في
 عن محمد بن ساجد رضى ليس له حتى الفسخ ولا ساجد رضى ما وافطع الماله اليه ورواه رجل رضى مضت السنة الاجرة في
 هو اقل من الاول في سنة ذلك ولا ساجد رضى ما وافطع الماله اليه ورواه رجل رضى مضت السنة الاجرة في
 عذر ان كان النقصان فحما وهو ان يطل من سنة عظمه قال الناطق في النقصان كان يطل في تلك الاجرة ورواه رجل رضى
 حتى يطل كان رضى ليس له حتى الفسخ ولا ساجد رضى ما وافطع الماله اليه ورواه رجل رضى مضت السنة الاجرة في
 ما سنة وافطع الماله اليه فاسكت الرجل رضى مضت السنة في السنة اشهر وكان له بيت بفتح ب لعل النقصان من الاجرة
 محبة ولا ساجد رضى ليس له حتى الفسخ ولا ساجد رضى ما وافطع الماله اليه ورواه رجل رضى مضت السنة الاجرة في
 فماتت في السنة الاولى في انقطع ماها تبت له حتى الفسخ اقم وكان وحب
 اجارة الوقت ان امراد اجرة من كل سنة ان يفسخ الاجارة في السنة الاولى في انقطع ماها تبت له حتى الفسخ اقم وكان وحب
 او فسخ في ما يتعاقب الناس في سنة الفسخ الاجارة وان جاء اخر ترا في الاجارة في السنة الاولى في انقطع ماها تبت له حتى الفسخ اقم وكان وحب
 فسخ في سنة الفسخ الاجارة فاسكت الرجل رضى مضت السنة في السنة اشهر وكان له بيت بفتح ب لعل النقصان من الاجرة
 مختصر في سنة الفسخ الاجارة فاسكت الرجل رضى مضت السنة في السنة اشهر وكان له بيت بفتح ب لعل النقصان من الاجرة
 بت لما يفسخ الاجارة لكن الفسخ بغير الاجرة في الزاد بالعيب ولا يفسخ جميع الدار في الفسخ بغيره لكن الفسخ في مال الفسخ في
 التجر من اجابته من مال يفسخ العبد بتمام الدار له وانقطع لما في ارضي والشر في الارض منهم من قال يفسخ في الفسخ
 فاصل هذا فحدث بالعين الساجدة عيب لا يفسخ في الفسخ لم يثبت في ساجد رضى ليس له حتى الفسخ ولا ساجد رضى ما وافطع الماله اليه
 اصل عيبه وذلك لا يفسخ في الفسخ في سنة الفسخ الاجارة فاسكت الرجل رضى مضت السنة في السنة اشهر وكان له بيت بفتح ب لعل النقصان من الاجرة

الاجر بالحد من النصف الجارة في حصة دون الاجر كما لو دفع احد جامع للسكر سرجا وكان له احد معاوية للمخيط وكذا دفع
المضاع الى الحد ما قبل من نصف حصة الاخرى ان كان الاجر والسكر واحد دفع المضاع الى الاجر ويمنع دفعه ولا يثبت للسكر
الى الاجر فما لا يجره سيم قد شئت است بان يكون في الجارة للسكر فالاجر اقرب للحد لم يمنع الجارة وكان للسكر السنين
فان لم يجره في الجارة العاشر ولا دفع احد ما في يلم الفسخ صح الفسخ وان كان بهيبه الاجر عند ما يجره سيم هو الفسخ
وفسخه السرخ في صح سطلنا وكان قد اجعلته بالذات ويكفر دفع الدائم مكانه ان لم يجره ففسخ الفسخ بطالبه بالذات كما ان
ع الصلح الشهد جلا في الجارة العاشر في الجارة ثمت الاجارة وفي الارض قبل ترك الزرع بالجر للحد لا وقت للمساواة
رب الارض في العقد بالمسح احصا ناو في فاسحة الاجارة والزرع قبل ان لا الام الاستدلال بقطع الزرع لا ما اخذ في الاجارة
تقدر في سطل واحد فلا يجره حصة الموت وانما للموت وكان الوعاء للسكر باذن السكر لان بقرها من يد وقال الصلح
الشهيد في القادى الصرى ليس ان ينهاس من ماله رد مال الجارة وفي الجامع الكبر في كتاب المهر في الباب الرابع في فصل الباب
المع من ينسب اليه الجارة ان كان البيع في الجارة لا يثبت في السكر في البلد وفي بيع الجامع الكبر في البيع العاشر
فما صح الشراء او الفسخ او الام كان المشتري والسكر والجره من حق السكر ولو ما سلب البيع او الجارة الا ان كان في البيع
من سائر الزمان آباء في دونه فان فصل منه في اخذ العزيمة ولا تواف الصرى ثمت الاجر بعد من ذلك الجارة من السكر
الا انه لا يسهط الدين بهلاكه بخلاف الارض وهذا اذا كان للسكر مقبوضا اما اذا لم يقبض ما لم ليس للسكر حق في الجارة وفي الجارة
وع بعض الشايع ان الاجر لا يجره السكر بغير رضا السكر وسلم ثم جاز السكر البيع والتسليم بطريق الجارة في البيع
دونه التسليم لا بطريق الجارة في البيع ثم في بيع السكر هذا الجارة السكر البيع فان قال الاجر ثم الجارة في بيع الجارة باذن السكر في
الفسخ ثم ان الشراء في السكر على الاجر بعد ان لم يكن بطريق الفسخ لا يجوز الاجارة ولا يشكل ان كان لا بطريق الفسخ هل يجوز الاجارة
صار في المسئلة وائمة القدر في الفسخ الا ان لم يجره في الجارة لا يجوز وقال في جمل شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين انه يجوز
بعضهم ان ثم اذا تخلع ادرها فاسر ماله كثر في رجل ادرها فاسر ماله الى سنة ثم ان الكفيل بالحقن الكفيل له عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
العبد ثم رجلا بعد العبد العبد ايضا قالوا ان الكفيل الى الجارة من الاجر بطريق الفسخ وقد تنفق البيع فمدا ذلك في مرقى وقامه
فذكرنا في جازاته الوعاء وهذا نظرا ما في كتاب الكفاية وهذا اكل اذا كان البيع لكون السكر وان كان بخلافه اختلف الفقهاء في هذا
المسئلة قال في اجالات البيع باطل وقال في ملاقاة الاصل البيع جاز وقال في البيع موقوف وهو الفسخ وهذا اذا بيع في غير من الفسخ
قال الامام الحنفى في البيع في الجارة والظاهرة ان يقد بالاجماع ولو ما في غير ايام الفسخ ثم ثبت الاجارة على الواجبين والاصح ان
جاز في الجارة الاجر بعد معنى ليا لم يمنع انه ما قبل معنى ليا هو نفسه الاجارة ولا يلم الفسخ لا يصدق كان في الجارة في الجارة بعد
انقضاء العقد في السكر جاز الاجر لكونه من الدار عدا ثم باعها اليوم جاز وبتنقير الاجارة فانها باعها بالبيع ايضا القاء
رجع الفسخ على ما قال وهذا يجره في الجارة في بيع السكر لولا ان السكر لا يجره بطريقه فموضع الجارة

[illegible]

[illegible]

مقتضى من احدى طبع النظم والادكان للاجزاء كان هو الذي لم يجرى له ذلك المساجير بقدر الغلة برفع الان في الجاهل وان
كان للساخر او غيره من غير ما اوجها فالعق للساخر الجاهل من الاجزاء استقبل المال الاجزاء بعد النسخ في الاجزاء الطويلة فاحد
الساخر جمع بين يديهم وما يدرهم من التاجيل ولا يدرهم من فكره في كتاب البيع في الفصل الثامن وكان المساجير والى
الاجزاء الطويلة بعد النسخ السقف حلال المساجير ولا يجرى له ذلك المساجير من قوامه في ذلك الوقت انهم للمساجير بعد النسخ قد ذكرنا في فصل
الاضايح والعمارة في الحجة وقتا راي اهل سوق قد انقضت مدة الاجارة ودرر للبايع غائب فلم يرد المساجير الدار ويكن
سنة الاجارة اعمر لما بعد انقضاء للزمن ولما ان المواجه فكم المساجير منهم من قال بغير الاجارة ومنهم من قال هو غائب في السنة الاولى
بعد التوا وبعد انقضاء الزمن لا يجرى عليه الطلب واذا سكن بعد الطلب فله ان يسكن بعد الطلب كان في الشهر الاول
الحظ وهذا القابل لا يجرى في الشهر الاول للعد للاجارة وبغير العدة والاصح ان يجرى الاجارة اذا كان الدار جديلا لا يستعمل في ذلك
واذا قل للساخر لا يجرى عند النسخ فحق الاجارة في الحدود ذلك استعمله من صواع لم يدر ذلك الحدود وكان الاجارة باع المساجير
بما المساجير اوصافها وانتم لمن طارعه قبل وفاء حاله من غير ما يدره بالدار او كان بها في اجازة بعد النسخ في الساجير هو
للمساجير ولما ان المساجير الاجارة جميع الدعاوى ثم امكن ان يجرى في وقت الاجارة في المساجير وادعى العدة لنفسه وحلهم الاجارة
فيها فيلزم ان يسمع دعواه وفي الاصح دعواه وهو الاستدلال بالاجارة في العدة ثم ان المساجير انما من الخصم في ادعى العدة
بعد ذلك لا يسمع دعواه وهذا الوجه لا يجرى في الزرع زرع فان كان من ذلك الزرع للمساجير وير بالزرع المستوفى اذ ان احد
القرينة السابقين ثم ادعى انكر الاستدلال بالزراعة في وقت الزرع في الفصل الثامن في استيعار الطرقة الاصل جاز
طرا ليرضه وان بطوله او كونه من ماله من جازة هذا يحتمل في استيعار الطرقة في الوسطا وعندما التوجه
ولم يكن جالس البناء وطوله او كونه من ماله من جازة هذا يحتمل في استيعار الطرقة في الوسطا وعندما التوجه
في فترتهم او كان المعروف فيما بين الناس ان الطرقة يضع الصبي في ذلك الاب ليرى ذلك فان ذلك مستثنى من ذلك انما بعد سنتين
الاجارة في ذلك ولا يستعمل في الرضخ ولم يستعمل على انه ان مات الصبي قبل ذلك فلا يجرى له الطرقة في ذلك الزرع في الفصل الثامن
ثم في كل موضع جازت الاجارة على الطرقة على الصبي وما يجرى من الوهن والارباح والوارث ليرى على الطرقة من طرحة
ولم ير عليها ان كان لكل الصبي الطعام ان يشترى الطعام والاربع ان يطر الاجارة اذا عرفت نفسها للفترة بغير اذن سوا
الاجارة في ثبوتها ام لا وهذا اذا كان لها معروف وان كان لا يعرف لها ربح الاجارة في الجاهل ان ينقص الاجارة الطويلة
المواضعة فالنقص من الاجارة لا يجرى عليها الصبي الجاهل في العدة ان كانت عروضة في الطرقة لم يكن لها ان يترك الاجارة
من عذر ذلك كانت لا تعرف بذلك لها ان تترك الاجارة في اللحم في سوا وليس لهم ان يجرى هاهنا في غير ذلك من الاجارة
لا يجرى الصبي فيها الا في حقها لا ينقص البع او طرقت سائر اوطان الجاهل في سيرة الخلق بغير اللسان او اراود
سفر اقليم من جهم والعد من ههنا ان عذر الجاهل في هذا فان كان العذر بذلك الزرع فليس لهم ان يمنع من

في بيان الرجل المظن ان غنما ما يغنيهن في بطنه فان الفل الصبي ثلثا ولم يكن مودة ليس لها الصبي على ان ليس مفرج وعبد القوي
او اكلان فباعت على الولد فودعت لاجل انها لم ترضع فلما اجتمع جلد ما اذا ارضعت بلين البقرة والبقرة تولد الاسلام فضعده
باب البقرة والبينة بينهما فلا المحبة قال الشيخ الاسلام ناول السكدة واذا شهد واما ارضعت بلين نفسها اما اذا شهد واماها
ارضعت بلين البقرة فالبينة بينة اهل الصبي ولد استبرأته او مطلقته طلاقا جعيا على ارضاع ولد له من الاجر له عليه
ولما المقتد من طلاق بين وطلاق يستحق اجر المصاع فيه واثبات هذه المسئلة في اوقات الفقهاء طالع ولا يتصور ولا استبر
أمراته بعد نقضه المدة ارضاع ولد من منها حتى جازم في جها قال الشيخ الاقام ظهيرين اربع الاجزاء وفي فتاوى في البيت
مسلمه رضيع ولد الكاخر ولد الكاخر بالاجر بليس به وقد صح عن علي بن ابي طالب كافر نفسه من كافر يستحق الماء واذا استبرأ جارية للطفقة
او ولد منها الاجر فكلية وكذا اذا ساجر للطح او عمل من ليل البيت الحرام ولد وكان الولد من ليلتها من ولد ساجر بالاجر
القطن اختلف الشيخ الكلبي الاصل في التوارك في باب منه المحبة جعل من التوارك لا من ولد ساجر امراته في التجر لان الولد لا يلزم الا
ول ان الولد يجر لياكل الاجرة الجرد المحبة القياس لاجزاء الظان الاجرة كما اذا ساجر بقره يشرب لبنها واد الاصف
بغيره فلو تشا فان ارضع لهم فاقهر من اجرة الية وهذا المقتد على وعلى الذين مضروا وما روى عن ابن ابي شيبة والذين يرضع
تبعها كما اذا استجر ورا قال كسبه والجر يرضع الاجرة تبدا وارضاع الصبي يرضعها ووقع فان ارضع من حلي الصبي او يرضع
فلا ضمان على الظان اذ اجبر الواحد وطعمه انظر وكسبه على الظان اذ لم يرضع فلان عند الاجرة على الساجر وما روى
عن الخرج من منزل الصبي وما اشبهه فلم ان يمنعه عانه لا يرضع فليس له منعا عنه ^{فليس له} فبما على الاجرة
على الساجر وفي الاصل واخرج المساجين من البيت وبقيت ثياب وما ظهر على الساجر امره بخلاف الجارية فانها ليس على
المساجر من ثوبها استحق الا ان يرضع منه المساجر وهو في الاجرة فان شرط على الساجر ولد له عند العقد فهو لانه يرضع
للعقد ولو اختلف في الثوب الظاهر فالقول في الساجر انه استبرأ من ثوبها وقارة الدار وطبيعتها واصلح منها بملك
الاجر اما سبل ما للحام فخرقه على الساجر اذا استلذ ظمرا او مستغصا للعرف فان شرط له الحام على المساجر قبل
الرماد والرفيق لا يفسد العجاة وان شرط على رب الحام او جرد الاجزاء وليس لرب الحام ان يمنع المساجر من
وسيل الماء او يوضع رفقة وان لم يرضع وكذا كان في ان يمنع المساجر من الانتفاع بالحام الية على هذا في كل شيء
كان على الاجر فان ان بن فعل فملك الساجر ان يرضع الا ان يكون له عند العقد من حريم وفي التوارك ساجر كما روى
للمحظ ان كان كذلك فالجوز في الجبل ان كان جاعلا في ثوبه وان كان جاعلا على ثوب الساجر او على غنمه فذلك على المساجر
قال الفقيه ابو الليث المصنف في هذه اهل تلك المدة ووطئ من الكاري ان يدخل منه فالحق به والعرف ولو ان
انه يصعد به للسطح فليس على الكاري الا اذا شرط في ذلك في عمل على امر عليه ان يدخل امره وليس عليه ان يصعد به
السطح استبرأ طافا او نادى على الساجر والطائر على الاجر وفي التوارك ساجر لظواهره في العرف من رجل دفع

الى جناب الجزء بالمعبر في الزمان لما هو من كبر هذا عاده فهو على صاحب الفهم والصنع على الصنيع وعلى التوب على
الفصار استعمالا الا اذا شرع على رب التوب وادخل المتاع في السفينة على صاحب الدابة ووضعها على صاحب
المتاع في الجباس ^{الكان} على صاحب الدابة في العجل والجواقي والسرج والجامع وغير العرف ^{في رعيه} فان قيل وليدين
على السجين والسلك والابرة على الجياط والبرق على رب التوب دون الخائف فان كان له من العمل ما يعملون بهذا
فمن على ما نفاض وجن التراب في الفرج على العرف فيسرج الدين على الجمر فيخرج الخبز من التوق على الحمار فيخرج كرم
على الطليح ان كان ذلك في غرس في غير الغرس ليس عليه واجر الكيل في الحظيرة رجلين على الاضياء واجر الحسب
على امره وهذا للتقاضي والتقدم في الاصل في باب النظر وفيه نفقة العبد وعلف الدواب على الجوز في الفتاوى
الصغرى اذا استاجر كرم الجازن طيلة فوارعه على المستجير ان اشترى الاستجير كما هو في كل الطريق وان اجره
معاودة فوقع الاجر **الفصل العاشر في الخطوط والامهنة والنوازل** ^{سكاري} ما امرت نفسه بالخروج من مخرج
عمال الاسير به اذا لم يكن الاخذ بما قاله الاصل قال ابو حنيفة داود يوسف ومحمد رضي الله عنهم كرم ان يستجير لانه
اوامة يستخذمها ويغلبها لان للفقير بالاجنية متفق عليها الاستخدام لا يمين معه الاخذ لا يغلبها قبل نيلها ^{تطمين}
في النوازل وفيه نفق رجل له امر بالغ ليس له ان يوليه اذا اراد منه شيئا بطالة الا اذا اذن له ابو وعين حلف بن توب
ان يوليه رجل دفع الى الجياطي بالخطبة فيا ارجعه ولم يشرطه الا جاز في نفسه اعطاه صاحب التوب بان يدفع
اجرة في قاياس قول الجنية وطيله بنا على مسئلة الصلح اذا استملك قبل ان يسلان فصار على اكثر من قيمة جاز عند
اجنية فحله فاما وقال الجنية او اللبث وعدان الزيادة جاز في قولهم جميعا ورب التوب اذا دفع الى الخائف الا ان
ان يربث اكثر مما يحتاج الى جاز ان كان هذه المسألة بنفسم لكن جاز طريق الابطحة السلم اذا جاز نفسه من
كان في جاز من جاز وكبر لان فيه لم يسل السلم جاز في الزيادة والسقي في حديث على بن حكيم اقر نفسه من جازي يوقله ^{الشار}
الاسير ولا يجوز له الجوزي لان الضيقة الناصح في الخرافة هذا المطلق لكن هذا قول الجنية فلا يذكر في كل
في كل موضع يعلق المعصية بفعل فاعل فاعل من هذه ذلك لولا جريته يستخذم فيه يوقله وكيفية اوبت نار يطيله وقام هذا
المنوع ذكرنا في قاياس الجوزي حلال اسائر يما وضع فيه رباب الخزان انقص من الجارة ان كان الخليل يملحها لا يسل
الصلح لاجل بفرجة ^{يركزونه} وان كان يفسد قبل المستاجر ان شئت فاقضوا لا فاسجروا ما ياتي الوقت اصر الخليل ان فيه
نظر من الجاسين فمن بين اثنين فوضع على ان يكون عند كل واحد منهما قسيه عشرين ما هما فان ذلك مهابا باطل لا
فصل الدين الحمد ما ان جعل في كل الا ان يكون استملك صاحب الفضل الدين ثم جعل صاحبه في حل فحينئذ يصح جاز
لانهم جنة وحبته المساع باطرا وحبته الدين جاز وان كان مسئلة اخرج وهذا ما يوقله في ذلك الذي ذكرنا اذا بلغ الخبز
اراد ان يفسد الدين لاجل ان يفسد ان كان مسلمين وان كان المدبون في ساحل الرب الدين احد اليهود ولا استاجر

اسم النبي ثم كسبه وسبعة للمصالح فلا لا يطيبه ولا اذا استبرج ولا ينفخ لطنون ولا ويرى بها حجر الجمر ويطيب الله
اعانت على العصب وجعل العصبية على هذا الامام خالي والنسخ الامام على انه لا يطيب ولا يعبرون انه لا يطيب لاجل العصبية وفي نسخة
امارة نامة او صلح كذا صلح زينت الله ان كان على طهره على اعيانها ان غفره وان لم يفرغ تعذر فيه وان كان
على غير طهره قال النسخ الامام لا يطيبها والموضوعها كالمشرط شرط ولا استبرج ولا ينفخ له اصناما او يجعل على الثوب
ثمايل او يفرغ لسياجها قبل الصنع من مبرأ الثوب لانه لا ينفخ على الاستبرج على العصبية عبرة لانه اذا استبرج باعثة
او عصبية جازف لطنون وغيره فلا استبرج يطيب ولا يفرغ له ان ينفخ لمصالح الجمر الا انه لا ينفخ على العصبية او
هذا في الجامع في الجامع الصغير سلم كسر يطاولا اودق او رنا او نحو من وجوه سبع من الالوان وعندهما البعض ولا
يجز الدم ولا عرق النصف او السكلم من عرق الخراف قال النسخ الامام صدر الاسلام او ليس شرح الجامع الصغير
على قهنا راعى في قول المجد اذا انفرد جمل السبع حكم انه ابي فاستبرج ولا ينفخ له لانه يعطى الجمر الكسبة من مال
المجد ولا استبرج لكن السجد دفع الباب واغلقه قبل السجد يعني في الحجة اذا استبرج حان فاعلى الفجر ولا
يعطى عليه فنه من ماله من غير ثوبه اجرة الحان لا يطبق له الا ان ينفخ في يده على ماله الخفاف على الباب المقدم
كان ان كان مسطلا في كرا او قات واعاد رب بداحه انما عليه طون في غير ياداة ولا يفرغ الجمر على اثني عشر حسنة
من الشركين فاستبرج واد من جمل اليمين اخرى قال ابو يوسف لا يفرغ ذلك كان الحار يعرف بسجف فلا يفرغ وان لم يعرف
فلا يفرغ قال ابو يوسف هذا خلاف ما قاله استبرج ليعفد له جمره حيث يفرغ استبرج الذي سماه الجمر لا ينفخ او
يجوز عندهم ولا استبرج الذي فيه التلويح او استبرج من يبيع في الجمر ان ينفخ ولا استبرج من يبيع في حار من يبيع
يكون في الخلاف كما في الجمر ولا استبرج ليعفد له الجمر واذا استبرج الذي من المسلم ولا ينفخ له باس وان
شرب فيه الجمر او عديم فلا يصح ان ينفخ في السلم حتى كما اذا استبرج واد من فاسق يعطى اليه فيها ولا استبرج الجمر الذي
لغير الناس من الجمر
والاخر الثاني من الجمر
والاخر الثاني من الجمر في السيف والنفقات اما الاولى المسماة بالمال كان قبل من هو دعوى العفد
كان في اوله من هو دعوى العفد وان كان الذي من الجمر ان كان في من هو دعوى العفد وان كان بعد
الدين فهو دعوى الدين وحكم كل واحد منهما ياتي بما سفي كما في هذا اذ في الفصل تحت الجمر والاسم بعد ما سكن الجمر
الدار ولا الساكن استكتبنا لغيره قال قوله والنفقة بينه وبينه والدار على الجمر ان اذا تزوج في رجلا كان لهما معروفان
عبد الخلة وان لم يكن معروفان للنفقة او اللبث ان اقصا صاحب الجمر على الجمر او اسكن جده فلك قاله في ذلك من حين
تلك وبعضها خفا قال النسخ عاصي الجمر الا انه لا يفرغ بخلافه ان يفرغ على بطر العصب او كان ان كان معروفان
وما ذكره ان الرجاء اسكن حان مستغنى عن ذلك عاصي الجمر خلا وهذا القول ولا استبرج واد من مسلمه الذي

قول من يدعي الحق وهذا القول قول الجاهل لا ينكر له كالمذبح ينكر المقداس لا جبر في الدابة والسفينة وفي التوارخ جبر
على جبر الله انما ساجره لم يمسك سكان في سفينة من زفير الى اكل العشرة دراهم والى يد السفينة انه جبر من زفير سفينة الى
اكل خمسة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا يبرر لاجل صاحبه وان اكل البينة بينة للمذبح والجواب
السفينة والمذبح على صاحب السفينة بعشرة دراهم لان الامرين كانا كانت لجاهل صاحب السفينة الغفلة انه لا يبرر للمذبح من
في السفينة وان ادعى جبر الله انكره بغيره من زفير لا يبلغ عشرة دراهم وادعى الاخر انما ساجره لم يبلغ به الا فيلادس
بجثة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه مع بينة ولا يبرر لاجل الجبر وان اكل البينة فالبينة بينة صاحب الجبر لان جبر
البطل واجب عليه فلا يجوز الجاهل على ذلك ان كان قبل وبعد الجبر ولا يبرر لاجل صاحبه لما ذكره وهو جبر كل كرامة
فما بلغ موضع القسط قال صاحب الطعام فقروا على ذلك للمذبح فالقول قول صاحب الطعام وعلى المذبح ان يبطل الجبر
بحسب ما به هذا المذبح يدعي الجبر ليدفع القول قول المذبح وبما صاحب الطعام كل الطعام حتى قصه ما بين من طعامه
يعني ثمن الجبر فزك ما تقص من الطعام وجعل ساجره لاجل ساجره الى بلد كذا ويسلم الى المصارف سلم ومرت فقال
المصارف الجاهل ان وزن الحولة اشقر مما كان في بارناج واما لا تطبق من الجبر فبما تقصم الغفلة بعد ذلك وان الساجر
او فبتك الامر وقال الجاهل انما ساقى القول قول الجاهل لا الخصومة لكل واحد منهما قبل صاحبه على الخصومة في الجبر صاحب
الحكمة وفي التوارخ جبر الله على الجاهل فاما المذبح فوضع تلك الامور في موضع من تلك الامور ثم وزنها
على صاحبها وسلم اليه فلم يرضها ابدا على من جبر ذلك الوضع وصاحب الجاهل ياخذ الجاهل بالكرار وان لم يرض صاحبها
ما وزن ما يبعد ذلك قال ذلك كان الامور في موضع مستاجر بالعقد فذكر اعل من استاجروا ان كان في موضع خلق يستلم
باجه غير محقق فبعد وزن والتسليم على السلم البقرة في ذلك على الجاهل لا يبرر عليه التورخ تاليا خفي في التورخ جبر الله
ان ينفذ على اهله عشرة دراهم في كل ثمن فقال انفق وكذلك الامر فالظاهر يبرر الامر بحلف بالله ما تعلم انه انفق من هذا
شهر دراهم القصار اذ لمسا بالشئ فقال رب التوب ابر هذا ثوبه وقال القصار هذا ثوبه فالقول قول القصار هذا ثوبه ان كان جبر
للقصار هذه القصة فان قال رب التوب هذا ثوبه لم يبرر له ثوبه وقال القصار هذا ثوبه فان قال رب التوب هذا ثوبه
ولا ابر عليه وكان هذا في القطع والخا طر باخذ لكن بعض الخا طر بتم تركه على الجاهل لم يثبت هذا الخا طر القصار
ولو لم يكن هكذا لكان القصار فقال ثوبه وغسلته وقال رب التوب لم تقص انت ولكن انا فترعت عندك وفبتك لوقا
قصر غداي هذا عندك وبنتك لا يصدق رب التوب والقول قول القصار وكذا الشئ هذا من الاعمال اذا كان في يد
صاحب العمل اذا اخذها فلا كما اخذ جبر اوجه يد المالك فالقول قوله فان طالب القصار بيمينه لم اخذها ما قصر لكن اخذ
ماله عندك كذا في قصته هذا الثوب ثم مما اذا اخذت القصار رجع الثوب فقال القصار هذا ثوبك وقال رب التوب
ليس هذا فافض رب التوب وزل عضدا عن ثوبه لا يبرر له ثوبه ولا يبرر له الا ان يقول رب التوب اخذت عوصا من

أول من قال القضاة في الحجة إذا كان للمسلم على الأمر ديار فرض عليه عشر دنانير مرة البتة قضا صليحي
وان كان الجني مختلفين للزاني **كتاب القضاء** وهو مشتمل على عشر فصول
الأول في التقليد الثاني في أدب القضاء الثالث في كون خصما وفي كون لا يكون وفيه فصول القضاء على الغائب ضمن الأمر في حكم
القاضي ما يجوز وما يجوز وما يستند ولا يستند ولا يطل حكمه وما يطل فيه القضاء في المعهودات والقضاء على الغائب
وفي آخره ان القاضي هل يسأل عن السبب الخامس في الحكم السادس في كتاب القاضي في القضاة السابع في الجيوب الثامن في
نصب اوصي وفيه فصول التاسع في المجلس العاشر في الخطر والاباحة اما الفصل الاول وفيه التفتي عن ابي يونس ان الامر
الامر الذي ولده السلطان على ناسبه وجعل في رعاها واطلق له القرض في الرعية كما يقتضيه الإيمان لان يملكه غيره
وكذلك السلطان مع الخليفة ما لو قال فلان طابت بنودا ام لا يملك بملك القضاء والتفتي ابي قال يونس
إذا كان القاضي في الأصل ثم مات القاضي ليس الامر ان يولي قاضيا ولا كان امر في رعاها وجعل في رعاها غيره
كان القاضي في الأصل وان حكم الامر لم ينجح فانه جاء هذا القاضي ولا هذا الامر بكون الخليفة اوصي في الأصل
ذلك قضاء القضاء السلطان واكثر غلامه على من ولاه بغير القاضي جاز في تقليد القضاء بطريقين عن السلطان
وهما ركض السلطان بنفسه لكن في نفسه لا ينفذ لانه ليس اهل القضاء وفي الصلوة لو صلى هو اهل غيره بلا فائدة
جاء في الامام تراويح عبد القضاء فقلنا فانه القاضي بذلك الامر ويخرج الى تجديد الاذان كما هو قول الشافعي في جاز
الرق ثم غفر الله له وتاوى في نفسه اذا ما السلطان فافتت الرعية على ان يغير السلطان وجعل سلطانا ما احيا
تقليد القضاء والخطاب قال الامام فيمن ان يكون على اعظم بصير سلطانا لم يكون التقليد منه وهو جليل نفسه
تبع السلطان ويعظه لرقه اما في الحقيقة الى ان وهو السلطان اجتمع اهل بين وكذا القضاء ارجح في غيره ولا يفتي فيها
ويجتمعا وجعلوا الرجل سلطانا يصح ان يغيره في رعاها ولا يفتي في رعاها ولا يفتي في رعاها ولا يفتي في رعاها
رجلا لم يامر الخليفة ولا القاضي ولا صاحب الشرطة ولا خليفة البيت ان يصلي مع الجمعة ولا الجمعة لهم وقال محمد في قوله ان
رسم رومان ولا يدين فاجتمع الناس على ان يصليهم الجمعة حتى يعم الخليفة صحت جمعة الهري ان عبد الله بن عبد الله
بالناس وعثمان رضي الله عنه محمول فيكون للقاضي ان يصلي الناس الجمعة الا اذا كنت ذلك مشغورا ورواه بن مالك عن ابي يونس
عن ابي حنيفة رضي الله عنه وذكر في صلوة الاصل في باب الجمعة ان القاضي ان يصلي مع الجمعة جاز للشيخ حماد عليا
اذا كان ذلك مكتوبا في منشور نوع منه قال الامام الحسن بن علي الدين السلطان اذا قال للوالي ان يصلي مع الجمعة فليفتي
يصح ما لو قال لوالي امره ان يصلي مع الجمعة لا يصح منه ان يكون وقال الروي في من شئت مع وقال السلطان لا امر
فلان ولا يبت بنودا ام لا يملك تقليد القضاء لانه هذا اللفظ يقتضي تفويض امر المال للمجلس الشافعي في المعتد في شرع
الشافعي اجماع على القضاء حال عدم العلماء واذا اعطى من غير العلماء لا يجوز له ان يفتي في مال غيره وهو عليه وهذا قول الشيخ اكرشي

والحفاظ على علماء العراق وهو اختيار ارجح من غيرهم وقد امتنع عن ذلك لولا انهم لم يوافقوا
بوما قال شيخ بلادنا لا يتقبل من كان مسلما لا من نفسه المحرم ومن غير النعم لان العجم والناصبين ومن بعدهم
من علماء الدين يتبعون من غير كراهة وعن شيخنا رضي الله عنه الفضة ثلثة اشان في الدار وواحدة في الجنة اما الدار
في السائر في جمل علم رجل جاهل فنفى عنه علمه واما الآخر فجلد به ناله الله علما فنفى به فذلك في الجنة وعن سروق انه اخبر
يوما عن ابي علي عن ان اربعة سنة لكل اديب الفاضل لمجدح واما القضية الاخرى للسلطان ان يستعمل القضاء
الا الموقوف في صلاحه وفقهه وعلمه بالسنة والادب ويوجب الفقه قال في المحرر وعندنا العلم شرط الاولوية
لا شرط جواز التقليد حتى لو نفى عن غيره لم يصح وكذا العلم لا شرط الاولوية في التقليد بل في الاختلاف في الاولوية
الاربعة في تقليد حاشي الفقه والاصح انه يصح التقليد لا ينزل بالفسق فلا يحيط اما يستحق التزلزلة عند عامة المشايخ
لا شرط في التقليد انه من جاز ينزل عن ذلك فاني ينزل والاعلم ان العلم لا يمنع الفسق لا ينزل بالفسق بل خلافه وفي
قوله من علم عن ابي الفاضل اذا نفى اذ لا ينفى عن غيره من صلي او سلم او ابراهيم بن علي فانه من غير مقتضى فقهه وعلمه
سرد لم يصح من ذلك دليل على انه لم ينزل عن نفسه سواء كان فاسقا من قبله او كان عدلا لم ينفى عن نفسه وصار كالخليفة لا ينزل
بالفسق وهذا على ان الناس كلهم من جاز شاهد عندنا فان الاكابر لا يقبل شهادة الناس مع هذا لو قيل
هذا فالفقهاء فكلما الفقه واما استحقاق الشريعة هل ان يتقبل الفقه في رتبة او قال بعضهم بغيره وقال بعضهم
لا بأس به وقال بعضهم وعلى عامة المشايخ ان التقليد رخصة لا ركز ينفى وهو الحسن عن ابي يوسف ومحمد بن
انما اذا قل من غير سلكه لا بأس به وان سلكه لم يرد ذلك ويكون مسببا وهكذا في المنقح ان ابي الفاضل ان يطلب
كذا ترى الحسن في العجينة والفتاوى فان فعل من سوية اذ في الفقه المصنف جعل في الفقه قوم صلحون في
قوم صلحون في ذلك الدرع في اصل الدين والدين وهذا اذا كان في البلد قوم صلحون للفقه وان لم يكن
وكان في البلد قوم يصلحون او الامنع بعد منهم لا بأس به وان لم يكن فامتنع بانه اذا كان في البلد قوم يصلحون في ذلك الدرع
في اصل الدين والدين وهذا اذا كان في البلد قوم يصلحون فامتنع ان كان السلطان بحيث فصل الخصومات بنفسه
لا يافون وان كان بحيث لا يفصل يافون ولو ترك الكوفة فليجاهل في الكل ولا افضل مما انه يتقبل من الامر العدل
ولما روي ان الصحابة سرقوا ثوبا من ثيابهم فبلغوا على الناس من الحاج قال في المحرر ولكن انا في تقليد
الفقه من الناس اذا كان مكره من الفقه بحج ولا يرضى فهاهنا بشر ولا يرضى عن تقليد بعض الاحكام كما ينبغي ان كان
جواز التقليد حكم الامام الجاهل الصحيح انه يجوز ولا ينبغي ان يفتي الاجرة الشريعة التي ذكرنا الا في حق سبعة فانه يجوز
وان لم يكن عالما بالادب من الدولة يريد ان المنقح بكونه عدلا لا بالكتاب والسنة اكل في القضية فوج سبب السلطان
او قد فضا مصلحي طاهر كالمصلي ليرد ان يفتي بذلك طاهر في المنقح في اركان الصلوة في ما لا يفتي في الاجناس السلطان لورثا

مشرك على المسلمين ثم سلم فاجتمع هرعن قضاة ولا جناح ان لو وليه نائب السلطان اذ قد صدقنا لغيره من رجلين فقتل احد سماه
 في القصر في مصرى ودفن جليل كان قد ترك كل واحد منها في القصر فخرج من القصر لم يبق له من الامام طلاقا من
 القاضي بن علي بن عزلا نائبا القاضي نائب السلطان فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 الامارة بالشرط وصافا في الوقت في السنين عزلا نائبا القاضي فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 وقاضيه اجاز الجمع وتعلق القلم من الاثنين بطلوا وصادا في وقت المستقبل بان فالاذوم فلان فحكم بقتلوا من القضاة
 فالجده وقال ابو يوسف في بيع وعلا القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 ١٢ رضى بان لغيره القاضي في القصر فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 في مشورة البذل والسادا في القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 بنو القضاة في القصر فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 جرحوا ويقتلوا لك كما ذكر الامام الخواري في كتاب الصلح في باب الحكمين وعلى هذا ان القاضي فاق ذلك بكتاب جرحنا انا في مسجد
 معين لا يكون للكتاب ان يفتي في ذلك السلطان في هذا التقيد فانه لان في ذلك الوضع على كونه على احصاء العلم
 في القضاة في القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 لا يجرى لهم التقيد ولا يكتب لهم عند ما يكتب في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 الصلح ولما على طامر الرواية والصبر طاعة القضاء فلا يصبر من على القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 وفيه الخليفة او السلطان اذ قد جلا القضاء ووالقاضي ذلك هو ان يقبل بعد ذلك ان يقبل من مشاهير في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 ذلك التقيد بعد الدرد وولف بطريق القضاة بان يفتي في القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 نفس من فاقبيل الرجوع ذلك المجلس وقيل في المجلس فمر ذلك هذا في ما لا عاقلية فلم يقبل ذلك المجلس وقيل في المجلس
 واسند الا لا يكون او هو القضاة في بيعه للموكل في الوفاق انهما ان يتبلا بعد ذلك ما لم يعلم الموكل برده كما هذا
 والقاضي في القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 عن ابي القاسم ان القضاة على قمين فاقبيل في القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 القاضي في القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 وهو ذلك في القضاة احتسابا على الشئ في هذا قضائيا في المحنة وان كان لا يجزى الطلب بالشفاعة من السلطان
 اذا فاقبيل في القضاة جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل
 على السلطان في القصر في الحكماء جلا فلما وجد هذا فاسجد على النواك في التقيد وفي القصر في قتل

[illegible]

[illegible]

محمد بن علي الاخر وحدثنا فان تبعنا او اقصيا او حثينا من غير ما اتفقوا عليه في موضع من احوالهم الا برفع على الاخر وكان يوقف
على اهل البيت وحدثنا ان يظن حجة لا يواظفها وكان يظن الخطا وباري بالحق وبقضي وهو حاس منكم او من غير
يقضي وهو يثني وفضل ما عجل في المسجد الجامع ومي وجهه فاقبته ولا يلبس عند قال الشيخ الامام علي البرزوي هذا كان
الجامع مسجد الحى وبه وسط البلد اما اذا كان في طرف من البلد عمار مسجد او وسط البلد فان كان راي يتران ينفذ عند
اهل الفقه فقد اذن ولا ينافونهم بمحضر من حضوره وان كان حيا واصله يحضر من بعدهم جلس ومن ان كان غيبا عاده
وهو سلم الخلف للشيخ فيقول سلم عليا من غير في رد السلام وتركه ولو اراد الجواب في ان يتركه وعليكم السلام وكذا الله
وكذا لو جلس لهذا ولقرآن القرآن حجة رد السلام وتركه ويصلي ركعتين تحية المسجد وما عجل في ذلك فيستظهر في المحر
والناس يزدريه فيقول مستقيم فينبه ولا يمانع احد فان وعدهم ان يخطب او يخطب في ركعتين حتى يذهب ولا يثيب فيقول
المجلس ولكن مجلس فطره السلام وكذا التقى والفتية لا يقضي فمنا رجاء قال ما عجل في ان يخطب باليوم الذي
رب المجلس لا يقضي وهو بل احد الغيبين قال من الامامة المحل في ان كان اقصيا يثني ان يقضي من اهل قبل ان
عجل في قضاء ولا يسمع من رجاء محبين او اكثر في مجلس واحد الا ان يكون الناس قليلا ولا يقدم رجاء غيب جاز فبذلك يثبت المسجد
حدا او لا تفرق بين الناس في المعاملة مع الذي والدع على التقى هو الال الذي عن السبب بان في اخر الفصل الرابع
رواها الذي التقى في ما يسمع هذا خلف الغفم هذا مع ذكر كريمة الدعاء بان في فضل البيوت وفي الجواب الذي
يجوز مجلس الحكم وان كان الدعوى في سنن لم ينفذ في كاري في الحكم بل يحيا راشنا حضرت من عاونا نشاء بعضا فان
عجل الذي منته الاحصاء في محضر وان جعل المحضر فان قدس الزم ذكره في الاقضية قال فيه وان كان الدعوى في العا ولا بد من ذكر
الحديث ورواه مسان للعدة بان يجد ويعلم الدعاء ان يرد في القضاء اذ لا اراد الحكم وطلب الذي الحكم ليس فيه ولكنه من ادب
التقوى وكان في الفاضل الحكم ليس يار له من كنه احبها او يعملة ثمة ايام ان قال للدعاء عليه دفع قال في اسنى مكان جامع الصغير
في باب التكايف ايخرج وانما يعملة من الدعوى ان القضاء محلي في كل ثمة ايام او جمعة فان كان مجلس كل يوم مع هذا السبعة
ايام جاز فان مضت الدعوى ولبان الدعوى بار الذي يصار المدعى عليه ويقضي عليه ويكتب المحل واما التقى فيض الدار ان
الدعوى في الدار والقضاء في اليد فلو اقيمت البينة على الدعاء على الكاثر غاب المدعى عليه واما في الدعوى في الدار في دعوى
الزوائد لا لا يقضي عليه حال غيبته ومنه وعن ابي يوسف انه يقضي لبعض الزوائد في الدعوى ثم غاب بعض التقى في دعوى
غيبته وهذا القول من التقى اما ان الزم عدم التقى ثم انكره في دعوى التقى وعاد في الدعوى في كنه البينة للالاف
ولو ادعت المرأة الطلاق على زوجها او ادعت امة العتق على مولاه او طاعة البينة وعاد المدعى عليه بكنه البينة في المالك
في كتاب الدعوى في بار الشهاد بالمرأه ان هذا اذا لم يكن عن الغائب فيكون البينة وارث فان كان يقضي حضرته وهذا كله
غيبته الدعاء على دعوى فان مات المدعى بعد اقامة البينة فالتقى فيض في كتاب السماوات رجلا او دعي دعي على رجل ويقضي به

الفاضي ثم غاب المقتضى عليه ولم يأت المص في هذا مقام مرقين به للمقتضى عليه قال لا دفع الى المقتضى نصيب له من ذلك سلا في
المرعى على الذي نصيب على دفعه اياه من الان لا بد في كتاب الشهادات في المبدأ الثاني وهو باب شهادة الوكيل آخر
الباري رجل احضر رجلا واحد عنك فلا تأوكل بالخصومة معه في مكرهه واقام البينة ومات للمدعي عليه قبل
تكملة الشهادة ثم عدلت البينة فان احضر المدعي رجلا اخر ولا يدعي عليه حمل الوكيل فانكر وكاشه فان الفاضي يقتضي عليه
بتلك البينة ونظير لو قامت البينة على الوكيل وغاب فحضر للوكيل او قلت البينة على الموكل وغاب للموكل فحضر الوكيل او قام
على المحدث فان فخر الوكيل او قامت على يده شهادين فغاب في ذلك الوقت وحضر فله ان يقر او قام رجل البينة على
واثبت له مرقن البينة فغاب في ذلك الوقت او قام بينة الرضاية على غير البينة فغاب في ذلك الوقت ثم حضر غيره آخر
فانزعت في تلك البينة على الساق في المقتضى عليها وتخرج ادب الفاضي لخصاف شمل في المقتضى في باب الفاضي يستحقه قال
بعد ذكر المسئلة القضاء يعلمون في هذا فان الفاضي يستحق مرجلا لسمع الشهادة او يكتب له حكمه في الفري الشهادة
في فصل في بكت البينة بكتاب وفيه اسم شهد وعندي ويكتب للقاضي شهادتهم فيقتضي الفاضي بذلك من غير اعادة الشهادة الى المجلس
النقض: فلم يصح قضان ولا يقتضي الفاضي الجار الخليفة ان ارسل رجلا الا ان يسمع الخليفة مع آخر عند الفاضي الذي لم يأت
للمخليفة بالاستخلاف فالمرجلاه وهذا يدل على ان النائب المطلق لا يسمع الشهادة جازم الفاضي ان يقتضي بتلك
الشهادة بالنائب النائب وان كان نائبه يقتضي بتلك الشهادة التي قامت عند الاصل والفاضي مع النائب كالوكيل في كل
ويعتبر ان هذا من ان يرسل الفاضي الشاهد من في الدعابة والاليوم في بدل المدعي وهذه العارة والى الفاضي
ولا حاجة لاحد الا ان يحضر مجلس الحكم ولو شهد واعلى البيع والتسليم يسالهم عن الشهادة انما بالانواع او من معانته فان انا
الفاضي امر الشهود في بينهم ويسالهم ان كان هذا موقوفا هذا لا يستغنى عن ذلك وهذا الحياط الجلس الرابع في التزيم
والعدالة والتزيم والاعتقبة العدد في التزيم والترك ورسول الفاضي الى المترك ليس بشا والاحد كفي بالثاني لسط قال
محمد بن ابي بن مرجلين وامر ابن واقموا على ان العدالة والحرة شرط واجهوا ان اسلام الذي شرطوا ان يكون الشهود على
واجب على ان التلقا بلفظ الشهادة ليس بشرط طاعة جاز ان كان اعني عن ايجته ربح لا يجوز عن ابي يوسف انه هو
وعند بل العبد لم يلا والابن لا يرضع عند ايجته واهو مستخرج والصبي لاهل التعديل السر ولا كل من لا يقبل
شهادته اما تعديل السر والعدلية ذكر الصلة الشهيدة ادب الفاضي ان الفاضي كيف في الرقة اسماء الشهود واسماهم
وحلاهم وبعالكم في دفع ان المترك في الرقبة والاشارة من جرائم كان عدوهم رد الرقة الى الفاضي في
السر والجر بعد التهم فيقبل الفاضي هذا في تعديل السر ولا يشترط في قسمة السر العدد ولا اهلية الشهادة لكن يشترط
واما العدالة في الفاضي المطلق فيقيم تركهم في العدالة بلفظ الشهادة في مجلس القضاء ويشترط العدد لا في معنى
ولهذا لا يصح من هو ليس لاهل الشهادة وهذا لا يصح من هو ليس لاهل الشهادة وان كان عدلا وهذا لا يتبدل اما اليوم

فوقه الاكتفاء بتركيبه للمطابق لاجل قوله في كتاب الترتيب تركيبة العلانية ببلاد وفننه ولا يشترط العدد ولا اهلية ثم خرج الخط
ان يكون الترتيب العلانية في تركيبة السرا عتد الذي تركبه السري في تركيبة العلانية ثم في تركيبة السرا في الحائط النسخي
على قوامه وان يسال غير الاول فانه يعلم الثاني كما في السرا الاول لا يعلمه سال من حله من غير ذلك وجهه الاخر وقد عذر الاول
فما صاروا كانهم صا الاعداد فان عدل الثالث فالعدل الاول ذلك وجهه الثاني صار الجميع لولا والتمسك بالعدل في وجهه كما من
للاراء والمجودة القيد من مسته ولا يسال جلا في الشهود بل في الحكم وهذه المسئلة رواية وماذا كان للشاهد بين
على الشهود له وهو مفكر ان لا يقبل الدواعي لاعداد الشاهد بل الشهادة او جوارها من ايجته في قبوله وعن محمد بن يساك
صادق ان قدامه من المطابق قال لا يقبل تعديل وقال لم عدل لكم وعرفوا في شهادتهم فان كان للشهود على من يرجع اليه
في التعديل جعله واحدا من المعدلين وتركبه المديعي ليس في تركبه الجالس اصفى للعدل للشهادة وقل من يرى ان يسال
عن الشهود من بعده اياهم سفيان بن محمد بن قولنجهم ان عدل به عدل ليحيي سال عن الشهود في الحكم وهذا اذا جعل الحكم فله كان
وهو من يرجع اليه التعديل من المعدلين في الشهادة ليس بمعدل فلهذا على نفسه جائز ان لا يقبل ان يقبل هذا في
لا يطلع على المديعي ولو شهد جماعة على الترتيب واسان على الجميع اصدرة ادب القاضي في الخصام وطول الجلساء في فهمه
ولما القاضي الذي في قوله في شهادته ان قال من عدلهم او قال اسي قوما لله صلح بين المسلمين في الحق فان عدلهم في نظر في ذلك
وبالاجماع عن سبب التعديل فان عدل اثنان وجهه الثاني فالجميع اولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل من عدلهم
اصل الشهادة لا يقبل عند التعصب فالجميع اولى وفي الاقصية ان كان الشاهد عن عا ولا يعد من بعده كتاب القاضي
بل من يجز عن حاله في عرف فحق الشهادة فاعب عليه منقطعة سنة او اكثر ثم عدل ولا يرى منه الا الصريح ولا يشي
للمعدل ان يجره فله كان مشهورا ايضا كاجتهاد وسيدان واعب عليه منقطعة سنة على العدالة والشاهد ان عدل
لا بعد ما تابا فالقاضي يقبل شهادتهما وكذا لو عالم عدل او عرسا او عيا ثم عدل لا يقضي شهادتهما الفاسق اذا كان عدله
المعدل حتى يقضي زمان يقع في القبلية صلوة في التوبة والفاسق لو شهد ثم تاب ومضى زمان لا يقضي تلك الشهادة
حتى يعيد الشهادة وكذلك لا يمكن برد القاضي بشهادته في تلك الحادثة فان عدل لا يقبل في ادب القاضي في الخصام
بار المسئلة عن الشهود ولو شهد رجل من القاضي فحادثه ثم شهد فحادثه اخرى فعدل على الحادثة الاولى ان كانت
في الحادثة من سنة اشهر يسا ان كان في الاول وقبل سنة وقبل سنة فيقول انما اراي القاضي وهذا السبب باصل الجتهاد وهو
مروي عن محمد بن ابي اسحق هذا الغريب الذي لم يشره في قوم موقر يسعم ان بعد من على هذا وكذا اذا غفل اللان في التعديل في
على هذا ونفسه التعديل في الاقصية ينبغي ان يعدل قطعا فيقول انهم عدل عدي لان الشاهد في تعديدهم لا
تعد بل من خبر عن تعديل غيره وعن محمد بن ابي اسحق في قوله لا اعلم منهم الا خبرا فالجميع ان تعدل في قوله لم يعلم
مدول الاصح ان ليس بمعدل كما قالوا الشاهد اسد ان عدل على ان كان ما اعلم لا يقبل شهادته وكذا في الاقرار

لوقا العبدان على الدوام فاعلموا ان يكون قراؤا ووقا الله اعلم الجور تصديرا والوقا لا تعديلا ان يقول المرنى هذا
عندي عندكم من جاز الشهادة والاقضية ينبغي للمضاد الجور ان يكون المرنى من شهودكم ويكتب
من عدل السجلا ولا ينبغي ان يكتب اسما جميع الشهود ولو انتم اسم من عدل انما النوازل يجوز عن المولى ان
فيها الحدود والاقضية الخصان ذكر اقاويل في تفسير المصنف فان شهادة اصحاب الجور لا يقبل وهي سبعة الاثبات
بالله تعالى والقرآن من الرضا وقيل المؤمن يفرح وعقود والذين ربوا المؤمن ولا ناسيب المرنى قبل تسعة سبعة
ذكرنا والنا من اكل الربوا والنا من اكل الربوا غير يفرح وقيل ما يوجد في الكتاب ثم قالوا اصحاب الجور لا يقبلون
وانما بنوا ذلك على ثلثة معاصيهم ترك ما كان شيئا من المسلمين وفي هذا حرمة الصفا والنا ان يكون
مسا بين المرنى والكرم وكل فعل من المرنى من الجور والنا ان يكون المرنى على الجور فالمرنى والمحرر اذ في باب
الفاضي ان العبد من جلب حنة سيئة ولا يكون صاحب كربة يعني لا يكون صاحب كربة او اذا كان صاحب علم او
صاحب كربة اما بان كتاب كربة يكون تركيب الكربة لاصحاب الكربة الا ترى ان من لم يفرح على السلام من الاعراب
او من لم يفرح على السلام على الجور الذي كان ملازمه من رسول الله صلى الله عليه وسلم والنا على الصبر ولا
ان كربة كربة تسقط العدالة في اصحاب العزة للعقاب والادوام على الصبر فيصير كربة قال رحمه الله في هذا في شهادة
الموازي عن غير المصنف ان بعض الناس شهد بشيئا ان يقول ما عدا ما يوجد ان في ذنب او شربان في هذا في
عبدان يقول للشاهدين ايقموا الشهادة وان قالوا ما عدا ما يوجد ان في ذنب او شربان في هذا في شهادة
في البرية اذ اسأل القاضي من الشهود فاجابوا انهم احرار ولا اصل اجرت شهادتهم ولا يشترط لفظ الشهادة اما اذا قالوا انهم
عبداء للمصنف اوقات الشهود عن قولان لا ينفصلان في شهادتهم حتى يقولوا الشهادة على العتق مكررا في الاقضية فلا
فان اقيم الشهادة على العتق وقضى العتق ثم حصل الخطا في العتق لا يثبت في انكار الشهادة عليه او اقام الشهادة على ان
الشاهد فاسق وكل من جاد عن اقرار الشاهد ان في الاقضية وعند المديعي على المديعي او على اقرار الشهود ان
المديعي جلي من الدعوى وعلى اقرار المديعي ان الشهود وشهدوا به في اقرار الشهود في هذا في اقرار الشهود عليه انا
استخرج الشهود حتى لا يشهدوا على عشرة دراهم صلحتهم على عشرة حتى لا يشهدوا على عشرة دراهم صلحتهم
طالبهم براد العتق فينبغي هذا الشهادة ووقا صلحتهم على عشرة ولكن قال ادفع اليهم العتق لا يقبلون ووقا على العتق
اذا اقام الشهود عليه بغير ان يثبتوا في اقرار المديعي ان يشهدوا على اقرار المديعي انهم مستأجرون فينبغي
يقبلون في الاقضية لو اقام الشهود عليه بغير ان يثبتوا في اقرار المديعي ان يشهدوا على اقرار المديعي انهم مستأجرون فينبغي
لو اقام الشهود على انهم عبداء ومحدودون في ذنب جبار ولكن يقال من عدل الشاهد ركا لو اقام الشهادة ان الشهود وكفار
او اقام الشهود على مسلمة فان قال القاضي ان الوقت يعلم حاله ونقص ذلك الوقت فان قال المديعي انا اقيم الشهادة

على اقرار ذلك القاضي انه لم يجد على ايمان قبل الوقت الذي شهدوا على اقرار القاضي ان كتماننا عن المرفق ذلك الوقت
لا يقبل الكل الا قضيه وقد كاتبت في كتماننا المرفق على البينة على اقرار القاضي ان اليهود شهدوا انهم لم يروا على ان لا يصدق
انهم لم يروا على الشهادة او على اقرار انهم لم يروا على المجلس الذي كان فيه هذا القرض بل هذه الشهادة وهذا كتمان
قر على ان تاديه ان الشهادة على المرفق المرفق وانما لا يقبل لان في المحار الفاحشة من غير ضرورة لا يمكن ان يعلم القاضي ذلك
سرا فاذ اعلن به صار فاسقا لا يقبل قوله وقال المضاف البينة على المرفق المرفق مقبولة وفي المتن في قوله لا يقبل على البينة
على اليهود بالان لا يروى الخبر ولا خبر يهود فليت شهدتهم وامضيت الحد عليهم وبطلت الشهادة الاولى المسئلة التي
ذكرها في الاصل فليت شهدتهم انهم اردوا بطلان الشهادة فقط ^{الحسين الحاس} في الجملولة في الاقضيه رجحان شهد على رجل
حلق امره المدخولة طلاقا بانها اولئك او عتامة فاني لول بنبه وشرع ^{المراد} والاعتق حتى اسأل عن اليهود هذا في الامة
مستقيم ما في الطائفة في الروايات الطائفة لا يخرجهم من بشارع لكن يجعل معها المرأة عدل متشفة ويمنع الزوج من الدخول
عليها وان كان للزوج بيت واحد جعل فيها سائر الخراف الطائفة التي حيث لا يجعل فيها المرأة فتدانه من الطلاق
منكر فان طالت الدخول في سيرة اليهود وفيهم من ليس بالمتفقه فله مزية العدل وسواء اذعت في الطلاق او عتامة
فان كتمان البينة وفي القاضي بينهما سلك لها الثقة وان لم تزل مرتبة ما اخذت من الثقة على الزوج لانها كانت شرة لانها مرفقة
عند ما كلفت باذنه لا يقض القاضي فهو متبرع ولا يبرئ فلا شهد شاهد واحد في الطلاق لا يجزئ لولاه فان طالت هذا
الشاهد فاسق لا يشكر وان طالت عتامة فان طاعة شهدي غيب فذلك والله فانه للمرجح ثلثة ايام ومجان البينة وبها في هذا
مستبرح وليس بواجب في هذه الاية شهد رجحان انما عرفه بدون دعواها او اذعت بضمها على كرامه ^{المراد} عدا حتى يظهر عدل
فان طلع للمعدل وتوفي بعته او قد اخذت ثقتها اشهر في من المسالة ترجع للول عليها بالنق وكل حال اخذت بغير اذن المو
لانها اخذت بغير حق وما اتفق عليها بغير القضاء فهو تبرع ولم يظهر بانها لم يكن استحقاق وانعت البينة بوضع على بغير عدل
ويؤيد ذلك ما تقدم من خلافان عليها فان ركبت البينة لم يرجع على السبق بالثقة عند البينة وعند ما يرجع عتامة بعد رجل
ادعاء آخر بوجده من بين المدعى عليه كمن بوجده من قبل نفسه وبالعبد والاحمال منها لعدم النفقة الطار وانما بوجدها كمن
بها لانه لا يمكن القضاء الا بغير حواجز خالصة وكل شخص قد ادعى المدعى عليه ولا يجوز على التوكيد في الاقضيه وعقار لا
اذا ادعى العبد العتق واقام البينة ^{بغير الجملولة} لان اسراف المرام عظيم فان كان المدعى عليه هذا فاسقا عتامة على ما بين من سبها
متلفا وضع القاضي على بدي عدل نظر الاما وان اخرج الى الثقة امر القاضي بالمر والامان على نفسه وان كان العبد مريضا او
لا يقدر على اكتساب القاضي في البدي على حقيقة لان ذلك لغاير لو كان للمدعي بوجبا او اذعت فاقام للمدعي البينة ولم يترك بل اخذ
القاضي من بين مكره كتمان لا كافي العبد كمن لا يجوز على الاتفاقي هنا خلاف العبد ولقد ان من لتسخر عن الاتفاقي على بينة كمن
عند ما كان كان ذابرها فاسقا فاعلى ما بين من رأى القاضي وضع على عدل فمرا ولا يجوز هذا الحد على الثقة

المسمى بوقال انفق عليه نفعه على يدي عدل وضوء يكون تبرعا في النفقة اذا اوصعه المتوفى على يد عدل وان قال
ان انفق عليه تركه في يدي اليد على حالي واخذ منه كذا قال في ان يعطى كذا او قال اكسر لي قبل المسمى
الزينة المان يضر عدالة الشهود في الجامع في ابواب النضارة **الفصل الثالث** فيمن يكون خصما وفيمن
لا يكون وفي الجامع بعد كتاب الاجازة فلا الرجل غير اذفع الى فلان الف درهم على ضمان لك والمذفع اليه
حاضر يبيع هذا استغراض من الامر والمذفع ويكفي التضييق فان استملكه المذفع فليس ذلك هلك فليس بهلك
امانه وكذلك لو قال اعطى العاقل الى ضمان لك بملوك فلا نرضه العاقل الى ضمان لك به والمذفع المذفع اليه
فقال اني لم تدفع مني فمعه المذفع الا نرضه في ذلك قال المذفع الى فلان العاقل اعطى العاقل الى ضمان عند مؤثر
للمذفع على المذفع والا نرضه في ذلك قال المذفع اعطى العاقل ان فلا ضمان وذلك الرجل حاضر في مرفعه المذفع
والارضان ومنه في الجنس في الاقضية والجامع اليه يجعل في القرب فلا ان له درهم او نصف درهم على ان يبيع
على الى ضمان لها من جازر وار الا نرضه ضاركا في ذلك قال المذفع الى فلان وكفى بالبيعة من فلان **الفصل**
فان دفعها اليه يكون دين على المذفع على المذفع فان غاب الوهب ولو ذكر المذفع وادعى المأمور به او
له وقبضها الوهب لم يوافم المأمور بالبيعة على ما قال قبلت منه فان كان المذفع غائبا وكذا لو لم يقبل فلان
المذفع من على الى ضمان لكنه قال دفع الى فلان الف درهم على ان يبيع في ذلك قال الوهب لم يوافم العاقل ان فلا ضمان
لها من فلان فلان نعم فلا تدفع مني الذي قال نعم ان قد تم من مرفعه قوله حب المذفع الى ضمان في بيعت
لم بشرط الرجوع الى الوهب فلا ان له درهم او الف درهم على ان يبيع في ذلك قال الوهب لم يوافم العاقل ان فلا ضمان
البيعة والنفقة والمخرج كصفة المذفع في ظاهر الرطوبة بشرط ان العاقل اعطى الرجوع حتى ثبت له الرجوع على الامر في
الامر بقبضه الدين الاحصاء في شرط العاقل او بشرط الرجوع وكذا البيعة للامام الرضا في انفق على فلان
يبيع على الامر ولم بشرط العاقل او بشرط الرجوع وهكذا في اصد المذفع في فاقه الصيغة كتاب الكفاية وقال المذفع
بالانفاق يبيع الرجوع وقال المذفع المذفع في انفق على فلان ان يكون ذلك جاز عليه فقال بعض مستحقه المذفع ولا يكون
ولا احصاء في ذلك ان يكون دينا وقد انفق على فلان على اياه اياه دارى وقد انفق على سواه في صفقات الاصل في ان يبيع
دفعه الى الرجوع وقال الامر انفق على الولد في انفق له المبيع ولم بشرط الرجوع ثم في القربة في ذلك الدين وقال دفع الى فلان ان
درهم قصدا لم يذبح لوقال المذفع فلا ان الف درهم ولم بشرط ولا ان يبيع الى ضمان من دفع المأمور به ان يكون يبيع على الامر
او خطبه وقبضه ان يكون للمذفع في السوق بهما اخذ خطا ومن نفعه على امرى جاز سوله او يكون يبيع منه فانه يبيع على الامر
بما اشبع وكذا وكان الامر في بيع المأمور والمأمور على الامر ولم يجر له من هذا الا ان يبيع في مرفعه عليه وعند يديه
يبيع وهذا الامر في انفق في فان قال تدفع الى الرجوع على الامر بالامام السلطان فله ان يبيع ولا فقال المطلوب له

للمضيق فانه قال لا انا القاضي بعد الشهادة وطالب الحكم له على ما يستحق هذا المحمدي الذي لا يكون حكمه كتاب الجمع عن الشهادة
اذا شهد على رجل بالزنا والقاضي لم يجمع الشاهد من مخرج ان الزام القاضي حكم وهو اختيار بعضهم وما يوافق ادب القاضي لقضا
لشخص الاجرة للموازين قال القاضي ثبت عدي حكمه قضاء وهكذا قال القاضي الاجل ما وعلم القاضي وهو الصحيح وما
يوافق هذا التاوي الصوري في القاضي ثبت عدي اذا شهد عليه ذلك كما لا ريب عدي او لم يروى عنه وقال القاضي ان
ما ذكره الفتاوى الصوري صحيح وكذا القاضي الشهادة على حاكم مع او تفيد بان كتاب الفتاوى في فقهنا من الاسلام يجعل
في حكمه شهادة عدي من اربعة شهود ولم يذكر اسم العديين الا في جعل جفس منه في ابطال القضاء للقضي اذا اقر
بعد ما قضى القاضي له ان ما قضى له حرام او لم يقر له لم يكن له رجوع بان يشترى ذلك من القاضي بغير حكم القاضي بل
المسئلة الاقضية في ارباب الشهادة بآثار التناقص لاقام رجوع البينة على ان هذا العين له بالشر او بالادب ثم قال في كونه في قوله
قط لم يقر بنية وبطل القضاء به ان قضى بالزنا وهذا ليس بمكلى لبطل القضاء عبد ادعى الحرية وقضى بالحرية بالبيعة ثم
قال العبد كذا ثبت ان العبد لم يسل القضاء بالحرية قال في كونه بغيره بالزنا وسكت الشيخ الاجل عن ذلك في قوله
ثم قال بعد ما لم ينفى ان لا يبطل القضاء بل يتغير القضاء بالملك الفرق ظاهر وهو ان الحرية تتبع بقاء الناس كما تقتل
بذلك اطلاق الناس اما الملك فمقتضى الاقضية ان القاضي في حادثة تظهر له في جلالته فلا يجوز ان ينفق قضاؤه ^{ما كان مقتضى} وقال
ابو يوسف لا ينفق القاضي اذا ابدل ان يرجع عن قضاء ان كان الذي قضى خطأ بغيره فانه يرد فان كان
مخطئا فلا مضاه في المستقبل بقضي الذي يرى له الفصل وان ظهر له بغيره فانه ينفق قضاؤه ثم بعد ذلك كان في
حقه العيب كما في الطلاق والنفق والتكاح ^{من الزمان} ان يظهر ان الشهود عديا او محدودون في قوله قال القاضي فمقتضى بعض الآية
والضمان في ماله وبغير الضمان وان كان خطأ يضمن القاضي له الحرية وفي الطلاق يرد المالة لان جملة النفق برهون العبد المودة
وبرهون المودة لغيره منه وفحقه الله تعالى له الزنا والشرع والسرقة او الطلاق الشرع عديا ولا يردت فهو من الآية وفيه العيب
وبغيره من اشارة لان بالنسبة لغيره ولا يستعمل وان كان خطأ فمقتضى بطلان المال وهذا ظاهر لظاهر الآية وما اقر
للقضي له ما اذا اقر القاضي بذلك لا يفسد في ابطال القضاء لتعلق النفق بوجوب الشهود اذا رجعوا ^{من الاقضية} في الاقضية
القاضي اذا وقع مال البسيم الى باجر او بيع مال البسيم في دين فلا يرد على القاضي المدة على الزبيع القضا لعل محمدا لشرع في غير ما
ينقض القاضي بالبيع والخذ من الفري وكذا لو باع عليين القاضي لم يرد هذا القاضي واستحق غيره فمقتضى انهم سئل القاضي
بالادب في السؤدد في قوله تعالى ان البسيم لو شهد على غيره بالدين ومقتضى قبل البينة والخذ لشرع في المالة اكل القاضي
ببيع ماله او لا يرد ذلك في القاضي في قوله تعالى لو شهد على غيره بالدين ومقتضى قبل البينة والخذ لشرع في المالة اكل القاضي
او في القاضي لولا فاعيد القاضي على مثل لسان ولم يرد له في قضاء على الكون في حاكم القاضي الاعلى في غير من واه
نفضان جائله وعليه ولا قضاء الاعلى لا يفسد على لانه لو شهد على واحد ماله ارجح من ذلك القاضي والاصل في هذا

من يتقبل شهادته له وعليه عزمه وقصده وعنده ان القضا بمرئيه السهاده واذا ما انزل احد من دين على القاضي
وعلى غيره فاقام رجل السهاده انه وصايت قضي القاضي وصايت قضي الدين اليه جاز وكذا كل من لا يتقبل شهادته
ولم يرفع الا قاض آخر عضبه فان قضي القاضي الدين اليه لا يتم قضاؤه وصايت قضي الدين اليه جاز وكذا كل من لا يتقبل شهادته
الوصايت لكن القاضي جعل رجل وصايت في تركه ثم قضي دينه الذي لم عليه عزمه وقصده وعنده ان القضا بمرئيه السهاده
وعلى هذا السبب اذا قضي بالسبب لرجل انه ابن الميت وقدره ثم قضي الدين الذي للميت على اليه عزمه وقصده وعنده ان القضا بمرئيه السهاده
بالنسبة لغيره او كانه لو عاين القاضي له على القاضي دين فجا جعله وصايت من الدين وكل من يقضي الدين اكثر على القاضي وقام
السبب قضي القاضي وكان ثم قضي الدين او قضي الدين ثم قضاؤه كانه لغيره قضاؤه لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن القاضي
جلوس في قضاؤه القاضي عليه ولا اخصيه القاضي بقضي فحضر العباد يعلم بان علمه خلاصه في مصره ان فلا يصح ان يقر او
طال لمرأته في العورة او كتاب الحدود ودون غيرها كانه يجمع عن هذا ولا لا يقضي عليه في الحدود التي هو قوله تعالى كذا الزنا
لم يثبت يقضي عليه الا ان اذ انى بالسكان يبرز وفي القضا وحده الف نف يقضي عليه واما ان لم يقبل القضا في حقه العباد
عند الحقيقة لا يقضي له ذلك العلم اذا رقت اليه تلك العادة وعند ما يقضي على هذا الموضع في غير العمل الذي هو في القضا
ثم حضر من قضي اليه تلك العادة في التجريد جعل من عمله مع الحقيقة هو لو علم في راسا في مصره عند ما يقضي
اختلف المتابع على الحقيقة وسواء كان متبعا على السابق او لم يكن واصلا هذا ان قضا القاضي في العزة والمعاودة
التي عند الحقيقة فحضره ولو علم عاونه وهو قضاؤه مصر ثم قرأ عن القضا بعد ذلك عند الحقيقة لا يقضي وفي
التي في القضا الى ان عزمه يسوف ينفذ قضاؤه في السواد وهكذا في النوازل وعن محمد بن ينفذ قضاؤه في السواد
ولو شهد رجل على قاض انه قضي في ناحية المرفق في مجلس غير القضا او خارج للمرفق عند الحقيقة بغيره لا يقبل
وسا في كتاب الشهادت القاضي هو العمل ما عجز في يومه ان كان ذلك الحادثة يقضي وان لم يكن كذا لا يقضي عند ما يقضي
وامر ان لا يعمل ما عجز في يومه ان قاض قبل ولا كان عزمه ما ولو شهد شاهدان ان القاضي قضي لدا على اولان بكرا او
القاضي لم يقضي في القضا في يومه ان قاض قبل ولا كان عزمه ما ولو شهد شاهدان ان القاضي قضي لدا على اولان بكرا او
والثانية مسئلة القطر وقد ذكرنا الثانية ان الشاهد لا يخطو ولم يذكر الرابعة اذا وجد معاه كتاب القضا ولم يكن
محل محو في الكوا وسع او حقيقه لم يقضي في الكوا حتى قلت رواية الاجماع مع كثره سمعانه روى الشيخ
من القضا ويكنى رجل عاينه في شرف الخط من وقت السماع لا وفي رواية وابو يوسف جازا في حقه ورواية
دام جاز فاسر اما مسئلة الشاهد اذا راى خط ولم يذكر الحادثة باني في كتاب القضا او في مجلس فيمن يصير قضايا ليس
لقاضي الجحد ولا على رجل العسكر ومن كان عزمه في مرفق العسكر فهو جاز في قضاؤه في مصر واحد في نصف المرفق رجل مرفق
هذا القاضي عاين من عمله القاضي الا انه يقضي عند ما يسوف ينفذ قضاؤه في السواد وهكذا في النوازل وعن محمد بن ينفذ قضاؤه في السواد

للمدعي عليه والشيخ والشيخ من اجل ان لا يتفرق عند فسخ هذه البعثة فلا يصح فسخه ويحكم في ذلك بما لا يخفى منها
محمدا على النية وسلم الى المولى فخر ردا الوفاء بسبب الشيعه بن مدي فاقى خرافة حكم القاضي ابي جعفر في
بري جازم بقدره وان كان القاضي من فقه خرافة لا يصح سلكه في ما بين في الشهادات ولو كان الوقت كافيا
خرافه لا يتفاوت في ذلك من ان لا يصح مع الدليل الاصل متصفا عليه المحدود ومات فاقى الخرافة ذلك المحدود وان
بالاثر من هذا الدليل لا يصح وان ادى الملك المطلق لسمع وان كان على الكتاب بان كان لا يثبت عليه والمقتضى على النية
فاما ان المحدث ادى المقتضى عليه هذا المحدود ومطلقا على اذ لا يصح للشعري اذ اصار متصفا عليه هو المبلغ مقتضى
ان قال للشعري جواب كذا الذي مذكور في الشريعة من فلا يصح المبلغ بغير باعة متصفا عليه في لا يصح دعوى البائع هذا
المحدد ويرجع للشعري بالشرع اما اذا قال المحدث كل دلم رجليه فلا يصح البائع متصفا عليه في جميع دعواه هذا المحدود
والاثر كاشا وهو مقتضى الجامع اكبر وهو ما اورد به جليلي في املا فاقى ادعى اياه في ضمان ابيه واقام
المدعي البينة وضو عليه ثم جاء به المقتضى عليه وادعى ان هذه الدلائل كانت لانه مات وتركها لباي ابي الخ المقتضى عليه
فيض المبلغ الذي نصف الدار لان الخ المقتضى عليه لم يبق له الجواب في كل دلم رجليه من كذا فام البائع متصفا عليه في جميع دعواه
وكذا لو اورد المدعي من الخ المقتضى عليه انه ورثها من ابيه بعد ما اكره وبعد اقامة البينة ولو اقره فانه مات من ابيه قبل اقامة
البينة لا يصح من الخ احد الدلائل انما يتصحب خصما عن الورثة وان كان المدعي في ذين املا الا ان يكون من البينة
حخصا في شهادات الجامع في ابي جعفر من الشهادات في الفتوى الصغرى وحوى الدين على الحد الاثر في وقت الدعي ان
البيت لم يترك شيئا القضا على قضا على البيت وسباق في كتاب الدعوى والزيادات في الباب الاول من السبع القضا
بحرية العبد فانه في قولنا سر كانه اما القضا بالملك المطلق قضا على المدعي عليه وعلى من تولى الملك من جهته ولان القضا
موضوع هل يكون قضا في قولنا سر كانه اختل الشايع فيه وسبق عليه في كتاب الدعوى وكل من صاد متصفا عليه لا يصح دعواه
تلك الحادثة الا اذا كان فيه ابطال القضا بان ادعى بطلان ابيه في ذين ثم من ابيه واقام البينة وضو بالدلائل ادى
المقتضى عليه هذه الدلائل ملكة اشترها من ابي المدعي هو لا يصح ولزم بدع الدار الاثر من ابيه كذا ادعى اياه في ضمان ابيه
فلا ان واقام البينة وضو ادى المقتضى عليه هذه الدلائل ملكة اشترها من ابي المدعي الذي ادعى المدعي اياه في ضمان ابيه قبل ان
يسمع من الزيادات في الباب الاول من السبع المقتضى عليه المحدود وادعى المحدود لا يصح الا اذا ادعى الشرا من المدعي اصرار
بمتصفا عليه دابة فادعى الشايع جالس في القضا في المجهدين اذ في المولى السلطان اذ الحكم بين الاثنين لا يتفاوت
ادب القاضي المختار لا يتفاوت وهو الصحيح وفيه قضا القضا في المقتضى والمقتضى في مقتضى ظاهر ابطال اعدا بغيره
وايوسف الاول عند يوسف المقتضى هو في مقتضى ظاهر ابطال اعدا بغيره وفيه قضا القضا في المقتضى والمقتضى في مقتضى ظاهر ابطال اعدا بغيره
عن ما يهتف ولهم ان في الاملا في المصلحة في مقتضى ظاهر ابطال اعدا بغيره ان الشهود لو لم يراعوا اعدا بغيره في قضا

[illegible]

ان القاضي الاول بعد الاستيفاء... وفي المتن بعد الاستيفاء...
 بنية فباع المدعى عليه الدار بكل المشرق...
 اليه وقام المدعى البنية...
 على الحق فانه يحجب القاضي...
 من القاضي ان يبال المدعى من اي وجه يدعي هذا الدال...
 هذا هو طلب الخصم بقوله المدعى عليه...
 الخامس في التحكيم في الاقضية...
 والعناق والمكاييم والكتابة...
 وروى الجانيان وقطع بقوله...
 ذكر الخصات وفي محقق...
 قتل الخطأ...
 الثاني في الصوري الفصل السادس...
 وقام البنية...
 فالمدعى بالانسان...
 او بنسبه للجد...
 من كان وان نسبه...
 نسبه الى الوفا...
 يكون ولان...
 فخر عرف...
 عند البنية...
 ولم ينسبه...
 لمجد...
 ولخص...
 والا...
 يعرف...